الاثنين 4 حزيران 2018
العدد 3482 السنة الثانية عشرة
lundi 4 Juin 2018 no 3482 12ème année

40 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ماذا تخبرنا الحسابات القومية؟

- **إيلي يشوعي**
هكذا دمّر مصرف لبنان الصناعة
- **نبيك عبدو**
أفول الحركة النقابية أم ولادتها
- **غسان ديبة**
تغيير الاقتصاد السياسي في العراق

لجنة مشتركة بين «التيار» وحزب الله لملاحقة الفساد [4]

مرسوم التجنيس: تجميد وتدقيق [2]

فساد «أوجيرو» إلى التفتيش [5]

استدعت النيابة العامة المالية رئيس مجلس إدارة «أوجيرو» واحد أعضاء المجلس للاستماع إلى إفادتيهما بشأن تهم الهدر والفساد (هيثم الموسوي)

مع العدد

يا ابن مارادونا
لأجلك نبكي ونصلي

ملحق رياضة

الحدث

احتجاجات الأردن تتواصل:
ترنّح حكومة «صندوق النقد»
14

08
تحقيق
مكاتب استقدام العمال
سماسرة ومضاربات في تجارة الرقيق

10
تحقيق

قصر عسيران
معلم صيداوي آخر إلى الزوال

19
قضية
حكم اليمين اللاتيني:
عامان من الإفقار والنهب

قضية اليوم

ملابسات مرسوم التجنيس:

عون يشكو التضليل ويفوّض إلى إبراهيم التدقيق والمشنوق ينفي تجميد التنفيذ

قرر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وقف العمل بمرسوم منح الجنسية لعدد غير قليل، وأبلغ جهات سياسية عدة رغبته في وقف الاجراءات التنفيذية، ريثما يصار الى تدقيق جديد في كل الاسماء الواردة في المرسوم، من قبل المديرية العام للامن العام، وبالتعاون مع كل الجهات اللبنانية المفيدة في هذا المجال.

المشنوق لـ«الأخبار»: لم اسمع من الرئيس عون اي طلب في سياق تجميد تنفيذ المرسوم (مروان بو حيدر)

قرار عون الذي رددته اوساط سياسية امس، لم يصل بعد الى وزير الداخلية نهاد المشنوق، الذي قال لـ«الأخبار» إنه لم يسمع من الرئيس عون أي طلب في سياق تجميد تنفيذ المرسوم، مضيفاً ان اي مسؤول في وزارة الداخلية لا يمكنه وقف تنفيذ مرسوم صادر إلا بناءً على طلبه هو.

قرار الرئيس عون جاء ربطاً بالحملة التي أثيرت على المرسوم، لاحتمال ضمّه أسماء شخصيات تواجه مشكلات قانونية في بلادها والعالم، أو اسماء رجال اعمال ومتمولين واحتمال ان يكون هؤلاء قد دفعوا مبالغ مالية طائلة مقابل الجنسية.

وفي المعلومات، انه قبيل أشهر من موعد الانتخابات النيابية، أثير ملف التجنيس امام رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري. وتم تقديم الامر على قاعدة ان الرئيس السابق ميشال سليمان قام بخطوة مجتزأة وربطاً بحسابات سياسية وغير سياسية، و«لا بد من تصحيح الخطأ». لكن القرار كان بتأجيل الامر الى ما بعد الانتخابات.

مافيات وصفقات

لكن، تبين ان هناك جهات، رسمية وغير رسمية، باشرت إعداد ملفات تتضمن مئات الاسماء، تم تقديمها منفردة أو على شكل عائلة، بهدف الحصول على الجنسية اللبنانية. وبحسب المصدر نفسه، تبين أيضاً وجود «مافيا» كبيرة جداً، كانت تعمل على هذا الملف، قبل إثارته مع رئيس الجمهورية، وهي ناقشت اضافة عشرات الاسماء الى ملف يحتوي أصلا على مجموعة كبيرة من مكتومي القيد أو اصحاب الجنسية الجنسية لزوجها أو أولادها، فضلاً عن إشكالية أكثر من 600 عائلة من مكتومي القيد في وادي خالد في عكار (راجع تقرير الزميلة نجلا حمود في قيد الدرس، ليتبين ان القصد من هذه الاسماء هو:

- الحصول على مقابل مالي كبير (لا تسعيرة محددة).

- إلحاح «المافيا» على كون بعض طالبي الجنسية يعيشون بعيداً عن الاضواء، إما بسبب مشاكل مالية أو قضائية (فرنسي من اصل جزائري تبين انه مطلوب من الانتربول بجرائم احتيال وتبييض أموال وآخر لديه مشكلة في كازاخستان إلخ...). وان بعض هؤلاء تذرعوا بانهم اصحاب ودائع بعشرات ملايين الدولارات في لبنان، ولديهم اعمال في لبنان منذ زمن بعيد، وان بعضهم اسهم في معالجة الأزمة العقارية في لبنان (نموذج اقارب رئيس مجلس إدارة مصرف لبنان والمهجر (بلوم بنك) من ال الأزهري)، بالاضافة الى سياسيين عرب من الذين يقولون إنهم يرتبطون بلبنان بعلاقات مصاهرة وقربى وانهم امضوا سنوات طويلة من حياتهم في لبنان (نموذج السياسي العراقي اياد علاوي وافراد عائلته).

- ظهور ملفات لأشخاص سبق أن رفضت طلبات تجنيسهم في مرات سابقة، وبينهم شخصية تعيش في عكار، تبين ان بين اوراقها وثائق مزورة تتعلق باسم الام وتاريخ الميلاد، بالاضافة الى آخرين تذرعوا بأنهم متزوجون من لبنانيات منذ اكثر من عشرين سنة، ولديهم عائلة كبيرة واحفاد يحملون الجنسية اللبنانية، علماً بأن القانون اللبناني لا يزال يحرم المرأة اللبنانية من منح الجنسية لزوجها وأولادها، إلا في حالات استثنائية جداً.

> **مصادر التيار: يحاولون التغطية على سلوكهم في ما يتعلق بموضوع النزوح**

الصفحة نفسها)، وأفراد من القرى السبع، وآخرين أتلفت سجلاتهم سابقاً.

- ظهور ملفات لأشخاص سبق أن رفضت طلبات تجنيسهم في مرات سابقة، وبينهم شخصية تعيش في عكار، تبين ان بين اوراقها وثائق مزورة تتعلق باسم الام وتاريخ الميلاد، بالاضافة الى آخرين تذرعوا بأنهم متزوجون من لبنانيات منذ اكثر من عشرين سنة، ولديهم عائلة كبيرة واحفاد يحملون الجنسية اللبنانية، علماً بأن القانون اللبناني لا يزال يحرم المرأة اللبنانية من منح الجنسية لزوجها أو أولادها، فضلاً عن إشكالية أكثر من 600 عائلة من مكتومي القيد في وادي خالد في عكار (راجع تقرير الزميلة نجلا حمود في الصفحة نفسها)، وأخرين أتلفت سجلاتهم سابقاً.

صفقات سياسية توخر قانون العفو

كشفت مصادر سياسية مطّلعة أن الاتصالات الرئاسية لم تتوقف بشأن قانون جديد للعفو، وأن فشل محاولة تمريره قبل الانتخابات النيابية لم يجمد المساعي التي تتعرض لمعوقات، سببها مطالبات ومواقف ذات بعد سياسي. وقالت المصادر إن الرئيس سعد الحريري حاول من جديد أن يكون القانون شاملاً لعدد كبير من الموقوفين أو المحكومين الذين يتم تصنيفهم في خانة «الإسلاميين»، بما في ذلك بعض العناصر المتهمين بالاشتباك مع الجيش، والذين يمكن الاكتفاء بمدة توقيفهم كعقوبة. كذلك هناك تحفظات مجهلة المصدر حول احتمال شمول القانون ليس الاحكام فقط، بل إبطال عشرات الألوف من مذكرات التوقيف الصادرة بحقّ فارين من وجه العدالة، والمتهمين بسرقات وجرائم جنائية، أو الذين توجهوا الى مناطق خارج سيطرة الدولة بسبب مشاركتهم في تحركات لقوى سياسية محظورة. وكان لافتاً للانتباه رفض مقرّبين من الحريري شمول العفو الرئاسي الوزير السابق ميشال سماحة، تحت طائلة المطالبة بالمقابل بالعفو عن الشيخ أحمد الاسير وبعض إسلاميي الشمال الصادرة بحقهم أحكام وهم قيد التوقيف وتنفيذ المحكومية.

لكن الجديد ما كشفته المصادر عن مساع لأوساط داخل الكنيسة، وبدعم من قيادات سياسية مسيحية، تطالب بأن يشمل العفو جميع من فرّوا من لبنان مع جيش الاحتلال الإسرائيلي عام 2000 الى فلسطين المحتلة، وأن يتم إسقاط جميع الاحكام الصادرة بحق من أدين منهم بجرم التعامل مع العدو. وهي نقطة ستثير خلافات كبيرة، خصوصاً أن بين هؤلاء من استمر في تعامله مع العدو، وقد ثبت تورطه في تجنيد عملاء جدد، بعدما تبيّن أن جهة قريبة من البطريركية المارونية طلبت أن يشمل العفو المئات من عملاء جيش أنطوان لحد ممن فروا إلى فلسطين المحتلة، قبيل التحرير، وبينهم من تمت إدانتهم غيابياً بجرم التعامل مع العدو أو بارتكاب جرائم موصوفة في زمن الاحتلال. يشار هنا الى فضيحة جرى التكتم عنها في وزارة الدفاع، حيث تم رفع اقتراح من قيادة الجيش الى وزير الدفاع بالتوقيع على براءة وسام لأحد العسكريين من الذين سبقت إدانتهم وملاحقتهم بجرم الاتصال بالعدو.

(الأخبار)

الاشخاص الذين جنّسوا بموجب مرسوم التجنيس من غير استحقاق مراجعة الامن العام».

ونُقل عن رئيس الجمهورية قوله إنه ليس من القيادات التي تقبل أو تسمح بتوريطها، وإنه عندما تأكد من أن هناك ما يتعدى التشكيك والشبهات في مرسوم التجنيس، اضافة الى «وجود كمائن ومخاطر»، منح إبراهيم تفويضاً بالتحقيق والتدقيق وتدوين الخلاصات التي بموجبها سيتخذ رئيس الجمهورية القرار النهائي بشطب اسماء او تثبيت أخرى.

وفي المعلومات، انه بعد التفويض الرئاسي، سارع اللواء إبراهيم الى خطوات وإجراءات عملانية، منعاً لمسارعة كثيرين ممن وردت اسماؤهم في المرسوم إلى الاستحصال على مستندات تؤكد حصولهم على الهوية اللبنانية وإخراج القيد اللبناني. وكلف إبراهيم فريقاً في الأمن العام بإجراء فحص تقني واستعلامي دقيق حول كل اسم ورد في المرسوم.

وفي جردة أولية، أطلع عليها رئيس الجمهورية، تبين سريعاً أن هناك مخاذير تحول دون منح الجنسية لأسماء وردت في المرسوم الذي تم التوقيع عليه قبل يوم من انتهاء ولاية مجلس النواب وقبل دخول الحكومة مرحلة تصريف الاعمال.

الرئيس عون أبدى امتعاضه من الذي حصل، وتحدث قريبون منه عن عملية «تضليل» تعرض لها من قبل جهات أو اشخاص من دون تحديد هويتهم. وهو الموقف نفسه الذي نقل عن الرئيس الحريري الذي نفى علمه بوجود صفقات مالية مقابل الجنسية، وانه حاول تفادي بعض الاخطاء بعدما طلب من مساعدين له إجراء مسح سريع للاسماء الواردة في مشروع المرسوم، وانه تم العثور على مخالفات أدت الى شطب بعض الاسماء.

وأكدت مصادر رفيعة في التيار الوطني الحر أن لرئيس الجمهورية حق منح الجنسية لمستحقيها، و«غير المقبول هو التجنيس الجماعي لا الإفرادي». وشدّدت على أنه «لا يوجد أي خلل في الملفات التي قدّمها التيار». ورأت في الحملة الحالية على المرسوم «محاولة من المنتقدين للتغطية على سلوكهم في ما يتعلق بموضوع النزوح».

عملياً، بات الملف بيد اللواء إبراهيم متسلحاً بثقة رئيس الجمهورية، ودوائر بعيدا تتصرف على اساس ان المرسوم أصبح بحكم المجمد، وبالتالي، لن تمنح مديرية الاحوال الشخصية في وزارة الداخلية أي افادة او وثيقة إثبات جنسية الا بعد الوجاب النهائي الذي سيأتي من رئاسة الجمهورية.

وفي الانتظار، تطرح أسئلة من قبيل من ضلّل رئيس الجمهورية؟ ولماذا أخفيت عنه عمداً بعض المعلومات والملفات؟ ولماذا تم تزويده بمعلومات غير دقيقة وصولاً إلى «دس» أسماء غير مستحقة؟ ولماذا لم يعرض المرسوم قبل توقيعه مع المستندات التي تقدم بها طالبو الجنسية على الامن العام؟ ومن هي الجهة الادارية التي أعدّت المرسوم وجعلت الرئيس عون يوقّعه من دون مروره على الامن العام وفق الاصول؟

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

مرسوم مكتوم القيد

كأنه أمر دُبّر في ليل!

عادة، يشار بهذا التوصيف إلى الأمر الذي يأخذ طابع المكيدة، أو العمل المسروق بعيداً عن الاضواء، أو المؤامرات التي تحاك ولا يعرف بها المنتفعون أو المتضررون إلا بعد حصولها.

هذا ما حصل في مرسوم التجنيس الاخير، الذي أُعدّ في الخفاء طيلة شهور، وتقرر تأجيل إصداره الى ما بعد الانتخابات النيابية، وتم توقيعه قبل ساعات فقط من انتقال حكومة الرئيس سعد الحريري الى مرحلة تصريف الاعمال، ليتبين بعد أيام أن العملية منجزة قبل أسابيع طويلة، وأن المرسوم جرى إعداده على مهل، بين مجموعة من العاملين والمستشارين في القصر الجمهوري والسراي الحكومي الكبير ووزارة الداخلية. هذه الجهات الثلاث توقّع على المرسوم الذي لا يحتاج نفاذه الى نشره في الجريدة الرسمية.

> **تقود «القوات اللبنانية» الحملة مع عدد من الشخصيات المحسوبة عليها او على حزب الكتائب**

في السابق، وقبل اتفاق الطائف، كانت عمليات التجنيس تتم بطريقة تخصّ رئيس الجمهورية وحده، وكان قصر بعبدا يصدر المراسيم في أوقات مختلفة، وليس في نهاية الولاية الرئاسية فقط. وكان الجميع يعلم أن الجنسيات تمنح لأصدقاء الرئيس أو أصدقاء كبار المسؤولين في البلاد، وقد تم اختيارها لأسباب مختلفة، لا تتصل فقط بكون طالب الجنسية يخدم لبنان بصورة غير قابلة للخدش. بعد اتفاق الطائف، صدر المرسوم الشهير عام 1994، وتضمن لوائح بآلاف الاسماء، وكانت غالبيتهم من المستحقين، والفقراء الذين لم يكن ممكناً لهم الحصول على جنسية في ظل النظام السابق. ولا يخفى على أحد أن السوريين خلال وجود جيشهم في لبنان، رشحوا مئات الملفات، وجرى الأخذ بتوصيتهم. كذلك ظهرت لاحقاً اعتراضات قامت في أساسها على غياب التوازن الطائفي. حيث تبين أن الغالبية الساحقة هي من المسلمين، ومن السنّة على وجه الخصوص.

في عهد الرئيس ميشال سليمان تأخر المرسوم الى الاسابيع الأخيرة من ولايته، ولا يزال كثيرون يصرّون على أن اللائحة شملت الكثيرين من المتمولين. ولم تقم القيامة يومها، ما عدا الرئيس ميشال عون وفريقه السياسي الذي انتقد منح الجنسية لغير المستحقين، بينما حرص التيار الوطني الحر، طوال الفترة السابقة على توليه السلطة، على انتقاد فكرة منح الجنسية لمن لا صلة له بلبنان، مع تركيز على الفلسطينيين والسوريين.

بالأمس، عندما شاع خبر توقيع الرئيس عون للمرسوم، جرى التداول بلوائح لا تغطي كامل الاسماء، كما جرى إدراج أسماء لم ترد في المرسوم أصلاً. لكن اتضح أن هناك قوى سياسية أعدّت نفسها لحملة تستهدف الرئيس عون على وجه الخصوص. وتقود «القوات اللبنانية» هذه الحملة مع عدد من الشخصيات المسيحية المحسوبة عليها أو على حزب الكتائب. وهي تعكس خلفية عنصرية بغيضة، تستهدف السوريين والفلسطينيين على وجه الخصوص، والمسلمين بوجه عام، وتم تكليف قناة «الر تي في» بتولي المهمة التي تناسب طبيعتها العنصرية، أو تلك التي لا تتناسب وشروطها في من يجب أن يعيش في لبنان.

عملياً، جاءت هذه الحملة لتشكل عنصر ضغط على الرئيس عون بشكل خاص. لكن الانتقاد الفعلي لا يتصل بهذا الجانب ولا يمكن اعتبار كل نقد مشمولاً بنفس أهداف العنصريين. لأن المرسوم تجاهل، كما غيره، حق الالوف من مكتومي القيد أو أصحاب الجنسية قيد الدرس، وكل هؤلاء يعيشون في لبنان منذ عشرات السنين، ولهم حق في الحصول على هذه الجنسية. لكنهم فقراء، ويعيش غالبهم في الارياف البعيدة، ولا يمكنهم دفع الاموال مقابل الحصول على الجنسية، كما أن القيادات السياسية لا تهتم بهم، وهي قيادات لا تهتم باللبنانيين أصلاً.

كذلك، فإن المرسوم يصدر عن الرئيس عون، وهو المفترض أن يكون مانعاً لوصول فاسدين الى بلد يكفيه ما فيه من فساد، كما يفترض بالرئيس عون أن يفرض احترام الآليات والمعايير العلمية والمنطقية، والقائمة على أساس العدالة والمساواة. وهو أمر لم يحصل: فلا المرسوم شمل المستحقين فعلياً، بل شمل أسماءً بعضها قليلاً ما يزور لبنان، كما شمل مجموعة كبيرة من رجال الاعمال والمتمولين الذين لديهم ودائع كبيرة في مصارف لبنان، كذلك فإن الخطوة تمّت سراً وبعيداً عن الشفافية التي ينادي بها الرئيس عون. ثم إن مرحلة التدقيق لم تحصل وفق المتعارف عليه، حيث يجري تكليف المديرية العامة للامن العام بإدارة الملف بكامل تفاصيله، قبل وضعه على طاولة الرئيس لدرسه مرة أخيرة وتوقيعه.

اليوم، هناك فرصة لتصحيح الخلل، وأولى الخطوات تكون في نشر الملف، وترك الناس تعرض ما تعرفه عن الاسماء وتقدمه الى الأمن العام كما طلب رئيس الجمهورية، كذلك فإن حملة التشهير يمكن مقاومتها، بتحذير كل من يسيء الى الاسماء الواردة من ملاحقة قضائية تتولاها الدولة الى جانب المتضررين. ولكن الأهم هو العودة الى فتح الباب أمام المستحقين، واستقبال ملفاتهم، ودرسها بكل الوقت الذي تحتاج إليه، ومن ثم إصدار المرسوم بالطريقة المناسبة، والواضحة غير القابلة للنقد. لا أن يكون كمرسوم مكتوم القيد!

تقرير

«مكتومو» وادي خالد ينتظرون مرسومهم!

نجلة حمود

منذ إثارة موضوع مرسوم التجنيس وتداول بعض الأسماء في وسائل الإعلام، وأهالي وادي خالد في صدمة فعلية. «لا أحد أحق منّا بالحصول على الجنسية». ينفون أن يكونوا على علم بصدور المرسوم، لذلك لم يتقدموا بأي طلبات جديدة.

في عام 1994، قررت الدولة أن «تمنّ» على أهالي الوادي من حاملي وثائق «قيد الدرس» بنعمة الجنسية اللبنانية. شمل المرسوم نحو 15 ألف شخص، لتبقى نحو 60 عائلة (حوالى 600 شخص آنذاك) من أبناء الوادي محرومين من هذه «النعمة»، بقي هؤلاء، وهم مذ ذاك في تزايد مستمر، «مكتومي القيد»، وبقيت حياتهم معلقة بورقة تعريف من قبل المختار تخوّلهم التنقل بين المناطق اللبنانية والتسجيل في المدارس لا أكثر.

ينكب مختار وادي خالد مروان الوريدي على جمع الملفات من مكتومي القيد. الهدف هذه المرة إنشاء «داتا» مفصّلة تتضمن اسم الأب والأطفال القاصرين منهم والبالغين، ستكون مكتملة في الأسبوع المقبل لتوجيه كتاب رسمي الى السلطات المعنية وطلب مشروع قانون بمجلس النواب.

يميز المختار الوريدي بين ثلاث فئات هم: أولاً، الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في مرسوم عام 1994، و«ضاعت ملفاتهم في بيروت، وتقدمنا بكتاب الى وزارة الداخلية لاستيضاح مصيرها».

ثانياً، مواليد عامي 1975 و1976 الذين كانوا قاصرين عند تقديم طلبات التجنيس في عام 1994 وبلغوا سن الرشد عند صدور المرسوم، فضاعوا بين المرحلتين وبقوا من دون جنسية.

ثالثاً، العائلات التي تقدمت بطلبات الحصول على الجنسية ودفعت الرسوم المالية المتوجبة، لكنها فوجئت بعدم ورود أسماء بعض أفرادها. إذ حصل بعض الأبناء على الجنسية، فيما بقي البعض الآخر مكتوم القيد. وبعد مراجعات حثيثة، قيل لهم إن ملفاتهم ضاعت!

ينفي أحد المطلعين على الملف «أن تكون أي من الأسماء التي تم تجنيسها في المرسوم الجديد هي من وادي خالد».

«لا أمل لنا بالطعن ونخاف عداء السياسيين لنا. لذلك لن نتقدم بطعن، بل سنعمل على المطالبة بمشروع قانون»، يقول أحد مكتومي القيد لـ«الأخبار»، لافتاً الى أن إفطاراً جمع نواب المستقبل: محمد سليمان، هادي حبيش وطارق المرعبي، في منزل رئيس بلدية العماير ـ رجم عيسى، احمد الشيخ، وُضع خلاله الموضوع بعهدة النواب. ويؤكد أهالي الوادي أنه «في حال عدم التجاوب سنصعّد وننزل الى الأرض».

تجنيس القادري مخالف للقانون

من جهة أخرى، أثار ما تردد عن تجنيس مصطفى إبراهيم القادري ببلدة في بلدة عكار العتيقة، ويؤكد المعترضون «أن هناك دعاوى قضائية مرفوعة بهذا الخصوص من قبل المواطن مشهور غصن، وهي دعوى تزوير هوية لبنانية وفق أسم الأم أمون الاسبر، وهذا غير صحيح لأن الاسبر أرملة نجيب سلمان وفق السجل الرقم 131 وليس لديها أولاد».

ويتساءل المعترضون: كيف يدعي القادري أنه مكتوم القيد، كما يرد في المرسوم، وفي المقابل، ووفق إخراج قيد عائلي، يملك هوية سورية هو وثلاث من شقيقاته؟

ويشدد غصن على «أن الأمن العام يمتلك ملفاً كاملاً عن التزوير، ويتابع الموضوع قضائياً»، مؤكداً أن «القادري مجرد من حقوقه المدنية وهو يستخدم هوية لبنانية مزورة بسبب الإشارة الاحترازية التي وضعت جراء دعوى سابقة من قبل مختار، ومنحه الهوية اللبنانية بعدّ مخالفة».

ويضيف: «نحن ماضون بمتابعة الموضوع وتقديم طعن بالوثائق المقدمة التي على أساسها منح القادري الهوية اللبنانية بغير وجه حق». في المقابل، أكد مسؤول معني بملف التجنيس لـ«الأخبار» أن مرسوم التجنيس الأخير لم يشمل الذين اقترحت أسماؤهم، وتبيّن عند التدقيق أنهم ملاحقون قضائياً، من دون أن ينفي أو يؤكد أن القادري هو أحدهم.

رسائل إلى المحرر

ميقاتي يوضح

جاءنا من المكتب الإعلامي للرئيس نجيب ميقاتي الرد الآتي: «أوردت «الأخبار» بتاريخ الأول من حزيران ضمن مقالة الصحافية ليا القزي، كلاماً منسوباً إلى الرئيس نجيب ميقاتي خلال لقائه مع الرئيس المكلف تشكيل الحكومة سعد الحريري. يهمنا التوضيح أن ما نسب من كلام وحوار بين الرئيسين ميقاتي والحريري غير صحيح، ولم يرد خلال اللقاء على الإطلاق».

◆◆◆

المشنوف ينفي

جاءنا من المكتب الإعلامي لوزير الداخلية والبلديات، البيان الآتي: «تعليقاً على الكتاب الصادر عن الأستاذ سامر فوز، الذي يطالب بسحب اسمه من جداول المشمولين بمرسوم التجنيس، يؤكد المكتب الإعلامي لوزير الداخلية أن إسم فوز لم يكن وارداً في جدول المرسوم المذكور».

المشهد السياسي

الخليل وجنبلاط: قناة اتصال دائمة... ونقلة سياسية نوعية

نصرالله وباسيل: لجنة مشتركة لتزخيم الحرب ضد الفساد

الحريري العائد من الرياض: للإسراع في التشكيل. فالناس لا يكترثون لوزير بالزائد او بالناقص (مروان طحطح)

الحراك السياسي في أكثر من اتجاه يشي بقوة دفع من أجل تسريع ولادة الحكومة العتيدة. غير أن الرغبة والتمنيات شيء والواقع شيء آخر. إلا إذا دخلت عناصر مفاجئة تختزل المواعيد. فتولد الحكومة الجديدة «مبارح قبل اليوم». أي بعيد عيد الفطر. كما يتمنى ذلك رئيس الحكومة سعد الحريري، الذي عاد أمس من زيارته السعودية، من دون أن يلتقي أحداً من المسؤولين السعوديين. بعكس ما كان قد أبلغ أكثر من مسؤول لبناني قبيل توجهه إلى هناك

على مسافة أيام قليلة من اللقاء الذي عقده الرئيس نبيه بري والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، استقبل الأخير، مساء يوم الجمعة الماضي، رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل على مدى ساعتين ونصف ساعة، بحضور مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق الحاج وفيق صفا. ووفق البيان الصادر عن اللجنة المركزية للإعلام في التيار الوطني الحر «تم التطرق في الاجتماع إلى كافة الأوضاع السياسية المحلية والخارجية، وكان تقييم للانتخابات النيابية الأخيرة ونتائجها، مع أخذ كافة العبر الإيجابية والسلبية منها، إضافة إلى موضوع النازحين السوريين ومقاومة الفساد وإعطائهم الأولوية القصوى في العمل النيابي والحكومي القريب، وتم الاتفاق على تصور أوليّ مشترك لموضوع محاربة الفساد وعلى كيفية اعتماد آلية مشتركة لاحقة لذلك، وكذلك بحث موضوع تأليف الحكومة وأهمية تشكيلها بالسرعة اللازمة بما يتطابق مع المعايير الميثاقية والدستورية والديمقراطية والمنسجمة مع نتائج الانتخابات الأخيرة».

ووصفت مصادر بارزة في التيار الوطني الحر اللقاء بأنه «إحياء لوثيقة التفاهم» بين التيار وحزب الله، وتم التفاهم خلاله على آلية مشتركة للمتابعة والتنسيق في ما يتعلق بمكافحة الفساد وعلى إعطاء موضوع النزوح السوري أولوية في المرحلة المقبلة، وأن الحزب «الى جانب التيار في هذا الأمر». ونفت أن يكون اللقاء «غسلاً للقلوب، لأننا أساساً كنا متفقين على الاختلاف خلال مرحلة الانتخابات، ولم يكن هناك أي شكوك لدى الطرفين حول مصير التفاهم الاستراتيجي». ونقلت المصادر أن الأمين العام لحزب الله «عبّر عن ارتياحه لمسار العلاقة بين التيار وحركة أمل، وأنه لمس لدى الرئيس نبيه بري في لقائهما أخيراً ارتياحه أيضاً للأمر، وردّ باسيل في المقابل بأننا إيجابيون في هذا الصدد». وفي ما يتعلق بالحكومة، أكد باسيل أن التيار مع إشراك القوات اللبنانية فيها «بما يحق لهم... لا أكثر ولا أقل».

وحسب معلومات «الأخبار»، جرت مراجعة القانون الانتخابي نفسه والتحالفات التي جرت في معظم الدوائر، ونتائج الانتخابات، وتم التوافق على عدد من النقاط التي تفيد في العلاقة الانتخابية بين الجانبين في مراحل لاحقة.

أما الملف الثاني الذي تمت مناقشته، فيتعلق بتأليف الحكومة، حيث تم التأكيد على أهمية مساعدة رئيس الحكومة المكلف في إنجاز تشكيلته في أسرع وقت ممكن. في هذا السياق، جدّد حزب الله تمسكه بالحصول على توزير ثلاثة حزبيين، أحدهم من الجنوب والثاني من مدينة بعلبك والثالث من الضاحية الجنوبية، لافتاً إلى أن موضوع الحقائب المخصصة للشيعة متروك أمر بتّه الى رئيس المجلس النيابي، تبعاً لاتفاقه والسيد نصرالله في اجتماعهما الأخير، مع التسليم بأن تبقى وزارة المال من حصة الطائفة الشيعية، وأن تكون من ضمن حصة بري.

وفُهِمَ أن التيار الوطني الحر يريد أن تتمثل القوى السياسية كافة بحسب حجمها الحقيقي ومن دون أي مبالغات، مع التأكيد على رغبة التيار في إسناد منصب نائب رئيس الحكومة الى الرئيس عصام فارس كمرشح أول. وكان اللافت للانتباه ما أكده باسيل، خلال اللقاء، بأن التيار الحر يدرس جدياً خيار الفصل بين النيابة والوزارة، وفي حال تقرر ذلك، سوف يتفرغ الوزير باسيل لمهامه في رئاسة حزب التيار الحر، بينما تسند الحقائب الى آخرين من خارج التكتل النيابي، علماً بأن البعض يناقش فرضية أن لا يشمل فصل الوزارة عن النيابة رؤساء الكتل، فكما يتمثل الحريري رغم قراره عدم توزير أيّ من نوابه، يمكن للآخرين فعل ذلك، وأن يتم توزير جبران باسيل وحده من التكتل بصفته رئيساً للتيار.

ولوحظ أن باسيل لم يتطرق خلال الاجتماع نهائياً الى ضرورة إسناد المالية الى وزير غير شيعي، لكنه دعا إلى التفكير في اقتراح أن يتم إسناد الحقائب السيادية الأربع (الخارجية والداخلية والدفاع والمالية) الى وزراء من طوائف أقلوية بدل إسنادها الى الطوائف الكبيرة (السنّة والشيعة والموارنة والأرثوذكس). وأكد باسيل قرار تكتل لبنان القوي بتوزير النائب طلال أرسلان، ولو من حصة التكتل نفسه!

كذلك عرض باسيل أمام نصرالله للمناخات الإيجابية الجديدة في العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب، وهي مناخات انسحبت أيضاً على صعيد العلاقة بين التيار الوطني الحر وحركة أمل.

وناقش نصرالله وباسيل مطولاً ملف مكافحة الفساد، حيث جدّد حزب الله تمسّكه بقرار خوض هذه المعركة وتوفير ظروف نجاحها بالتعاون مع الجميع، مع الإدراك المسبق لحجم الصعوبات التي يمكن أن تواجه هذا القرار السياسي. وأكد باسيل رغبة التيار في العمل جنباً الى جنب مع حزب الله لإنجاح معركة مكافحة الفساد، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من التيار والحزب لبحث هذا الملف، على أن يعيّن التيار شخصية من عنده تتولى إدارة الملف بالتعاون مع النائب حسن فضل الله.

> **التيار يدرس الفصل بين النيابة والوزارة، وفي حال تقرر ذلك، سيتفرغ باسيل لمهامه في رئاسة الحزب**

أما الملف الرابع، فيتعلق بالنازحين السوريين. في هذا السياق، نقل باسيل أجواء رئيس الحكومة سعد الحريري غير الراغب في التواصل الرسمي المباشر بين الحكومتين اللبنانية والسورية. وتم الاتفاق على تعزيز قنوات التواصل القائمة الآن، لكن جرى التأكيد من جديد أن دمشق تريد أن تبحث الامر بكل تفاصيله مع موفد رسمي لبناني، ويرجّح أن يعمد الرئيس ميشال عون الى تعيين اللواء عباس إبراهيم موفداً رئاسياً في كل ما يتصل بالعلاقة مع سوريا.

تجدر الإشارة الى أن الأمن العام يعمل على إنجاز عملية عودة طوعية لما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف سوري يعيشون الآن في مخيمات في منطقة جرود عرسال الى سوريا بالتعاون مع السلطات السورية، على أن تجري العودة عبر منطقة القلمون لا عن طريق المصنع، حسب رئيس بلدية عرسال.

الخليل وجنبلاط: نقلة سياسية

إلى ذلك، استقبل النائب السابق وليد جنبلاط في دارته في كليمنصو، أمس، المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين الخليل ومسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا، بحضور الوزير الاسبق غازي العريضي.

وإذ اكتفت أوساط حزب الله بالقول إن الزيارة عادية جداً وتخللتها جولة أفق في ملفات وطنية واقتصادية ومالية واجتماعية، فضلاً عن ملفي محاربة الفساد وأوضاع منطقة بعلبك والهرمل، قالت مصادر اشتراكية لـ«الأخبار» إن اللقاء مع أنه يأتي في سياق التواصل الدائم بين الحزبين، إلا أنه يشكل نقلة نوعية في طبيعة العلاقة بينهما، خصوصاً في ظل تفاهم الطرفين على تسمية العريضي والخليل قناة اتصال سياسية دائمة، وذلك في اتجاه تطوير العلاقة من جهة والتنسيق في العديد من الملفات الحكومية والنيابية والسياسية. وأكدت المصادر أن جنبلاط استفاض فعلاً في مقاربة ملف بعلبك والهرمل، وأكد أن هذه المنطقة أعطت لبنان وفلسطين والقضية القومية ويجب أن يكافأ هؤلاء الذين ضحّوا بكل غال ونفيس بتحمّل الدولة مسؤولياتها بإطلاق ورشة تنموية واسعة.

ولعل الاستنتاج الأبرز من خلال لقاء جنبلاط والخليل أن حزب الله يريد في المرحلة المقبلة تجميع أكبر مروحة من الحلفاء والأصدقاء، تحصيناً للأمن والاستقرار، وهو يولي العلاقة مع الحزب التقدمي الاشتراكي أهمية استثنائية في المرحلة المقبلة، بما في ذلك تفهّم بعض الحساسيات الجنبلاطية داخلياً وخارجياً.

الحريري يدعو إلى الصوم السياسي

ومن مركز البيال سابقاً، أطلّ رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري العائد من الرياض، غروب أمس، وارتجل بضع كلمات على الهواء، قال فيها للمشاركين في حفل الإفطار المركزي الذي أقامه تيار المستقبل على شرف أهالي بيروت: «كيفكم وكيف رمضان معكم. أنا مثل ما بتعرفو كنت بالسعودية وهونيك قضيتها نوم، وقد ما كان مكسور عليي نوم، نمت كل الوقت وهلق راجع بحيوية».

ومن الارتجال، انتقل الحريري إلى كلمة مكتوبة، قال فيها إن مصادفة شهر رمضان بعد الانتخابات النيابية مباشرة، «أمر مفيد للبلد، على الأقل لجهة التخفيف من حدة الخطاب السياسي ومطالبة الجميع بالتزام التهدئة والصوم عن التصعيد».

وإذ أكد أن الانتخابات «باتت وراءنا»، رأى أن الانتخابات «فرصة جدية، لورشة عمل حكومية وتشريعية، تحدث نقلة نوعية في الأداء السياسي، وتعيد الثقة بدور الدولة والمؤسسات، وأول خطوة صحيحة مطلوبة في هذا المجال، هي الإسراع في تشكيل الحكومة، والتوافق على فريق حكومي قادر على أن يتحمل مسؤولية مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية».

وشدد على أولوية الاستقرار وحماية البلد، وقال «بدون استقرار، ليس هناك اقتصاد ولا ضمانات ولا أسواق تعمل ولا أناس يشعرون بالاطمئنان»، وأكد أن العالم «ينتظر من لبنان إجراءات واضحة ليتمكن من أن يساعدنا. العالم ينتظر منا إصلاحات جدية، وقرارات جريئة بوقف الهدر، ومشروعاً واضحاً بأن يكون القانون فوق الجميع وأكبر من الجميع، وليس هناك من خيار أمامنا سوى أن نسير بهذه الإصلاحات. البعض يراها خيارات موجعة، وأنا أراها خيارات لا بد منها، لأن وجع ساعة أهون على البلد والناس من وجع كل ساعة».

وأبدى الحريري أمله بأن تأخذ المشاورات حول الحكومة هذه المواضيع في الحسبان «وحاجة البلد إلى الإسراع في التشكيل، فالناس لا يكترثون لوزير بالزائد أو وزير بالناقص. الناس تهمهم هيبة الدولة والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي».

وعُلم أن الحريري فتح خطوط اتصاله، بعد عودته، من خلال مستشاره وزير الثقافة في حكومة تصريف الأعمال غطاس خوري، في أكثر من اتجاه، وخصوصاً على خط بيت الوسط ـ معراب. وقالت أوساط قواتية لـ«الأخبار» إن القوات اللبنانية منفتحة في التعامل مع الملف الحكومي، لكنها أكدت أن هذا الانفتاح لن يكون على حساب عدد من الثوابت التي حددتها القوات، سواء لجهة عدد الوزراء ونوعية الحقائب التي تطالب بها.

وعُلم أن القوات، وفضلاً عن مطالبتها بموقع نائب رئيس الحكومة، تضع نصب عينيها الحصول على حقيبتي التربية والزراعة، على أن تقبل بوزارة دولة إذا تمت تلبية مطالبها الأخرى. ووضعت القوات اللبنانية سقفاً سياسياً لا يمكن تجاوزه في التعامل مع ملف التأليف، قوامه عدم دخول الحكومة الجديدة إذا أعطيت أقل من أربعة مقاعد وزارية.

(الأخبار)

> **إشكالية العلوي والسرياني بلا حل**
>
> لا يزال الرئيس ميشال عون مُتمسّكاً بمطلب تمثيل العلويين والسريان بحقيبتين في الحكومة الجديدة. إلا أنّ الرئيس المُكلّف سعد الحريري يرفض هذا الأمر، لعدم رغبته في تثبيت «عُرف» توزير العلويين في الحكومات، لا سيّما أنّ أي وزير من الطائفة العلوية لن يكون إلا مُقرّباً من سوريا والمقاومة. ومن غير المعلوم ما إذا كان إصرار عون على هذا الشرط، وممانعة الحريري له، سيؤدّيان إلى عرقلة صدور التشكيلة الجديدة، أو أنّ أحدهما سيتنازل للثاني، علماً بأن احتساب أي ممثل للسريان سيصبّ أيضاً في غير خانة الحريري، في ظل رغبة رئيس الجمهورية في تسمية حبيب أفرام لهذا المنصب.

على الغلاف

فساد «أوجيرو» إلى النيابة العامة والتفتيش

> لا تزال قضية «أوجيرو» تتفاعل، منذ نشرت «الأخبار» تقريراً بعنوان «أوجيرو تسقط في الفساد» في 31 أيار. التقرير اعتبر إخباراً وتحركت بناءً عليه النيابة العامة المالية كما التفتيش المركزي. فهل تنجح الهيئات الرقابية في وضع حدّ للوضع الشاذ الذي تعيشه الهيئة؟

إيلي الفرزلي

يمثّل رئيس مجلس إدارة «أجيرو» عماد كريدية وعضو المجلس هادي بو فرحات (اتهمه كريدية بهدر المال العام)، قبل ظهر اليوم، أمام النيابة العامة المالية للاستماع إلى إفاداتيهما، في الملفات التي أثارتها «الأخبار» مؤخراً، والتي اعتبرها النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم بمثابة إخبار. وفي حال وجد أن القضية المطروحة تحتاج إلى التوسع في التحقيقات، سيطلب إذناً من وزير الاتصالات لاستجواب أي موظف يمكن أن يفيد التحقيق.

وفي الوقت نفسه، تحرك التفتيش المركزي منذ يوم الجمعة، حيث باشر المفتش المختص، المكلف بمتابعة «أوجيرو»، التحقيق بكل ما أثير من معلومات في «الأخبار»، بناءً على توجيهات رئيس التفتيش المركزي جورج عطية، على أن يرسل تقريراً بنتيجة تحقيقاته إلى المفتش العام المالي الذي يرفعه بدوره إلى رئيس التفتيش. وقد عُلم أن المفتش المالي طلب مستندات تتعلق بالعقود بالتراضي التي نُفذت، وبرواتب الموظفين خلال الأشهر الأخيرة، وبملفات المياومين الذين دخلوا إلى أوجيرو منذ بداية 2017.

وفيما تردد أن اجتماعاً عقد أول من أمس السبت في الهيئة، ضمّ كريدية وعدداً من المديرين والمستشارين، وكان عنوانه البحث في كيفية مواجهة تداعيات ما تم تداوله في الإعلام، أكدت مصادر رئيس مجلس الإدارة أنه لم يحصل أي اجتماع، كما لم يحضر كريدية إلى مقر الهيئة، بل اقتصر الأمر على وجود بعض المستشارين والمديرين في المبنى من دون تنسيق مسبق، ومن دون أن يعقدوا أي اجتماع.

وكانت قد تفاعلت خلال الأيام الماضية مسألة الراتب الذي حصل عليه المدير العام خلال شهر أيار، والبالغ 112 مليون ليرة. وبالرغم من أن كريدية نفى ذلك عبر تلفزيون الجديد، إلا أنه عاد وأشار إلى أن ذلك الراتب تضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب (أربع درجات، منذ شهر أيلول 2017). وهذا الراتب الخيالي، معطوفاً على تراجع قيمة رواتب الموظفين عن الشهر نفسه، دفع إلى استياء عارم بين الموظفين، أدى في النهاية إلى تراجع الإدارة عن قرار حسم السلف التي أعطيت لهؤلاء في شهر أيار، بحيث أعيدت جدولة استرداد السلف، بما لا يؤثر على المدخول الشهري للموظفين.

وكان رئيس مجلس الإدارة قد شكّل لجنة برئاسته وتضم مدير التدقيق الداخلي والمدير المالي ومدير الموارد البشرية لدراسة تطبيق السلسلة في أوجيرو، وبعد أخذ ورد مع وزارتي الاتصالات والمالية، رسا الأمر على إقرار مجلس إدارة أوجيرو إعطاء أربع درجات للموظفين، على أن يبدأ دفعها مع راتب أيار، بمفعول رجعي ابتداءً من أول أيلول 2017. ولما كانت الإدارة قد أعطت الموظفين سلفة على الراتب، بوصفها ساعات عمل إضافية (تصل إلى 70 ساعة أحياناً)، تبين عند السعي إلى حسم هذه السلفة، بعد احتساب العدد الفعلي للساعات الإضافية، أن الكثير من الموظفين لم يعمل بمقدار ما حصل عليه من ساعات إضافية (التزموا بقرار الدوام الجديد، أي من الثامنة حتى الرابعة، مع إيقاف الساعات الإضافية، إلا لمن تستدعي ظروف عمله ذلك). ولذلك، كانت النتيجة تراجع مدخول من لم يعمل ساعات إضافية فعلياً، فعلت الصرخة، وتداعت نقابة العاملين في «أوجيرو» إلى الاجتماع وسط حالة من الغليان، خاصة بعد تسريب رواتب المديرين، ولا سيما المدير العام. وبعد اللغط الذي حصل، وجه المدير العام لأوجيرو، يوم الجمعة، تنبيهاً خطياً لمدير الموارد البشرية بسام جرادي، متهماً إياه بمخالفة تعليمات المدير العام وقرار مجلس الإدارة رقم 25 / 2018، محمّلاً إياه مسؤولية اللغط الذي حصل، وضمنياً محمّلاً إياه مسؤولية تسريب رواتب المديرين، على ما أكدت مصادر مطلعة.

وفيما طلب التفتيش المركزي جداول برواتب الموظفين، فإن عقود التراضي التي تعدّ بملايين الدولارات، ستكون في صلب التدقيق الذي يجريه التفتيش.

أما بشأن المياومين الذين غضت بهم الهيئة منذ ما قبل الانتخابات النيابية، فقد كان لافتاً أن كريدية لم ينكر التعاقد مع مياومين بناءً على طلب جهات سياسية ونواب، لكنه قال إن هذه التوظيفات تتم حسب الحاجة، في ظل وجود مشاكل عديدة على الشبكة، بحيث يكون الشخص المناسب في المكان المناسب. لكن هل هذا ما حصل فعلاً؟ ولماذا إذاً تم توظيف الأغلبية الساحقة من المياومين في أعمال إدارية، ومن دون أي مراقبة على أعمالهم، مع تسليم بعضهم مراكز مسؤولية، فيما الحاجة ماسة إلى فنيين؟

> **عضو مجلس الإدارة يوقّع عقداً رضائياً مع الهيئة وابنه ينضم إلى قافلة المياومين!**

في ملف المستشارين، كان كريدية جازماً بأنه لا يملك أكثر من خمسة مستشارين. قد يكون ذلك صحيحاً إذا احتسب المستشارون المكلفون بمهام حصراً، لكن في الواقع فإن المستشار هو كل من وقّعت معه الهيئة عقداً استشارياً، فهل هؤلاء خمسة فقط؟ وإذا كانوا أكثر، وهم كذلك، و«الأخبار» تملك عشرة أسماء منهم، فعندها تصبح المسألة أشد خطورة: لماذا يتم توقيع عقود استشارية مع أناس لا يعملون، وبالتالي لا تحتاج إليهم الهيئة؟ ليس ذلك فقط، كيف يمكن توقيع عقد استشاري مع ابن عضو مجلس إدارة، على سبيل المثال؟ ألا يوجد تضارب مصالح في ذلك؟ قد لا تكون الإجابة مهمة، عندما يتبين أن عضو مجلس الإدارة نفسه وقّع اتفاقاً رضائياً مع الهيئة، ممثلة بمديرها العام، في 8 نيسان الماضي، بقيمة خمسة آلاف دولار أميركي. وبموجب هذا العقد، يقوم عضو مجلس الإدارة بتقديم خدمات إلى الهيئة في مجال «تخطيط ودراسة شبكة الألياف الضوئية والتجهيزات المتممة لها وفي مجال التنظيم الإداري والتقني...»، علماً بأنه لم يعرف عنه امتلاكه لأي خبرات فنية أو تقنية، طيلة السنوات التي قضاها في مجلس الإدارة. وحتى مع التسليم بخبرته، فإن ألف باء الاستعانة به هو الحاجة إليها؟ فهل تحتاج الهيئة إلى هذه الخبرة، في ظل وجود قطاع خاص بالألياف الضوئية يتبع لمديرية الشبكات، وفي ظل وجود مديرية للمعلوماتية؟

(الوكالة الوطنية للإعلام)

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

بعلبك: خطة أمنية قريبة والعفو العام مؤجل

اختفى قانون العفو العام من الأدبيات السياسية، بعدما أدى مفعوله الإنتخابي. في المقابل، ومع إعادة فتح الملف الأمني في البقاع الشمالي، يرتفع منسوب الحديث عن عملية أمنية قريبة للجيش هناك لإلقاء القبض على مطلوبين. فيما يختفي كل حديث عن أكل الناس وشربها ومدارسها وأبسط خدماتها، ناهيك بالبطالة المستشرية وكساد المواسم

غادة حلاوي

قبل نحو سنة، قصد المواطن محمد جميل رعد مكتب السجل العدلي في بعلبك للاستحصال على سجل عدلي، ليتبين ان بحقه مذكرة توقيف نتيجة عدم دفع مخالفة مرور بقيمة 50 قرشاً من ستينيات القرن الماضي. هذه ليست نكتة، بل تعكس جزءاً من واقع تعيشه بلاد بعلبك ـ الهرمل في يومياتها الصعبة.

حالة رعد ليست فريدة من نوعها في بعلبك الهرمل، إذ أن هناك 8000 مذكرة توقيف مشابهة لا يحتاج إسقاطها إلى عفو عام، ولا الى مرسوم، بل فقط الى عملية «ترقين» (شطب المخالفة) يقوم بها موظف إداري، وظيفته العمل على «ترقين» مذكرات التوقيف المماثلة كي تعتبر ساقطة حكماً.

رواية ثانية من واقع بعلبك الأليم تقول إن مواطنا اتصل بالقوى الامنية يشكو اليها وقوع حادث امني يعرّض حياته وعائلته للخطر، إلا أن المخفر المعني لم يُحرك ساكنا، وحينما عاود المواطن نفسه إبلاغ عامل الإتصال في المخفر نفسه عن شخص يُدخل كيس ترابة إلى شقته المحاذية لمنزله، سارع المخفر بضابطه وعناصره جميعاً إلى المكان قبل أن يكتشفوا أن الإبلاغ مجرد إختبار لهم!

كثيرة هي الروايات المشابهة التي يرددها أهالي بعلبك ـ الهرمل للاشارة الى حجم مأساتهم نتيجة عشرات الاف مذكرات التوقيف ووثائق الإتصال وكتب المعلومات الصادرة بحق عدد كبير من أولادهم (يجري الحديث عن 30 إلى 50 ألف مذكرة أو وثيقة إتصال) على خلفية قضايا تتراوح بين الارتكابات الجنائية مروراً بزراعة الحشيش وصولا الى أبسط المخالفات.

في موسم الإنتخابات، تأمل الأهالي خيراً بوعود القوى السياسية المتعلقة بصدور قانون للعفو بحق ابنائهم ممن لم يرتكبوا جرائم جنائية كبرى. لكن ما يتناهى الى مسامعهم في هذه الايام، لا سيما مع ارتفاع حرارة الملف الامني، لا يحملهم على التفاؤل لا سيما لجهة تسييس الملف و«تطييفه» (6 و6 مكرر)، لا بل ربط الملف بحالة آلاف العملاء من جيش أنطوان لحد ممن فروا مع أُسرهم إلى فلسطين المحتلة عشية التحرير في العام ألفين.

الحديث عن قانون العفو عمره سنوات. لكن، ما قبل الانتخابات النيابية بشهر تقريبا، تجدد مع البشرى التي زفّها احد السياسيين للاهالي بـ«عفو قريب»، على اساس ان يتم النظر بملفات الموقوفين ممن لم يتورطوا بالدم من العملاء او الارهابيين او تجار المخدرات.

وعند تبلغ أحد القادة الامنيين بذلك، سارع الى القول: «فتحت الدولة على حالها مدبرة»، قاصدا بذلك استحالة العفو مع وجود عدد لا يستهان به من الموقوفين في روميه على خلفية عمليات ارهابية، فضلا عن وجود ملفات لعملاء لم تسقط بمرور الزمن، فضلاً عن تراكم الملفات في المحاكم وعشوائية تحويلها سواء كانت مختصة بالقضية المحالة اليها او غير مختصة، وإكتظاظ السجون بالموقوفين.

> خطة أمنية لمنطقة بعلبك لم تحدد ساعتها الصفر... ووافق عليها حزب الله

في هذا السياق، عيّن رئيس الحكومة سعد الحريري أحد القضاة لمتابعة الموضوع، فيما تولى مكتب رئيس الحكومة مع مكتب الرئيس نجيب ميقاتي في طرابلس درس ملف الموقوفين الإسلاميين (كل حالة على حدة)، لكن النتيجة هي وضع هذا الملف في الأدراج.

يقول أحد المعنيين سياسياً بملف المطلوبين إن الأمر يحتاج إلى قرار سياسي يصدر بعده قانون عفو «مدروس»، ربما يشمل نحو 75 في المئة من المطلوبين وتبقى نسبة 25 في المئة ممن يمس العفو عنهم هيبة الدولة وصورتها، ومعظمهم من أصحاب القضايا الجنائية (إرهاب وقتل متعمد إلخ).

لسان حال الأهالي أنه بمقدورهم إلزام أبنائهم بمندرجات العفو «وفي حال كرروا مخالفة القانون، على الدولة أن تعاقبهم بأقسى مما حكمت عليهم سابقاً» يقول احد فعاليات بعلبك، شاكياً إزدياد مذكرات التوقيف الغيابية يوميا من دون تنفيذها، ليتحول المطلوبون الى خارجين عن القانون ولو أن القضايا المطلوبين فيها لا تتعدى الجنح البسيطة. ويضيف «لا حل لمشاكل المنطقة الا بالعفو العام ودعوة المطلوبين إلى تسليم أنفسهم طوعاً بناء على قانون العفو، وعلى الدولة ان تحسم امرها، فاما تعفو عن المطلوبين او تسجنهم مع ما يترتب على ذلك من مشاكل هي بغنى عنها».

يذكر احد وجهاء المنطقة ان المطلوب نوح زعيتر الصادرة بحقه بحو 1700 مذكرة توقيف لم يعد يهتم بها، بل بات يتباهى بعددها، علماً أنه ليس اخطر المطلوبين، فهناك اسماء اخرى امثال (ع. م) و(ع. إ).

ولعل المفارقة المضحكة ان المطلوبين صاروا يرعون عمليات صلح عندما تنشب خلافات بين العشائر، تماما كما حصل يوم اختلف آل طليس وال ياغي وكانت الصلحة بينهما برعاية نوح زعيتر، في احتفالية حضرها مئات الاشخاص ممن وزعت عليهم دعوات مسبقة للمناسبة، وكاد الأمر يحظى برعاية سياسية وأمنية رسمية!

نموذج «الرعاية» له وجه آخر. يروي أحد وجهاء المنطقة أن بعض العناصر الامنية تبلغ مطلوبين قبل مداهمتهم لحثهم على الهرب، او أنهم يطلبون من أحد الملاحقين بتجارة الحشيش أو تصنيعه، تسليم مخفر المنطقة بضعة أنفار من رجاله على سبل التمويه ليس إلا. ويروي احد تجار المخدرات انه يدفع الى الاجهزة الامنية مبلغ 15 الف دولار مقابل حماية ازلامه في مناطق عملهم خارج منطقة بعلبك.

وعلمت «الأخبار» ان الجيش اللبناني بصدد التحضير لخطة امنية ستنفذ في بعلبك من غير أن تحدد ساعتها الصفر حتى الآن. وتقضي الخطة بأن تعمد القوة الامنية الى تنفيذ عملية اطباق امني تمنع المطلوبين من الفرار خارج المنطقة، وتحديداً بإتجاه الأراضي السورية، وحسب المعلومات، أعطى حزب الله الاجهزة الامنية الضوء الاخضر لتنفيذ العملية وطلب من جميع قياداته السياسية والأمنية في البقاع عدم مراجعة الجيش في اي مطلوب يتم توقيفه أو خطوة يزمع تنفيذها.

يشكو الأهالي من عشوائية في إصدار مذكرات التوقيف (هيثم الموسوي)

مسلسل الفدية المالية

أفادت «الوكالة الوطنية للاعلام» أن ثلاثة أشخاص هم (ف. ع.) و(م. ع.) و(م. م.)، كانوا قد خطفوا في وقت سابق من منطقة عدوس في قضاء بعلبك تم الإفراج عنهم في بعلبك عند الساعة السابعة والربع من مساء امس، «بعد دفع فدية مالية».

تقرير

فضيحة بتوقيع قيادة شرطة بيروت: تهريب سجين خطير... بالاحتيال!

رضوان مرتضى

أغوت فتاتان عسكرياً في قوى الأمن الداخلي لتهريب سجين من ذوي الخصوصية الأمنية. شقيقة موقوف من آل ج. مطلوب بعشرات مذكرات التوقيف وخطيبته تمكنتا من الاحتيال على الحارس المكلّف حماية السجين الذي أُدخل قبل أيام الى مستشفى الجامعة الأميركية لكونه يعاني من داءٍ في الكبد. سهّل المهمة إهمال قيادة شرطة بيروت التي لم تلحظ في البرقية المرسلة لنقل السجين الى المستشفى خصوصيته الأمنية، لكونه مطلوباً بقضايا سطو مسلّح وإطلاق نار. كذلك لم تكلّف القيادة نفسها تعزيز نقطة الحراسة غير الثابتة في المستشفى، فاكتفت بفرز عسكريين اثنين من شرطة السير لأداء مهمة الحراسة. وأثناء موعد الإفطار، غادر أحد العسكريين فيما بقي الثاني برفقة السجين. غير أن المفاجأة كانت بعدما تمكنت الشقيقة والخطيبة من إقناع العسكري بأنهما تعمدان إلى أخذ الموقوف للسهر ليلاً في كل مرة يُنقل فيها الى المستشفى. انطلت الحيلة على العسكري. أدخلت الفتاتان ثياب السهرة للموقوف لتبديل ملابسه تمهيداً للذهاب الى الحفلة. حصل ذلك بحضور العسكري. وبعدما بدّل ملابسه، نزل السجين برفقة شقيقته وخطيبته والعسكري للذهاب الى السهرة. صعد الموقوف وشقيقته وخطيبته في السيارة التي انطلقت بسرعة. في تلك الأثناء فقط، اكتشف العسكري أنه «أكل الطعم». أظهرت كاميرات المراقبة أن العسكري ركض بكل قوته محاولاً اللحاق بالسيارة، لكن من دون جدوى. فور وقوع حادثة فرار السجين، فتح فرع المعلومات تحقيقاً لتحديد المسؤولين عن تهريب السجين، لا سيما بعدما تردد أنّ هناك تواطؤاً بين ضباط وعناصر في اختيار المستشفى، لكونه نادراً ما يحال موقوفون الى مستشفى الجامعة الاميركية، إضافة الى تعمّد الاستخفاف بتوفير الحراسة اللازمة لسجين من ذوي الخصوية الأمنية. غير أن المعلومات تشير الى أنّ التحقيقات توصّلت الى أن الإهمال وبساطة العسكري تسبّبا في فرار السجين. وقد أوقف العسكريان على ذمة التحقيق، فيما لا يزال السجين الفار مع شقيقته وخطيبته متواريين عن الأنظار.

> فُتِح تحقيق لتحديد المسؤولين عن تهريب السجين

(مروان طحطح)

المؤامرة ضدّ بيروت: كيف تهمّش العاصمة وتنمّي الأطراف

عامر محسن

بدأ السؤال خلال نقاشٍ مع أصدقاء حول الوضع الاقتصادي لمحافظتي البقاع، في الدّاخل اللبناني، وأسبابِ حرمانهما وتهميشهما. تنتبه، أوّلاً، أنّ مدينةً مثل بعلبك لم تكن دوما «هامشاً» طرفيّاً، بل ظلّت لفترات طويلة مدينة حقيقيّة لها دورٌ ومجد، وقد خرج منها نتاجٌ ثقافي وفكري وديني، يدلّ على حياةٍ مدينية نشطة، حتى قرون متأخّرة. أمّا لو عدنا الى التاريخ القديم، ففي «عصرها الذهبي» كانت بعلبك مجمّعاً دينيّاً هائلاً، فريداً في العالم الروماني، ففيها معبدٌ ضخمٌ لكلّ إله رئيسيّ تقريباً، كأنّها الفاتيكان أو مكّة. بل يخبرني حسن الخلف بأنّ هناك نظريّة في أنّ «معبد الشمس» الأسطوري في حمص لم يكن حقّاً في حمص، بل في بعلبك القريبة ـ «مدينة الشمس» ـ التي يؤمّها أهل المدينة لإحياء المناسبات الدّينيّة وأعياد الآلهة.

هذا لم يكن مبنيّاً على فراغ، أو مجرّد أسطورة مرتبطة بموقع ومكان، بل سببه جغرافي واقتصادي ايضاً هو أنّ بعلبك كانت تتوسّط الطريق التاريخي بين حمص ودمشق. كانت المدينة، كلّما صعدت سلطة سياسيّة مستقرّة تدير الاقليم، تتحوّل الى محطّة تجاريّة وواسطة عقدٍ مهمّة، سواء مع الرومان أو الأمويين، وقد اكتسبت في الوقت ذاته طابع مدينةٍ مقدّسة لها دورٌ ديني (كتوسّط مكّة للطريق بين اليمن والشام). في «لبنان الكبير»، أصبح البقاع اجمالاً ريفاً طارداً للسكّان، واقليماً زراعياً حدودياً تخفت فيه سلطة الدولة وخدماتها، ولا دور واضحاً له في منظومةٍ اقتصاديّةٍ أوسع. التنمية، في نهاية الأمر، لا يمكن أن تحصل بالاعتماد على زوّار الآثار والمهرجانات الموسميّة والزراعات «المشروعة» ذات المردود القليل، أو على صناعة «الصفيحة» البعلبكية (وهذه الأخيرة ليست مسألة هيّنة، بالمناسبة، وقد تعمّقت في موضوع اللحم بعجين مثلما فعلت مع الكباب، الذي درسته وقارنت أصنافه وتتبّعت أشكاله ونسخاته المختلفة عبر مطابخ العالم، من تركيا الى الباكستان. ومثلما وصلت الى قناعةٍ تفيد بتفوّق تقليد الشواء الايراني، فإنّ اللحم بعجين في بعلبك والبقاع ـ يسمّونه «صفيحة» ـ هو الأفضل في الكون).

عودة الى موضوعنا، لا يجب بطبيعة الحال أن نذهب بعيداً في استحضار الماضي وعقد مقارناتٍ مع التاريخ، أو أن ننجرّ خلف وهم أنه في الإمكان «بعث» دورٍ تاريخيٍّ من العالم القديم (طريق الحرير مثلاً) واستنساخه في سياقنا الحالي. الّا أنّ التّاريخ يشرح لنا، اقلّه، «كيف وصلنا الى هنا»، ولماذا وفي أية ظروف ازدهرت مدن معيّنة وأصبحت حواضر وعواصم فيما تهمّشت غيرها وضربها الذبول. «الدّور التاريخي»، بالمعنى نفسه، يضيء لنا ايضاً على ديناميات و«ميزات تنافسية» (طبيعية أو جغرافية أو غير ذلك) أعطت بعلبك وغيرها مجدها الغابر وهي قد تظلّ، في عصرنا الحالي، عامل أفضلية يمكن البناء عليه.

على سبيل المثال، لو قمنا بتجربةٍ ذهنيّة وتخيّلنا واقعاً مختلفاً بعض الشيء، وأنّنا بنينا مطاراً كبيراً في سهل البقاع، في مكانٍ ما بين زحلة وبعلبك. لو كان هذا المطار موصولاً بدمشق عبر قطارٍ سريع (المسافةً لا تزيد على الخمسين كيلومترا) فهو سيكون صالحاً لخدمة العاصمة السوريّة. ولو كان موصولاً، من جهة الشمال، بمدينة حمص بالطريقة ذاتها (وهي على بعد 120 كيلومترا)، فهو قد يصبح مطاراً (أو «مطاراً ثانياً») لاثنتين من أكبر ثلاث مدنٍ في سوريا، عدا عن دوره في لبنان. المعادلة ذاتها تنطبق، ايضاً، على طرابلس، حيث يمكن لمطارٍ حديثٍ قربها (لو كانت حدود جوارنا مفتوحة) أن يخدم حمص والساحل السوريّ معاً، اضافة الى شمال لبنان. لو أضفت الى ذلك أنّ البقاع هو «عقدة الوصل» المنطقية بين البحر المتوسط والداخل العربي، فإنّه من الطبيعي أن ترافق المطار بنيةٌ تحتية لنقل البضائع برّاً وخزنها وتوزيعها الى مختلف أرجاء المشرق العربي، وليس فقط الى الجغرافيا المحيطة (على مثال سكك حديدٍ تنقل المستوعبات من المرافئ البحرية القريبة الى «مرفأ بري» في البقاع، تتقاطع حوله حركة التجارة والشحن الى مختلف الجهات). هنا، تصبح لديك قاعدةٌ اقتصادية حقيقيّة في سهل البقاع، ومصدر دخلٍ مستمرّ يمكن أن تبني عليه وتطوّره، وتنشأ حوله خدمات وصناعات ومصالح متشعّبة.

ولكن، حتى في هذا السيناريو، ستصدمنا الجغرافيا بمشكلةٍ اسمها بيروت. المطار هناك والمرفأ هناك؛ وبين العاصمة والداخل اللبناني، على قصر المسافة التي لا تتجاوز العشرين كيلومتر، جبالٌ شاهقة تمثّل سدّاً يرتفع أكثر من ألف متر خلال بضعة كيلومترات، وعليك أن تعبر من بيروت الى البقاع عبر ممرّات جبليّة يقارب ارتفاعها الألفي متر، وتسدّها الثلوج والانهيارات في الشتاء. أيّ نقلٍ بين بيروت والدّاخل (للبشر أو للبضائع) سيكون معقّداً ومكلفاً، وانحدار الجبال يعني طرقات طويلة ومتعرّجة، ويستلزم قطارات خاصّة لا تستوعب حمولات كبيرة وتنقصها السرعة والفعالية. في الحقيقة، حتّى لو أردنا يوماً ما بناء خطٍّ تجاريٍّ دوليٍّ عظيم بين البصرة والمتوسّط مثلاً، مع نظامِ شحنٍ وتبادل وقطارات وكلّ شيء، فإنّ الوصول الى بيروت تحديداً سيكون عقبةً ومشكلةً ويزيد كلفة العمل. في وسعك أن تبني طرقات جبليّة أفضل، أو أن «تهزم» الجغرافيا وتحفر نفقاً في الجبال، ولكنّه سيكون حلّاً جزئياً ويكلّف المليارات. من الأفضل أن يبدأ السؤال من مكانٍ آخر: لماذا بيروت، أصلاً؟

لماذا بيروت؟

حقيقةً، كما مع المطار، يمكنك أن تستنتج بسرعة أنّه لا سبب لأن يكون المرفأ الرئيسي على ساحلنا في بيروت. صيدا أو طرابلس هي احتمالاتٍ منطقيّة من كلّ النواحي: بين صيدا وسهل البقاع، وبعده الداخل السوري، طريقٌ سهلةٌ نسبيّاً وقصيرة، ولا تضطرّك الى عبور جبالٍ شاهقةٍ وقمم ألبيّة، وهي أقرب من بيروت الى دمشق. طرابلس، ايضاً، لها موقعٌ مثاليّ بل هي، فعلياً، أمام خيارٍ بين أن تكون مرفأً لحمص أو أن تصبح مرفأ صيد. من هنا نفهم لماذا كانت مدنٌ مثل صيدا وطرابلس وعكّا، متّصلةٌ بالدّاخل وحولها ريفٌ وموارد، هي المدن الرئيسية على السّاحل، وهي ـ تاريخياً ـ المراكز التجارية والإداريّة وعواصم الولايات، وليس بيروت قطّ (وقد كان هذا هو النمط المعتاد حتى أواسط القرن التاسع عشر).

كان سمير قصير يحذّر طلّابه من أن يأخذوا دعاية شركة «سوليدير» عن بيروت على أنّها حقيقة، ويصدّقوا أسطورة «المدينة الرومانية» والماضي الفينيقي. كان قصير يذكّر بأنّ بيروت التي نعرفها اليوم هي، أساساً، مدينة عثمانيّة متأخّرة وفرنسيّة، وفرنسيّة أكثر مما هي عثمانيّة (المباني المتبقية من الحقبة السلطانية لا تتعدى أصابع اليدين). وهي وليدة سياقٍ محدّد خلال القرن التاسع عشر، هو سياق «الاندماج» في السّوق العالمي والهيمنة الغربية على التجارة الدولية، وصعود مدنٍ مرْفَئيّة «حديثة»، ازدهرت تحديداً لأنها أصبحت قناةً للتواصل مع اوروبا والاستيراد والتجارة، وتركّزت فيها المصالح الأجنبية والقناصل والامتيازات. قبل حلول ابراهيم باشا في بيروت وتحديثه لمخطّط المدينة ومرافقها، وقبل أن تصبح بعدها المعبر الأساسي للسفن الأوروبية والأجانب، يصعب أن تجد للمدينة دوراً كبيراً، وأي مقارنة بينها وبين صيدا أو طرابلس (حتى نظلّ ضمن خارطة لبنان) لن تكون عادلة. حتّى قصّة «مدرسة الحقوق الرومانية» (التي استخدمت بكثافة في مرحلة الإعمار لإعادة تعريف بيروت وتسويق هويتها)، يقول قصير، ليست مؤكّدة وحولها شكوك. حتّى بالمعنى الأثري «السياحي» البحت، فإن التراث الفعلي لبيروت «القديمة» هو عبارةٌ عن مبانٍ فرنسيّة عمرها أقل من مئة عام، جميلةٌ وتعبّر عن حقبتها، ولكنها مستنسخةٌ وستجد أشباهاً لها على طول حوض المتوسّط؛ فيما طرابلس وصيدا تملكان مدناً مملوكيّة كاملة وضخمة لا تزال على حالها تقريباً، وخصائص هندسية ومعمارية فريدة في العالم الإسلامي، وخانات كبيرة وأسواقاً وقصوراً مدهشة، تروي عن سلالاتٍ وحقبات ازدهار توالت عليها.

الهدف هنا هو لَيس المقارنة أو التنابز، بل للقول إن هناك أسباباً وجيهة حكمت بأنّ بيروت لم تكن مدينة ضخمةً في السابق ولا عاصمةً لأيّ شيء. فكّروا في الأساسيات: مدينةٌ تقع في سهلٍ ساحليّ ضيّق على شكل مثلّث، ليس حولها ريفٌ منتجٌ تندمج فيه ولا مجال وأفقٌ للتوسّع العمراني والمديني. وهي، فوق ذلك كلّه، محاصرةٌ من شرقها عبر جبالٍ تناطح الغيوم، يسكنها تاريخيا فلّاحون فقراء وتجذب الهاربين من السلطة وقطّاع الطرق. من يجعل عاصمته، وبوابته الى العالم، في مكانٍ كهذا؟ العملية هنا ليست غريبة، فعلى طول التاريخ (وبخاصة في إقليمنا) تتوازى الحقبات مع صعود مدنٍ واندثار أخرى على حسابها، وذاك يجري لأسبابٍ مختلفة، سياسيّة واقتصادية وغير ذلك.

يُقفل المعبر الشمالي لـ«طريق الحرير» عبر العراق والمتوسّط، ويمرّ الطريق البديل في مصر والبحر الأحمر، مثلاً، فتزدهر الاسكندرية ودمياط وجدّة وتتقلّص انطاكية وطرابلس؛ تنشأ سلطة مركزيّة تدمج الأقاليم وتربطها ببعضها البعض وتخلق «اقتصاداً قاريّاً»، فتصعد مدنٌ «داخلية» مثل صفد ودمشق والموصل. أو تنعكس الآية ويصبح التبادل مع الغرب هو التجارة الأساس، في ظلّ اندثار الاقتصاد المحلّي، فتضعف المدن الداخلية وتبرز مكانها المدن الساحلية ذات المرافئ الحديثة وبوابة الجمرك، كبيروت وحيفا.

الاستغلال والتميز والمدينة الفاشلة

يستخدم الكثيرون مفهوم «اللامركزية» في لبنان بشكلٍ يضرّ بقضيته، فتحيل «اللامركزية الادارية» في لغة السياسة اللبنانية «ما بعد الطائف» الى التحاصص ورشوة نخب الأقاليم واستنساخ مؤسساتٍ متشابهة لا حاجة لها، وتوزيع سلطة الدولة وإضعافها (والسبب المضمر خلف الكلام عن «اللامركزية»، غالباً، هو التطمين الطائفي وليس تحقيق العدالة). من جهةٍ أخرى، فإنّ «اللامركزية التنموية» تنطلق من البحث عن التناقضات التي تؤدّي الى انعدام العدالة والحرمان، وتركيز الثروة والفرص في مكانٍ وتهميش ما تبقّى ومنعه من ممارسة دوره الطبيعي. هذا التفاوت هو جزءٌ أساسيّ من القصّة الاقتصادية لأيّ بلد، والعامل الجغرافي هنا لا يختلف جوهرياً، في فعله وفي أسبابه، عن التفاوت الطبقي او التمييز بين الرجال والنساء أو أيّ شكلٍ آخر من أشكال التناقض التي تنجب انعدام العدالة. توزّع الثروة في إقليمنا العربي، بين دولٍ نفطيّة «محظوظة» وأخرى فقيرة كثيرة السكّان، هو شكلٌ رئيسيّ من هذا التفاوت. صعود نموذجٍ من قلب هذه المنظومة اسمه «دبي»، ايضاً، لا يتحقّق الّا لأنّ دبيّ قد أكلت دور البصرة وعدن، وأصبحت هي المرفأ والعقدة وبوّابة التجارة العالمية ـ أو المعبر الوسيط ـ صوب افريقيا والهند والشرق الأوسط (مع أنّ الجغرافيا والميزات التفاضلية ليست في صالحها، أي أنها لا تكتسب دورها الا مع أفول منافساتها وخرابها، بل وبفضل ذلك تحديداً). في دول الجنوب خاصّةً، حيث رُسمت الخارطة الاقتصادية في مرحلة استعمارٍ واختراقٍ خارجيّ، ثمّ عزّزت هذه الفوارق النخب «الوطنية» بعد الاستقلال، يصبح السؤال أكثر إلحاحاً وحراجة.

لن أناقش هنا النظريات المتطرّفة، على طريقة المماليك، التي تعتبر أنّ كلّ سياقٍ يحتاج الى عمرانٍ خاصٍّ به، وانّك إن شئت تغيير شروط المرحلة، فلا يكفي أن تقلبَ رجال السلطة والسياسات، بل أن تهندس مدناً وعواصم جديدة، تحتضن ثقافتك وتلبّي حاجياتك وأهدافك. يكفي أن نقول إنّ العلاقة بين الحرمان والثراء ليست عرضيّة، وليست صدفةً أن تفيض بيروت بالمصالح والادارات ومقار الشركات، ويُساق الناس اليها للعمل من أرجاء البلد، فيما مدنٌ مثل طرابلس أو صيدا، بعد عقودٍ من الوعود والاستثمار السياسي والانفاق، لم يُخلق فيها قطاعٌ واحدٌ منتج، يصنع قيمةً وينافس، ويمكن أن تبني حوله مدينة. مثيرٌ أن الثريّ الصيداوي مرعي ابو مرعي قد تنبّه، منذ سنواتٍ، الى هذه الإمكانيات، وأنّ مرفأ شحنٍ في صيدا، مع تحسين الطريق الواصل الى البقاع وسوريا، مؤهّلٌ لهذه المهمّة أكثر من بيروت. رفيق الحريري، بالمقابل، أوصى على مخطّطٍ (تمّ تنفيذ أجزاءٍ منه) لـ«تأهيل» واجهة صيدا البحريّة على طريقة «سوليدير». ابو مرعي، الملياردير ذو الخلفية المجهولة، وقع على فكرةٍ تنمويّة حقيقيّة، فيما رئيس الوزراء والمسؤول عن الإعمار بعد الحرب كان يرى في كلّ شيءٍ مشروعاً عقارياً.

ما زال البعض يحمل رومانسيّةً ما تجاه عالم القرن التاسع عشر ونُظُمه وجمالياته، وفكرة «سلالم المشرق»، والمدينة الكولونيالية البحريّة الهادئة، التي تعجّ بالأجانب والقناصل والجواسيس (يسمّونها «كوزموبوليتيّة»، كوزموبوليتية منفتحة على أيّ تأثيرٍ خارجيٍّ، ولكنها تخاف من أهل بلدها). حتّى أنّ هذه الرومانسية تتحول الى نموذجٍ، انطبع في أذهان العديد على أنه الشكل الوحيد للمدينة والثقافة والعلاقة مع الآخر. هم لا يستطيعون تخيّل عالمٍ مختلف، تتّصل فيه طرابلس وحمص وبعلبك ودمشق وبغداد وتترابط مصالحها، وتختصّ كلٌّ بما تتقنه ضمن هذه الدورة، وينتقل الناس بينها بيسرٍ خلال ساعات، وتنتج المنطقة مراكز ثقلٍ جديدة وتأثيرات ثقافية محدثة وأشكال مختلفة من التواصل والانتاج والهوية. هم يفضّلون البلد الصغير والمدينة الفاشلة، ببساطة لأنهم وجدوا لنفسهم مكاناً فيها ومركزاً وأصبحوا نخبها، وهنا معنى القول المعاند لمادحي بيروت «نحبّها رغم كلّ شيء» (أي نحبّها لأنّها كريمة معنا شخصياً، رغم أنّها تسحق أبنائها، وتخنق لبنان، ورغم أنها تجمّعٌ لانتاج البؤس من ناحية، وطبقة المحظيين وثقافة الفساد من ناحيةٍ أخرى).

الكذبة الأكبر هنا تكون في الكلام عن «أهل بيروت»، وهي فئةٌ أصبحت أشبه بأسطورةٍ انتخابيّة. فأهل بيروت الأصليون كانوا الضحيّة الأولى لبيروت الحديثة، وتقلّبات بيروت ما بعد الحرب. هل جرّبتم السّير في بيروت يوم الانتخابات؟ كلّا لم تجرّبوا، لأنني سرت بها وكنت وحدي، فالمدينة فارغة اذ عاد كلٌّ الى «مكانه» لكي يقترع. مدينةٌ بلا أهل، مستوى الحياة فيها بائسٌ إن لم تكن ثرياً، و يهرب منها قاطنوها عند أوّل فرصةٍ ويحلمون بالتقاعد بعيداً عنها. مدينة من اللاجئين، أهلها الأصليون قد أُخرجوا منها، ويكبر أولادهم في مدنٍ محيطةٍ بنيت بعشوائيّة وبلا نسق؛ فيما قلب بيروت أكلته الرأسمالية وأدارت عليه قوانينها، حتّى أصبح للمستثمر الخليجي الغائب «مكانٌ» في المدينة، وأبناؤها عنها غرباء. الخدمة الوحيدة التي يمكن أن تسديها لهذه العاصمة هو في أن تهمّشها قليلاً، وتعطي غيرها الفرصة، وتتركها تذبل علّها تتنفّس، وتعيد انتاج نفسها من جديد على أساسٍ أفضل.

تحقيق يُحكى أنه، قبل أيام، اعتصمت مجموعة من أصحاب مكاتب استقدام العمال الأجانب، بدعوة من نقابتهم، أمام وزارة العمل، مطالبين بتنظيم «القطاع» وغربلة الفاسدين. ويُحكى، أيضاً، أن أحد موظفي الوزارة أطلّ برأسه من إحدى نوافذ «فوق» مبتسماً لـ«السماسرة» المعتصمين مع «اللي تحت». هذه الحادثة ليست عابرة، وإنما هي صورة واضحة عن شكل «المنظومة» التي تحكم قطاع «تجارة الرقيق» هذا، المشرّعة أبوابه على الفساد منذ العام 2011

مكاتب استقدام العمال الأجانب

سماسرة ومضاربات في «تجارة الرقيق»

سلسلة من المخالفات التي لا تنتهي تحكم عمل معظم المكاتب (مروان طحطح)

راجانا حميّة

الأسبوع الماضي، وللمرة الأولى، اعتصم أصحاب مكاتب استقدام العمال الأجانب أمام وزارة العمل. هناك، سردوا بعض حكايا القطاع الفاسد. بعض وجوهه. وبعض الأساليب التي يتعاملون فيها بطريقة لاشرعية، على عين القرار 1/168 الذي ينظّم عملهم. كان الاعتصام أشبه بجلسة نميمة في العلن. وكان يمكن أن تبقى النميمة «داخلية». لكن، على ما يبدو، ثمة من بات يقاسم على «الرزق»،

> «اصعدوا إلى الطبقة الأولى من الوزارة واسألوا كيف فيكن تجيبو عامل، رح تلاقو دغري حدا يظبط الوضع انتو وواقفين»

بعدما فاق عدد المكاتب التي تحمل تراخيص من وزارة العمل الـ524. أضف الى هؤلاء السماسرة ونواطير الأبنية... وموظفين في الوزارة نفسها التي يُفترض أن تسهر على تطبيق القرار!

الحديث مع صاحب أحد المكاتب المرخّصة يبدأ من الصيت الذي يلاحقهم. من «السوق السوداء» و«شغلة اللي ما إلهن شغلة». هنا، تبدأ جرذة الفساد، وفي مقدّمها «تأجير الرخص» الذي كان محور الاعتصام. هذا يعني «أنني كحائز على رخصة يمكن أن أؤجرها لأي كان لاستقدام عمال أجانب بعدّ الإستحصال على موافقات مسبقة من وزارة العمل». وهذه مخالفة أولى للقرار الذي يمنع «بيع أو تأجير أو استثمار رخصة المكتب (...)». المخالفة الثانية التي يمكن تعميمها على غالبية المكاتب تتعلق بطريقة الإستحصال على الرخصة. هنا لا يهمّ كثيراً استيفاء الشروط «من تملك شقة أو إيجار أو تعهّد باحترام القرار 1/168 والقوانين...». ما يهمّ هو «السندة»، فغالباً ما تكون هذه الرخص «بمثابة رضوة من المتعاقبين على وزارة العمل أو من خلال الإستعانة بالواسطة لدى المحظيين».

تأجير الرخص أوّل الحلقة التي تجلب الكثير من الرزق. امتلاك رخص أكثر يعني زيادة «كوتا» المعاملات التي تسمح بها وزارة العمل، بمعدّل 300 معاملة سنوياً للرخصة. أحد أصحاب المكاتب يملك رخصته ويدير 4 أخرى، ما يعني أن لديه 1500 معاملة سنوياً. هنا، يفصّل أحد أصحاب المكاتب كيف يصرّف الفائض في المعاملات: «يصبح باستطاعة مستأجر تلك الرخص أن يجد مورداً آخر للربح، وهو بيع الموافقات المسبقة»، أو ما يصطلح على تسميتها «مسبقات». هذه الورقة التي تكلف بين 40 و50 ألف ليرة، تباع للزبائن بما يراوح بين 50 و100 دولار... واختلاف التسعيرة يعتمد أساساً على درجة «فهم» الزبون ومدى اطلاعه على المنظومة.

بيع «المسبقات» يأتي «بالتنسيق» مع بعض الموظفين ــ السماسرة في الوزارة. وهنا، «كل سمسار مكتب قائم بذاته». لكن، ليس كل سمسار «قادراً على ضمان حق الزبون. فإذا هربت العاملة أو العامل إلى من يرجع المواطن؟». لا إجابات. إلى ذلك، هناك احتمالات «الهروب المدبّر» بوساطة كفلاء وهميين. إذ يمكن استخدام صورة بطاقة هوية لأي كان لتسجيل عامل أو عاملة منزلية على اسمه، لاستغلال العاملات والعاملين في العمل وفق نظام الساعة أو «في شركات التنظيف». وهنا، مخالفة أخرى للقرار، حيث تستغل الشابة التي تأتي «تحت خانة الخدمة المنزلية» كعاملة تنظيفات بالراتب نفسه، بغض النظر عن الفوارق في الفئات الوظيفية، بحسب قانون العمل.

الحلقة لا تنتهي. ثمة أمور لا يفضحها أصحاب المكاتب كي لا تضرّ «المصلحة». ولكن، ثمة قصاصة صغيرة يتداولونها في ما بينهم تتحدث عن مخالفات بالجملة في هذا القطاع، من بينها: مؤسسة تملك فرعاً في بيروت وآخر في بنت جبيل؛ شركة تديرها ك. ح. بالنيابة عن صاحبة الرخصة س. ج. تقاضى رواتب العاملات في أول ثلاثة أشهر من عملهن؛ م. خ. صاحبة رخصة تقيم في دبي فيما ختم المكتب والهاتف الخاص بالرخصة مع أحد موظفي الوزارة؛ سمسار بنغلادشي؛ شركة تأمين تسوّق المعاملات المسبقة من خلال مندوبيها؛ مؤسسة تتبع موافقات مسبقة داخل مكتب سفريات؛ ر. غ. تتبع موافقات مسبقة في إحدى الدوائر التابعة للوزارة؛ فرع شركة داخل محل تصليح كهرباء للسيارات وآخر في إحدى المناطق باسم زوج موظفة في إحدى دوائر الوزارة، علماً أنه لا يحق له امتلاك ترخيص بعد زواجه من موظفة؛ مندوب مكتب استقدام ب. ش. يداوم من الثامنة صباحاً حتى السادسة مساء في إحدى دوائر الوزارة ولديه ختم المكتب ويبيع المسبقات».

هذه عينة مما يجري، وتفضح جزءاً من مخالفات المكاتب ومخالفات موظفين في وزارة العمل يعملون كسماسرة أو كمستأجرين للرخص. هناك أحاديث عن كثر فاحت رائحتهم. يقول واحد منّ «أهل البيت»: «اصعدوا إلى الطبقة الأولى من الوزارة واسألوا كيف فيكن تجيبو عامل، رح تلاقو دغري حدا يظبط الوضع انتو وواقفين». وهناك أحاديث عن دائرة في إحدى المناطق، ينوب فيها عامل «ألفاليه باركينغ عن أحد الموظفين في الدائرة عندما يغيب».

يعترف المدير العام للوزارة جورج ايدا بالفوضى وبالتقصير «الناتج عن قلّة عدد المفتّشين». يتحدث عن خطة لتنظيم عمل المكاتب من خلال خطوات عدة «أولها خفض كوتا المعاملات إلى 150 سنوياً»، و«التشدّد في منح رخص استقدام العمال الأجانب، ومن ثم تعديل القرار 1/168 بحيث يسمح بترفيع العاملة بالخدمة المنزلية لعاملة في التنظيفات (فئة ثالثة) بعد الإستحصال على موافقة الأمن العام». أما الخطوة الرابعة والأهم فتتعلق بزيادة عدد موظفي دائرة التفتيش (35 موظفاً حالياً).

في الوقت الحالي، لا شيء يمكن القيام به. في الوقت الحالي، «الحفي بيقصّر من طلوع الجبل». والحفي هنا ليس حكراً على وزارة العمل. هو حفي معمّم على كافة مؤسسات الدولة الغارقة في فسادها. حفي مقابل دفع مليارات الدولارات على إيجارات المباني التي تستخدمها المؤسسات الرسمية.

العاملات المنزليات الحلقة الأضعف في سلسلة الاستغلال

تبقى العاملات الحلقة الأضعف في حرب المضاربات الدائرة بين أصحاب مكاتب استقدام العمال الأجانب وسماسرة هذا القطاع. رحلة استغلالهن تبدأ، أساساً، من داخل هذه المكاتب

ريم طراد

«هؤلاء السرلنكيات صرن يصفقن شعرهن مثل اللبنانيات»، يقولها سائق السيرفيس ساخراً من تسريحة شعر فتاة سمراء البشرة، ومنتظرًا ردًا يمتدح ملحوظته «الذكية». هو، على أية حال، «ذكاء» لبناني معمّم. «ذكاء» من النوع الذي باتت معه «السرلنكية» مرادفة للعاملة المنزلية، فصار يُطلق «السرلنكية» أو «السرلنكية الحبشية» على كل صاحبة بشرة سمراء ولو كانت بنغلادشية مثلاً!

إلى التمييز العنصري والنظرة الفوقية، تعاني العاملات الأجنبيات في الخدمة المنزلية في لبنان من عدم إنصاف قانوني، ومن الاستغلال منذ لحظة وصولهن عبر حجز جوازات سفرهن أو إجبارهن على العمل في غير ما يحدّده العقد الموقّع معهن وفي حجز أجورهن، ناهيك عن عدم احترام خصوصياتهن كاجبارهن على قصّ شعورهن، وتعرّضهن للضرب والتعذيب في الغالب على أيدي أصحاب كثير من مكاتب الاستقدام لـ«تربيتهن» أو «إقناعهن» بالعمل المفروض عليهن.

وجود هذه المكاتب، بالنسبة الى رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان كاسترو عبدالله، «أمر مدان من أساسه لأن مكاتب الاستقدام وبعض الجمعيات التي تدّعي الدفاع عن حقوق العاملات تمارس استغلالاً بحقهن». ويسأل: «بعد أكثر من عشرين سنة، يطالب رئيس نقابة أصحاب مكاتب استقدام عاملات المنازل بألّا يتقاضى المكتب لإقامتها و«15 يوماً إجازة سنوية، ونهار راحة في الأسبوع، وأن تحظى بـ 8 ساعات من النوم أقله والا تعمل ما يفوق الـ «عشر ساعات متهاودة يومياً».

والحال أن شوائب كثيرة تعتري هذا العقد. أولها عدم احترامه من أصحاب مكاتب الإستقدام، وعدم إطلاع هؤلاء ـ باستثناء قلة قليلة من المكاتب ـ العاملات على كل هذه «التفاصيل». كما أن صيغة العقد بالعربية وليست باللغة الأم للعاملة، وتغيب عنه الدقة في بعض المسائل. فهو، مثلاً، يحدد حق العاملة في «تأمين شروط وظروف العمل اللائق وتوفير حاجاته من مأكل وملبس وإقامة تُحترم فيها كرامة الفريق الثاني (العاملة) وحقه في الخصوصية» من دون أن يتوسّع في مفهوم الإقامة الذي تحترم الكرامة والخصوصيّة (هل النوم في المطبخ هو كذلك!).

وهو «عقد إذعان» غير قابل للتفاوض فإمّا يُقبل أو يُرفض وبالتالي فيه غبن تجاه العاملة. ويوضح مدير مكتب وزارة العمل في طرابلس مرعي المؤسسة الوطنية للاستخدام «عبر المؤسسة الوطنية للاستخدام حصراً، وليس عبر مافيات المكاتب»، ويوضح: «هذه المؤسسة يمكن أن تضمن للعاملة حقّها في رفض أي عمل لا ترتاح فيه، وفي الوقت نفسه لا تكبّد الشخص الذي تعمل لحسابه أي خسائر ماديّة. لكن، للأسف، دورها هُمّش لصالح أصحاب المكاتب».

> كاسترو عبدالله: وجود مكاتب الاستقدام مدان من أساسه والحل بتفعيل تنظيم المؤسسة الوطنية للاستخدام

ويشدّد عبدالله على أنه بوجود أكثر من 250000 عامل وعاملة في لبنان هناك ضرورة لتاسيس نقابة لهم، لافتاً الى أن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين قدّم طلبًا إلى وزارة العمل منذ ثلاث سنوات، «لم يتمّ رفضه أو قبوله حتّى الآن، حاله حال طلبات أخرى لم تبتّ منذ السبعينيات».

تقرير

المنصوري تحبط مصادرة شاطئها وتواجه مشروعاً سياحياً جديداً

بعدما استنفدت معظم الشواطئ بتحويلها إلى مشاريع سياحية مقفلة، تتركز أنظار المستثمرين على الشاطئ الجنوبي من دير قانون راس العين إلى الناقورة. الشاطئ الأنظف تقضمه المشاريع رويداً وتقفله أمام المواطنين والسلاحف

أهالي خليه

لم ينتظر أهالي بلدة المنصوري (قضاء صور) أحداً للدفاع عن حقهم في الوصول إلى الملك البحري العام. الجمعة الفائت، نزلوا إلى شاطئ البلدة وتصدوا لمحاولة ضمه إلى مشروع سياحي خاص متاخم له. أصحاب المشروع، بعدما استكملوا الإنشاءات والمسابح ووصلوا إلى المرحلة الأخيرة لربطه بالبحر، جرفوا نباتات القصب والأعشاب الفاصلة بين الملك الخاص والأملاك البحرية، ووضعوا كميات من الأتربة فوق الصخور والرمال لزرعها بالأعشاب وأشجار الزينة واستخدامها جزءاً من المشروع. علماً أن هذه المساحة تقع ضمن المسبح الشعبي الذي يرتاده أهالي المنصوري ومحيطها.

أحد «قادة» التحرك إمام المنصوري الشيخ محمد محسن أوضح لـ«الأخبار» أن الأهالي اندفعوا لمنع ضم الشاطئ العام للمشروع واستعانوا بمهندس مساحة وضع علامات تحدد موقع الملك الخاص والملك العام. وأضاف أن أصحاب المشروع استجابوا «وأوعزوا بإزالة الأتربة يومي السبت والأحد»، واستحداث سور خشبي دائم يفصل بين الموقعين.

اللافت أن أصحاب المشروع «استندوا في خطوتهم إلى موافقة من وزير الأشغال والنقل تسمح لهم بتنظيف الشاطئ المحاذي لملكهم». لكنهم توسعوا باستخدام الموافقة نحو زرع وتشجير المساحة الفاصلة بين ملكهم والبحر. مصدر قانوني أوضح بأنه يحق للوزير منح موافقة استثنائية في هذا الصدد، شرط ألا تكون المساحة المعنية تقع ضمن حيز ممنوع أن تشيد عليه إنشاءات.

دراسة الأثر البيئي التي رفعها المستثمرون لوزارتي البيئة والأشغال العامة ونالوا بموجبها رخصة الإستثمار السياحي عام 2014، نصت على أنهم «يتقيدون باستخدام ملكهم الخاص ولا يتعدون على الملك العام لا من ناحية استحداث إنشاءات أو رمي ردميات أو تغيير معالم الشاطئ والمس بالصخور والرمول». والمخطط الأولي الذي رفع لنيل الترخيص كان طلب بناء غرفة للإستخدام الخاص ضمن البستان الذي جرف واستبدل بالمجمع السياحي؛ والى التقصير الفاضح لوزارتي البيئة والأشغال في الإشراف على سير تنفيذ المشروع، يسجّل أيضاً غياب تام للمديرية العامة للآثار، رغم العثور على قطع فسيفساء وفخاريات وصخور وزجاجيات باحجام وألوان مختلفة في موقع المشروع.

مبدئياً، تمكّن أهالي المنصوري من حماية شاطئهم العام. لكن تبقى الهواجس قائمة من تكرار الخطوة لاحقاً بالإستناد إلى موافقة رسمية تشرعن وضع اليد على الحيز العام كما حصل في مناطق أخرى. حماية الشاطئ من القضم تطال البشر لكنها لا تطال السلاحف التي يشكل هذا الشاطئ من الناقورة الى القليلة موئلاً تاريخياً لها لوضع بيوضها. علماً أن حمى المنصوري الذي أعلنته البلدية بقرار رسمي عام 2008، يقع على بعد عشرات الأمتار من المشروع. المشرفة على الحمى منى خليل خاضت معركة متواصلة منذ أربع سنوات عند بدء المشروع لوقفه من دون جدوى. وهي تستعرض جملة من المخاطر التي سيتسبب بها تصريف المياه المبتذّلة الناجمة عنه والأضواء الليلية والموسيقى الصاخبة التي تؤثر سلباً على حركة السلاحف خلال وضع بيوضها. أصحاب المشروع لم يلتزموا بعدم إزعاج السلاحف، لأنه لا يمكن ضبط الحركة داخل حرم المشروع. علماً بأن موسم تكاثر السلاحف يتزامن مع موسم البحر بين شهري أيار وتشرين الأول من كل عام.

ويبقى الخطر الأكبر المحدق بالشاطئ العام وحمى السلاحف (طولها 1400 متر) ما يتردد عن مشروع سياحي جديد في طريقه الى التنفيذ عند تخوم الحمى في عقار خاص كان يتمركز فيه عناصر من الجيش اللبناني حتى وقت قريب. العقار مثل معظم الأملاك الخاصة على الشريط الساحلي الجنوبي، يقفل الطريق نحو البحر على المواطنين.

الموقع الذي حاول المنتجع السياحي السيطرة عليه (صفحة بلدة المنصوري)

تحقيق

«قصر عسيران» معلم صيداوي آخر إلى الزوال

في حي الست نفيسة في صيدا، يطل قصر عادل عسيران، بيأس، من خلف الأشجار اليابسة التي «تغلّفه». كمحكوم بالاعدام ينتظر ساعة التنفيذ. ينتظر القصر المهجور تنفيذ قرار هدمه، ليلتحق بمعالم أخرى باتت مجرد طيف في الذاكرة الجمعية لسكان المدينة بعدما أزيلت بهدف إقامة مرائب للسيارات أو مجمعات تجارية أو سكنية

ارتأت الرهبنة اللجوء الى اسرع الحلول: الهدم (علي حشيشو)

لم تقدم مديرية الآثار اي خطة لحماية القصر بحجة ان عمره لا يزيد على مئة عام!

إيفون الخوري

كغيره من المعالم، لن يطول صمود «قصر عادل عسيران» في صيدا أمام الموجة التجارية التي تفرّخ «مولات» ومباني على أنقاض معالم لها مكانتها في الذاكرة الجمعية لأهالي المدينة. القصر المهمل الذي يغلّفه اليأس يبدو ذاهباً الى الهدم لا محالة، في غياب أي تحرك رسمي أو شعبي لإنقاذه.

عام 1922، شيّد الياس رزق الله منزلاً من طبقة واحدة في حي الست نفيسة، في صيدا، وسط بساتين الحمضيات وأشجار الإكي دنيا. بعد سنوات، اختار عادل بيك عسيران، أحد رجالات الاستقلال، منزل رزق الله للإقامة فيه. نزولاً عند طلب المستأجر، أضاف المالك طبقة ثانية أجّرها للزعيم الشاب. في وقت لاحق، أضاف رزق الله طبقة ثالثة على المنزل الذي أصبح قصراً على الطراز الشرقي تبلغ مساحة كل طبقة من طبقاته حوالى 400 متر.

ورغم أن رزق الله بقي مقيماً في الطبقة الأولى، بات القصر، على نحو تدريجي، يُعرف بـ«قصر عسيران» الذي ترأس المجلس النيابي بين عامي 1953 و1959 وانتُخب نائباً لدورات عدة عن قضاء الزهراني. فتحولت الطبقتان الثانية والثالثة مقصداً للمناصرين وكبار الزوار.

بناء على وصية رزق الله، انتقلت ملكية المنزل إلى الرهبنة المارونية. وكان الرهبان يقيمون الصلوات على نيته في منزله في الطبقة الأولى. فيما بقي عسيران يشغل الطبقتين الثانية والثالثة حتى عام 1983، عندما دفعته أحداث الحرب الأهلية الى تركه والإنتقال الى منطقة الرميلة شمال صيدا. الأحداث نفسها، باعدت بين الرهبنة والمنزل، فتحوّل لفترة إلى مركز لـ«الجماعة الاسلامية»، قبل أن تغطي الأشجار اليابسة جدرانه الخارجية وتخفي معالمه، فيما «نبتت» مبان سكنية في البساتين والحقول المحيطة به.

> لا تبدو البلدية معنية كثيراً بالحفاظ على هذا المعلم الصيداوي

الإهمال الذي غرق فيه القصر حوّله مقصداً لمتعاطي المخدرات وممارسة الأعمال المنافية للحشمة، ما دفع البلدية - بعد اعتراضات الجيران - الى إحاطته بسور من الباطون فصل بينه وبين المباني السكنية ومدرستين تحيطان به. رغم ذلك، بقي مرتعاً للحيوانات الشاردة ومصدراً لروائح كريهة.

جرت محاولات لإنقاذ القصر، منها مبادرة تقدّم بها النائب علي عادل عسيران لإعادة استئجاره من الوقف الماروني وترميمه. لكن الرهبنة، بحسب مصادر مطلعة، طلبت بدلاً مرتفعاً.

أخيراً، قرّرت الرهبنة، ممثلة بمطرانية صيدا ودير القمر، «النزول» عند شكاوى الجيران. وبسبب ارتفاع كلفة ترميمه التي تزيد على مليون دولار، ارتأت اللجوء الى أسرع الحلول: الهدم، على أن يُحوّل العقار مرآباً للسيارات. وفي الغالب، يكون ذلك مقدمة لبناء مشروع سكني أو تجاري في وقت لاحق.

مصدر مسؤول في بلدية صيدا أكّد أن قرار الهدم لا يعود الى البلدية التي لا يبدو أنها معنية كثيراً بالحفاظ على هذا المعلم الصيداوي. إذ «لا حلول أخرى لوضعه الشاذ»، فيما لم تقدم مديرية الآثار في وزارة الثقافة أي خطة لاستملاكه أو إصدار قرار بحمايته من الهدم وترميمه، بحجة أنه لا يندرج ضمن الأبنية التراثية لأن عمره لا يزيد على مئة عام!

قاطنو الشارع وجيران القصر لا يخفون استياءهم من الوضع المزعج الذي يسبّبه المنزل لمحيطه. رغم ذلك، يأسفون لمقترح إزالته. يفضّل هؤلاء حلولاً أخرى يمكن أن تتبنّاها البلدية، كترميمه وتحويله إلى مركز ثقافي، مثلاً، بما يحول دون القضاء على واحد من المعالم التي لعبت دوراً في التاريخ السياسي لعاصمة الجنوب.

مفكرة

برج المر إلى كآبته الأولى

(مروان طحطح)

لم تدم الحياة في برج المر أكثر من شهر واحد. عادت الكآبة إلى المبنى الواقع في منطقة القنطاري في قلب بيروت، والشاهد بطبقاته الأربع والثلاثين على القتل والخطف والتعذيب والقنص إبان الحرب الأهلية. بعد 28 عاماً على انتهاء الحرب، لم يكتب للبرج أي تغيير في معالمه أو وجهة استخدامه، الى أن بادر الفنان جاد الخوري أخيراً إلى إسدال ستائر زاهية على نوافذه المشرعة ما حوّله الى برج يبث الحياة في المدينة التي بدأت تتصالح معه. استحصل الخوري على إذن من الجيش اللبناني الذي يشغل الطبقات الأولى من البرج. أنجز ورشته، فصار الهواء المتطاير من نوافذه وكأنه يطير الألوان فوق العاصمة. لكن «سوليدير» كانت بالمرصاد.

إذ قامت الشركة التي وضعت يدها على وسط بيروت بإزالة الستائر الملونة عن المبنى المهجور من دون سبب واضح. وإن كانت الخطوة غير غريبة عن مسار طويل من تعاطي «سوليدير»، ليس مع وسط بيروت وأصحاب الحقوق فحسب، وإنما مع برج المر نفسه أيضاً. إذ رفضت مقترحات عدة لتطويره ووضعه في الإستخدام العام أو الخاص، من تحويله إلى مركز للخدمات إلى مركز تجاري. المقترح الذي يروق للشركة هو الهدم. ولكن، حتى الهدم لم يبت به بسبب كلفته الباهظة.

دواليب «بيئية» في سن الفيل

ريم طراد

تلامذة الصفوف من السابع الى التاسع في ثانوية ساهاكيان ـ ليون مكرديتشيان في سن الفيل أعادوا استخدام الدواليب المستعملة في نشاط بيئي بعيداً عن رتابة المحاضرات. جمع هؤلاء 30 دولاباً غير صالحة للاستعمال من «كراجات» كانت سترميها في أيّ حال، ولوّنوها ثم زرعوها بأزهار لا تحتاج إلى عناية كبيرة. هبة سلامة من جمعية «حياة بالأخضر» المبادرة إلى المشروع لفتت الى أنّ هذا النشاط لقي حماسة لأن «المحاضرات البيئية باتت أمراً مملاً، والتدوير ليس فعّالاً بالقدر المطلوب في ظل غياب نظام متكامل له، ولا يهوى جميع الأولاد الزراعة التقليدية». وأضافت أنّ استخدام التلاميذ للدواليب بطريقة بيئية فنية «أفضل من أن يحرقوها عندما يكبرون»! كلفة العمل لم تتخطّ الـ دولاراً، ساهم التلاميذ في جمعها عبر أنشطة قاموا بها سابقاً. والتدوير لم يقتصر على الدواليب «البيئية» التي وُزّعت في ملعب المدرسة، بل انسحب على أوعية الألبان التي استخدمت في خلط الألوان.

رد

وزارة السياحة ومنع التدخين

تعليقاً على ما ورد في «الأخبار» (2018/5/31) بعنوان «أين قانون منع التدخين؟»، نشير إلى ما يأتي:

أولاً، ما صرحت به السيدة ريما النقّاش مسؤولة وحدة الأبحاث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت حول أنّ القانون طُبّق بجدّية عالية خلال الفترة القصيرة المُمتدة بين أيلول وكانون الأول 2013، هو عار عن الصحة وغير واقعي، ويبدو ان السيدة النقاش غير مطلعة على هذه الحقبة. إذ أن تطبيق قانون منع التدخين بدأ فعلياً في 2012/9/3 لأن وزارة السياحة اعطت المؤسسات السياحية فترة سماح وتم تبليغ كل المؤسسات بمفاعيل القانون. وبدأ تطبيق القانون بعد اجتماعات مع وزارات الداخلية والاقتصاد والصحة لتجنيد كل الضابطة العدلية في تطبيقه، ومنذ بدء تنفيذ القانون حتى شباط 2014 (مغادرة وزير السياحة الاسبق فادي عبود وزارة السياحة)، جرى تسطير 8600 محضر ضبط نحو 3000 منها في 2012 من قبل الضابطة السياحية والشرطة السياحية، وكانت الرقابة مستمرة كل تلك الفترة بالزخم نفسه والوتيرة نفسها، وتم الاتصال بالقضاة لحثهم على عدم الغاء اي من محاضر الضبط. وبالتالي، فإن الحديث عن فترة تطبيق 3 أشهر هو عار عن الصحة وفيه كثير من التجني اقله في الفترة المشار اليها أعلاه. فحبذا لو يطلع الخبراء على الوثائق والمحاضر المسطرة وعلى التفاصيل قبل القاء الاتهامات.

ثانياً، في موازاة التشدد في تطبيق القانون عمل الوزير الاسبق فادي عبود على استشارة هيئة التشريع والاستشارات لتوضيح مفهوم الاماكن، وجاءت الاستشارة لتؤكد انه مسموح تسكير التراس ببراد على الطريقة الاوروبية والسماح بالتدخين على التراس صيفاً شتاءً، حسب طلب نقابة اصحاب المطاعم والمقاهي. ولكن، للاسف، لم تتلقف النقابة هذه الاستشارة ولم يبادر الوزراء المعنيون بملاحقة هذا الموضوع .

ثالثاً، يُسجل لوزارة السياحة انها كانت الاكثر فاعلية في تلك المرحلة في تطبيق هذا القانون، وبالتالي نتمنى نشر الحقائق والوقائع المبنية على الارقام قبل وضع الجميع في سلة واحدة. ونأسف أشد الأسف لأن السلطات المعنية توقفت عن تنفيذ مفاعيل هذا القانون.

المكتب الاعلامي
الوزير السابق فادي عبود

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كومنكورد - الطابق السادس
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 و 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الجدلية الاجتماعية لممارسة العنف المسلح والإرهاب

محمد عبد الشفيع عيسى *

أولاً: مقدمة عامة وخلفية تاريخية عن أصل العنف

يقولون إن «الدولة» بوصفها الكيان السياسي الأكمل حتى الآن، تتميز عن غيرها من الموجودات الاجتماعية بخاصية «احتكار العنف»، بما فيه «العنف المسلح»، ونراها حقيقة. ففي حالة الكيانات السياسية «ما قبل الدولة»، وإن شئت فقل: قبل العصر الحديث وفق التحقيب الأوروبي، وجدنا أن السلطة العامة التي تمارسها باسم مجموعة اجتماعية معينة، كانت محل منازعة قوية من قبل المجموعات الاجتماعية المختلفة الأخرى. لقد كانت الدول المستقرة حينئذ تتمتع سلطاتها بقدر واسع نسبياً من الشرعية، ومن المشروعية القانونية، طوال شطر كبير من التاريخ المكتوب، عبر الحضارات القديمة كما في الشرق الأدنى القديم وحضارة وادي النيل، وكذا الحضارة الوسيطة وابرزها الحضارة العربية الإسلامية التي استمرت قوتها الذاتية ودافعيتها الجمعية عموماً زهاء عشرة قرون (من القرن السادس إلى السادس عشر الميلادي).

وهكذا كانت الدولة عموماً تمارس السلطة في قلب خضم من المنازعة الاجتماعية المستمرة من قبل الكائنات المجتمعية المختلفة، المنظّمة غالباً، سواء أكانت هذه المنازعة أخذة الشكل العفوي أو النظامي، وبينهما درجات كثيرة. بل كانت الدولة في حالة الاتساع المفرط لإقليمها المسيطر عليه، مادياً أو معنوياً، الدولة الإمبراطورية، تتسع لعدد من السلطات الفعلية المتنوعة، سواء داخل المركز نفسه (عاصمة الدولة)، أم في المناطق الطرفية (أو الولايات حسب التعبير الترابي). وتلك هي الحالة التي اتّسمت بها «الدول» الإسلامية المتتابعة المعروفة في بطون كتب التاريخ، ابتداء من «الخلافة الراشدة» إلى الأموية فالعباسية والفاطمية في المشرق العربي الحالي (ومن بعدها: الأيوبية فالمملوكية) مقابل دول الأدارسة والأغالبة ثم المرابطين فالموحدين وغيرهم (في المغرب)، ومن بعد في الجميع تقريباً: الدولة العثمانية. وكان لأندلس تاريخ مشابه خلال القرون السبعة وأكثر، التي استغرقها الحكم العربي في إسبانيا، عبر الخلافة الأموية، ثم ما يعرف بـ«ملوك الطوائف».

مقابل الحضارة العربية الإسلامية، كانت أوروبا في شطرها الغربي خلال العصر الوسيط مسرحاً («أنموذجياً») لتنازع السلطات داخل «الإمبراطورية الرومانية المقدسة» في إطار النظام الإقطاعي («الأنموذجي»، ودع عنك تنازع السلطة بين الإمبراطور وبابا الكنيسة الكاثوليكية. وكان الشطر الشرقي المسيطر عليه من الإمبراطورية الرومانية الشرقية أو «البيزنطية» مسرحاً مناظراً لتنازع السلطات بين المركز والأقاليم الطرفية، وداخل كل إقليم على حدة (حالة مصر مثلاً قبل الفتح العربي).

أما العصر الحديث الأوروبي، فقد تميز سياسياً أول ما تميز ببزوغ الدولة ككائن جمعي يمارس سلطته على إقليم مخصوص معيّن الحدود، يعيش فيه «شعب» يملك حقّ تقرير مصيره الجمعي في إطار «الدولة - الأمة» أو «الدولة القومية» Nation-State. لكن «الدولة القومية» في الغرب، بقيادة البورجوازية الصاعدة زراعياً فتجارياً وصناعياً ثم مالياً وتكنولوجياً، «حققت ذاتها» عبر «الاستعمار» كظاهرة وسمت العلاقات الدولية تحت ظلال «الرأسمالية العالمية»، وذلك من قبل أوروبا الغربية (والشمالية) إزاء كل من عالم ما وراء البحار over seas (إفريقيا وآسيا عموماً) والعالم الجديد (الأميركتين) والأوقيانوسيا (أستراليا ونيوزلندا).

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن العنف المسلح الممارس من الكيانات المتنازعة فيما قبل الدولة الحديثة - بالمعنى الأوروبي - أصبح محرماً مجرّماً في «الدولة»، سواء الدولة الغربية العريقة (نسبياً) أو دولة ما بعد التحرر من الاستعمار في آسيا وأفريقيا وأميركا - أي في عصر «ما بعد الكولونيالية». بهذا المعنى، أصبح احتكار العنف المسلّح أبرز خصائص الكيان المجتمعي المسمى الدولة. ولكن الدولة وفق المعنى المذكور، في إطار المثالية السياسية في الفكر الغربي السائد، (ينبغي) أن تقوم على التوافق المجتمعي الحر، الذي تذعن الكيانات الفرعية من خلاله للولاء الطوعي للكيان الأكبر، على قواعد من التشارك الاقتصادي، ونوع من التكافؤ الاجتماعي، والمشاركة السياسية المتنامية ضمن الديموقراطية، الحمّالة الأوجه.

هكذا، لا يكون احتكار العنف خاصية مجانبة للدولة، ولكنها سمة مخلّقة من باطن الممارسة الاجتماعية المعقدة، فلا تكون محض ميزة مضافة لقوة اجتماعية بعينها في مواجهة سائر القوى.

فهل تحقق ذلك بالفعل؟ لا لم يتحقق. ولم يتحقق في الغرب الأوروبي بالذات، نتيجة التكوين الطبقي ذي الطابع الانقسامي الأشدّ في ظل سطوة الراسمالية، وما تلاه من مظاهر لصراع طبقي صارخ، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واشتد تحت وطأة تفاقم الاحتكارات. فقد وضع كل ذلك قيوداً حديدية في العالم الأوروبي، ثم في الامتداد الأوروبي بأميركا الشمالية منذ (استقلال) الولايات المتحدة عام 1776 سواء على حدّ التشارك الاقتصادي، كما ينبغي له أن يكون، أو التكافؤ الاجتماعي من ثم، فالمشاركة الجماعية الحرة في السلطة العامة.

أما «دمقرطة العلاقات الدولية»، فكانت سراباً من السراب في ظل الاستعمار الأوروبي للقارات الثلاثة - إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية - بل لم تبرز على مسرح الفكر الاجتماعي والخطابات الأيديولوجية إلا في عالم ومرحلة «ما بعد الحرب العالمية الثانية»، في إطار ظروف خاصة معقدة، أبرزها تشكل المجموعات الدولية الثلاثية آنئذ: الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، والكتلة الشرقية (الاشتراكية) بقيادة الاتحاد السوفياتي، وعالم حركات التحرر الوطني وعدم الانحياز في «العالم الثالث» أو «القارات الثلاث».

في إطار ترسخ الدولة ككائن سياسي، تحت لواء الشعار الديموقراطي، وتسرب أفكار التكافؤ والعدل الاجتماعي في ظل «الكينزية» في الغرب و«الاشتراكية» في الشرق و«نمط التطور اللارأسمالي» في العالم الثالث، من 1945 إلى 1975 تقريباً، تم الاعتراف، في الغرب خاصة، بأن العنف المسلح الممارس من قبل الفواعل غير الدولة يعتبر عملاً محرماً، ومجرماً داخل الدولة لتحقيق أهداف خاصة لمجموعات بعينها باعتبارها «إرهاباً». وهذا ما نعتبره «العنف محل الإدانة»، العنف المدان. وقد تم ذلك الاعتراف، رغم حالة «الإنكار» العملي لجوهر العنف المدان والإرهاب، التي جسدها التدخل الاستعماري من دول الاستعمار القديم والجديد في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وما حروب كوريا وفيتنام وحرب الجزائر التحريرية سوى أمثلة بارزة على جدل الاعتراف والإنكار، ثم إن مثالاً فجّاً واستثنائياً إلى حدّ بعيد للاستعمار قد برزَ في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، هو الاستعمار الصهيوني، العنصري الاستيطاني، في فلسطين (1948- ...). وقد مارس الكيان السياسي الصهيوني الاستيطاني تجاه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ما أصبح يطلق عليه «إرهاب الدولة». كذلك إذن، أصبح الإرهاب كظاهرة عامة قريناً لإرهاب الدولة كظاهرة مخصوصة ولصيقة إلى حدّ كبير بممارسة الكيان الصهيوني.

وإن لإرهاب الدولة وجهين: وجه غير مجسد ووجه مجسد. الأول غير ملموس، كعنف رمزي وأيديولوجي وسياسي ودعائي وإعلامي، قائم على «القهر» كظاهرة كلية. والثاني مجسد ملموس، مادي، اقتصادياً وعسكرياً، وبالذات عسكرياً، كعنف مجسد بالسلاح، عنف مسلح باختصار.

ولا يعمل هذا الإرهاب وإرهاب الدولة منعزلاً عن المحيط المجتمعي الداخلي والخارجي، فكلاهما يغذي ويتغذى بالأثار التفاعلية الارتباطية، داخل نظام «الفعل وردّ الفعل» على الدوام.

ثانياً: محاولة تفسيرية دياكتيكية

يختلف شرّاح الإرهاب والعنف المسلح المدان في تفسير الظاهرة على مروحة دائرة بين قطبين، أولهما ما يمكن أن تسمى الرؤية الأمنيّة - الآنية، وثانيهما ما يسمى نظرية «الأسباب الحقيقية». فأما الأول، فيرى أن الظاهرة تعود إلى ثغرات ذات طابع عرضي في المنظومة الأمنية في لحظة معينة عبر الزمن، ومن ثم فإن مدخل العلاج يكون من خلال «فرض الأمن» في المكان - الزمان.

وأما الثاني - الذي نميل إليه - فيرى أن ظاهرة الإرهاب والعنف المسلح يجب منذ البدء تمييزها بدقة عما عداها. فليس كل استخدام للقوة المجسدة من لدن «الهيئات غير - الدولة» بمثابة عنف مدان أو إرهاب. إن المقاومة «المسلحة» لإرهاب الدولة وللاستعمار الأجنبي هو استخدام مشروع للعنف المسلح. وهناك أيضاً الحركات الاجتماعية، المعترف بطابعها الجماهيري - الثوري، التي تقوم في مواجهة نظم حاكمة على النسق الفاشي الصريح (أو النازي إن شئت) مثل نظام «بينوشيه» الذي أعقب الإسقاط الدموي الشامل لنظام سلفادور الليندي في دولة شيلي بأميركا اللاتينية في مطلع السبعينيات. ومن الأمثلة أيضاً: الثورة الكوبية التي قادها فيديل كاسترو ضد نظام باتيستا اعتباراً من عام 1959، وثورة «الساندنيستا» في نيكاراغوا مطلع الثمانينيات نموذج آخر.

ابتداء من التمييز بين العنف المدان والعنف غير المدان ينبغي البحث عن «الأسباب الحقيقية» للظاهرة. ويمكن اختزال الأسباب الحقيقية الموجبة للعنف غير المدان (أو المبرر) في كلمة واحدة: الظلم. قد يكون الظلم داخلياً، موجهاً من قوى اجتماعية وسياسية معينة، تستعين بالقوة المجسدة وغير المجسدة سبيلاً للاستبداد بالقوى الممثلة للأغلبية الاجتماعية الساحقة. وقد يكون الظلم خارجياً، موجهاً من دولة باغية أو مجموعة دولية طاغية، ضد شعوب بعينها، بغية منعها من حقها الطبيعي في تقرير مصيرها القومي، بما فيه فرض «سيادة الدولة على مواردها».

في هاتين الحالتين، الداخلية والخارجية، تتوفر «أسباب حقيقية» للعنف المبرر أو غير المدان (المجد للعنف الثوري إن شئت). وعدا الأسباب الحقيقية للعنف الثوري، هناك أسباب حقيقية مختلفة للعنف «الرجعي» أو الإرهابي، إن صح التعبير، حيث يكون العمل العنفي راجعاً إلى عوامل أفرزته أو أوجبته دون مناص. هذه العوامل ليست مقصورة على الجانب الأمني، المحدد مكاناً وزماناً، فذلك يكون، حيث يوجد، بمنزلة «قمة جبل الجليد» كما يقولون، أو الجانب الظاهر على السطح فحسب. إنما تكون تلك العوامل متسعة لعالم الجذور الكائن في «البنية العميقة» وليست «البنية الظاهرة».

ولدراسة البنية العميقة دراسة (عميقة)، تنبغي الإحاطة بثلاثيه الظاهرة جميعاً، في مركزها ومحيطها، وفق الطريقة الدياكليكتيكية في البحث، أو ما يمكن أن نسميها منهجية «الجدلية الاجتماعية» ذات السمة «التشعبية» أو المعقدة. هنا يبرز «الكل المتشعب» الذي تتعدد عناصره وتتفاعل أخذاً وعطاءً، على قاعدة من التناقضات التي تقوم بين الشيء وضده

> تتميز «الدولة» بوصفها الكيان السياسي الأكمل بخاصية «احتكار العنف»

على الحالة المصرية كما يلي:

(1) منبع العنف كائن، أو كامن بالأحرى، في التناقضات الاجتماعية:

تتحدد التناقضات الاجتماعية بالصراع على أربعة أمور رئيسية: الثروة والسلطة والمعرفة (أو الوعي) والسلاح. هذا إذا استخدمنا استعارات (الفن توفلر) العائد إلى ثلاثة عقود تقريباً خلت.

الصراع الاجتماعي على الثروة (والدخل) أول مفاتيح الدياكتيك، وعلى قواعدها تنشأ الطبقات الاجتماعية أول مرة. بعدها الصراع على الإمساك بناصية السلطة العامة او السياسية. وبينهما صراع رأس المال الرمزي وفق «بورديه» وأضرابه من رواد ما بعد الحداثة في علم الاجتماع والاجتماع السياسي (بودريار، جيل دي لوز... الخ)، بالإضافة إلى البحث عن «المكانة» عند ماكس فيبر من قبل، وهذا صراع بيّنٌ وليس رئيسياً على كل حال. والثالث صراع على امتلاك المعرفة، بما فيها العلم والفن والوعي الاجتماعي. ورابعها التناقض على قاعدة حيازة القدرات العسكرية واستخدامها في حسم الصراعات السابقة.

في التناقض المعقد على هذا النحو، يسكن جذر الممارسات الاجتماعية، بما فيها ممارسة العنف. وفي مصر المعاصرة تبرز اوجه التناقض جميعاً، من تناقض على حد الثروات والدخول نتجت عنه جماعات طبقية (وربما طبقات)، ونشأ بعضها واندثر بعض آخر، طوعاً أو كرهاً، وخاصة بعد ثورة 23 يوليو 1952 حتى 1970، في حقبة «تدخل الدولة الاجتماعي للعدل والتنمية» عموماً، ثم منذ 1971 في الحقبة الممتدة للانفتاح الاقتصادي و«الليبرالية الجديدة»، على موجات متقطعة مختلف أوانها حتى الآن. وقد نشأت فاشتدّت صراعات على السلطة، بين النخب السياسية الممثلة للشرائح الاجتماعية، خلال ثلاثة أرباع القرن الأخيرة، وكانت لها انعكاساتها على «نخبة القوة» Power Elite جيلاً من بعد جيل (حزب الوفد نموذجاً).

بين الثروة والسلطة أطياف رموز المكانة ورأس المال الرمزي، مآت الدنيا وشغلت الناس خلال قرن ويزيد، على أبدي «الأفندية» عند ثورة 1919، و«الطبقة المتوسطة» بعد ثورة يوليو 1952. أما صراعات المعرفة والتعليم (الثانوي والجامعي)، فكانت ولم تزل قائمة على قدم وساق، تفرز شرائح وتطيح بأخرى، دون هوادة، لتغير نسبي «نخبة القوة» بل الطبقات والجماعات الطبقية أيضاً. وأما الصراع على الجيش وفي الجيش تجسيداً للقدرات العسكرية، فبرز على واجهة المسرح يوم الثالث والعشرين من يوليو 1952 وما تلاه من أيام كل عقد أو عقدين، أو أقل أو أكثر. في هذا الخضم التفاعلي الضخم نشأت جماعات العنف والعنف المسلح والإرهاب المنظم وغير المنظم في التاريخ المصري المعاصر، تاركة ببصماتها اللينة أو الخشنة على جنبات المسرح حتى اللحظة.

(2) تمظهرات الدياكتيك الاجتماعي تجتمع في الأيديولوجيات السياسية:

من ماركس («الأيديولوجيا الألمانية») إلى كارل مانهايم («الأيديولوجيا واليوتوبيا»)، والثوسار (من أجل ماركس) إلى عبد الله العروي («الأيديولوجيات العربية المعاصرة»). أو قل: الخطابات Discourses من ميشيل فوكو («أركيولوجيا - حفريات - المعرفة») إلى محمد عابد الجابري في ثلاثية أو رباعية «العقل العربي» ومحمد أركون... وآخرين.

هذا، ومن الأيديولوجيات ما قبل: ذلك مما يتضح من بعض تفرعات العمل العنفي المنبثة في بعض الأعمال الممثلة لما يمكن تسميته بالأيديولوجيا - أو الإيديولوجيات السياسية - الإسلامية، حين (تنطلق الكلمات من فوهة البندقية). ومن أحدث ما يرصد في هذا المجال خلال نصف القرن الأخير ما يمكن أن يطلق عليه «الفكر القطبي» في منتصف الستينيات من القرن المنصرم العائد في بعض منه إلى أبي الأعلى المودودي، وبعض اجتهادات ما يسمى «التنظيم الخاص». ثم جماعات وتجمعات العنف المسلح، تحت رداء التأويل الديني، في مصر بصفة خاصة، بدءاً من السبعينيات والثمانينيات: من جماعة صالح سرية في حادثة «الفنية العسكرية» إلى جماعة التكفير والهجرة - شكري مصطفى، ثم «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» ودع عنك تنظيم «القاعدة» في الثمانينيات انطلاقاً من أفغانستان وباكستان، وأخيراً «داعش» ISIS خلال السنوات الخمس الأخيرة تحت راية الخلافة أو «الدولة الإسلامية»، ومنها في مصر («أنصار بيت المقدس»...) ومن حول الجميع زرافات ووحدان من كل حدب وصوب، بما فيها خلايا يقظة أو نائمة.

في مصر المعاصرة تبرز أوجه التناقض جميعاً (أ ف ب)

> المعالجة الأمنية بمحدوديتها الظاهرة شكلت سبباً إضافياً لتفاقم هذه الظاهرة

وذئاب منفردة انتسب بعضها مباشرة أو غير مباشرة إلى أجنحة من التنظيم الدولي (الأصلي) لجماعة «الإخوان المسلمين»، بعد 30 حزيران 2013. وقد أخذ يرتع الجميع، بالويتهم الأيديولوجية المتباينة، في شبه جزيرة سيناء بصفة أساسية خاصة في الشمال والوسط، وعلى الحدود الغربية لمصر مع ليبيا.

(3) استفحال الوجود العنفي والإرهابي في ظل بيئة حاضنة مفترضة، ودعم أجنبي مكثّف، تجنيداً وتمويلاً وتسليحاً وإشرافاً مباشراً وتنظيماً:

البيئة الحاضنة لا نعلم عنها الكثير، ولكننا نعرف أن جماعات العنف المسلح والعمل الإرهابي قد «توطنت» زمناً في كهوف ومغارات، وقرى وأحياء مدينية، في الشمال والوسط من شبه الجزيرة السيناوية، تتبع قاعدة «اضرب واهرب». واستطاعت هذه الجماعات أن تجد ملاذاً آمناً أو غير آمن، لأوقات ومدد متفاوتة، بالاستفادة من ظروف الحاجة، لانعدام أو قلة مصادر العمل الشرعي المكسب لجماعات اجتماعية وقطاعات من السكان داخل أو خارج سيناء والشريط الحدودي الغربي.

أما الدعم الخارجي المكثف، فهو أمر تتوفر بشأنه قرائن عدة للمراقبين والباحثين، وشواهد إثبات أمام منصّات القضاء، ولسنا هنا في معرض التعرض المحدد أو المفصل لها. غير أن لنا أن نقول إن البيئة المعقدة للإقليم الممتد للمنطقة العربية - الإسلامية المركزية قد يسّرت ذلك إلى حدّ بعيد، من هشاشة الانـاضـول إلـى منـطقة الساحل الأفريقي، إضافة إلى البيئة الدولية المحيطة بنا، خاصة جراء سلوك (الإمبريالية الكبرى) الولايات المتحدة الأميركية، و(الإمبريالية الصغرى) إسرائيل، بين ظهرانينا ومن حولنا مشرقاً ومغرباً عربيين.

(4) المعالجة الأمنية، بمحدوديتها الظاهرة، قد شكلت سبباً إضافياً لتفاقم الظاهرة، منذ ما قبل «ثورة 25 يناير» 2011 حتى وقت قريب:

أشار بعض الخبراء هنا إلى الخبرات المستفادة المستمدة من تجربة «الحرب السورية - الروسية» في مواجهة الجماعات المسلحة والإرهابية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة خاصة 2015 - 2018 عن طريق تكتيكات «الزحف المتواصل» لتقطيع الأوصال وكسر خطوط الدفاع على مهل، وعزل الجماعات عن بيئتها الحاضنة، ثم الالتحام البشري بعد التمهيد النيراني الجوي والمدفعي، خطوة فخطوة. وهذا ما تم بالفعل، إلى حدّ كبير، في الحملة الأخيرة المسماة «سيناء 2018».

تلك هي الأسباب الحقيقية أو «الموضوعية» الأربعة من وراء الظاهرة العنفية المجسدة عسكرياً، مع علمنا أن هذه الأسباب الموضوعية إنما تفعل فعلها بعامل «التوسط الذاتي» ممثلاً في خصائص السيكولوجيا الفردية والجماعوية للأشخاص الطبيعية أو المعنوية، مما يدرسه علم النفس وخاصة للشخصية «السيكوباثية».

ثالثاً: من «الأسباب الحقيقية» إلى «المعالجة الرباعية»

في ضوء الأسباب الأربعة الحقيقية السابقة، يمكن تحديد المداخل الأربعة الآتية للعلاج الناجع من المرض المزمن للعنف المسلح المدان والفعل الإرهابي المماثل:

1- الإدارة الناجعة، أي الصحيحة والفعّالة، للتناقضات الاجتماعية الكائنة على محاور الثروة والسلطة والرموز والمعرفة والتسلح. وذاك أمر يطول الحديث فيه، وإن كانت مفاتيحه القوية كفيلة بفك مغاليق القائمة عن طريق:

أ- السير على طريق تحقيق الإنصاف equity والعدالة justice والمساواة equality وتكافؤ الفرص equivalence.

ب- توسيع مسارات المشاركة السياسية الشعبية الحقيقية وعند الجذور.

ج- الفهم الحصيف للسيكولوجيا الاجتماعية للطبقة الوسطى الصاعدة المتوسعة بالفعل خلال العقود الأخيرة.

د- فتح أبواب المعرفة والتعلم - في العصر الرقمي - لمختلف الفئات الاجتماعية، خاصة ذات المواقع المنخفضة على سلّم الدخل والثروة.

2- توسيع نطاق البحث والدراسة على المستوى الأعمق للأيديولوجيا والخطابات، في أقسام العلم الاجتماعي بمعناه الواسع، داخل مراكز البحث والجامعات، فهماً تكاملياً حصيفاً وتعاملاً.

3- التحسين الجوهري لشروط حياة البيئات الحاضنة، خاصة في القرى والأحياء المدينية المكتظة والتجمعات الصحراوية، بالإضافة إلى تجفيف منابع الدعم الخارجي دون هوادة.

4- الحفاظ على قوة الدفع لتكتيك (الزحف المتواصل) بغير انقطاع وإلى أمد معلوم في الأفق المنظور.

* أستاذ في «معهد التخطيط القومي» القاهرة

العراق: نتائج الانتخابات ... الأداة أم الحل

طارق الدليمي *

تشير التجربة التاريخية للانتخابات في ظل الاحتلال الأجنبي إلى أن الانتقال من مستوى التحليل النفسي للأحداث إلى الجانب الجيوسياسي التطبيقي قد يجعل حياة الناس جحيماً لا يطاق. مع ذلك، لا مناص من العناية بالربط بين التاريخ القريب للبلاد والنتائج الحالية للانتخابات، إن كانت سليمة أو مزورة، والتي هي حصيلة ملموسة للاحتلال الأميركي منذ عام 2003. هنا سنبدأ، ولاحقاً نوضح، بأن الحالة في العراق تعيش في ظل موضوعين متلازمين ومتماسكين أحياناً ومتناقضين دائماً. الأول أن الزمن مادياً يعبّر عنه بأن الساعات بيد الاحتلال، وروحياً يأخذ شكل الوقت الهدور بيد الناس. والثاني أن الحالة الفعلية في العراق، وفي كل المستويات، تعيش في ظل ما يسمى «الحرب بين الناس»، وهي المرحلة الثالثة في التشريح القدير الذي عرضه المحلل العسكري الأميركي أندرو باسيفيتش. المرحلة الأولى هي المقاومة المسلحة الهجينة والخائبة ضد الاحتلال، وقد انتهت عملياً في عام 2007. والمرحلة الثانية بين عامي 2006 – 2007، هي الحرب «الأهلية» الفاشلة والمغلقة أيضاً. إن الحرب بين الناس هي الأخطر، فهي فضفاضة وتحمل في طياتها مختلف الاحتمالات المتناقضة والمجهولة. بهذا المعنى فإن «الحرب بين الناس» هي انكسار عضوي للحرب العامة بمفهومها التاريخي الاجتماعي الذي هو الخط العام للحروب «الخارجية والأهلية»! إن السبب غير المباشر لـ«الحرب بين الناس» هو بقايا «الفيض السوقي» الداخلي للعراق حيث لا يستتب «النظام» في المجتمعات «المائية» النموذجية للدولة المركزية في كل إنجازها الاجتماعي أو استبدادها السياسي.

إن التشكيلات السياسية العسكرية لـ«الحرب بين الناس» تعاني تاريخياً من الوعي المقلوب، وهو الاستلاب السياسي والاجتماعي في نشاطه العسكري المنهار. وهو لا يحدد بالضبط بوصلة الاتجاه في المسؤوليات السياسية ويعاني من شقاء وخيبة في حصيلة نشاطاته المكتظة بالرغبات المتعاكسة. ولعلّ خير شرح لهذا الوعي الشقي هو قول القرآن الكريم: «أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ» (سورة الملك – الآية 22). من هنا بدأ النسيج الإعلامي الاحتلالي يشير إلى أن الانتخابات عززت فكرة عدم الاطمئنان إلى نموذج الفلوجة، لأنه لا توجد فيها مرجعية متماسكة دينياً ومذهبياً، ولا يمكن الاطمئنان إلى نموذج النجف، لأنه لا يوجد فيها هيئة موحدة سياسياً. إن هذا التضليل ضروري للتكرار، وهو جزء من «روبيك» العراقي في العلاقة بين الكيانات وبين من هو قادر على التأثير المباشر في العلاقة بينها في مجرى صيانة الاحتلال وحراسته.

لن تنجح الكتل، ومنها صاحبة الفوز المبرمج، في إعادة صياغة الحكومة التوافقية في المغانم الثلاثية، السلطة والقوة المسلحة والثروات الوطنية، ما دام هناك الاحتلال الأميركي ومعه كل ساعات الزمن الطوائفي المشؤوم. ذلك أن امتلاك النخب الفاسدة للوقت يبقى ناقصاً إن لم يكن مفقوداً، وأن معظمها، وخاصة «سائرون»، قد ينجحون في الإشارة المباشرة والقريبة إلى ما يريده الناس، لكنهم ضمن إطار عجزهم الاحتلالي لن يفلحوا في الإشارة وتحديد الضاعفات غير المباشرة والبعيدة للانحياز الطوائفي للمحاصصة الرديئة، ولا سيما في ظل ترديد مقولات باهتة عن استقلال العراق عن الصراع في الإقليم، لأنهم إما لا يدركون ذلك، أو هم منخرطون في خديعة لعبة النأي، وهي التهرب من مواجهة التحالف الأميركي الإسرائيلي الخليجي الرامي إلى تدمير المنطقة والعراق واستئصال محور المقاومة، وتحديداً سوريا وحزب الله والجمهورية الإسلامية الايرانية وتصفية القضية الفلسطينية وكل التيارات العربية المناضلة، ومنع إعادة بناء الدولة الوطنية في العراق ليكون لها دورها الخاص في هذا المحور المكافح.

* سياسي وكاتب عراقي

ذلك بريمر، ولكن عدنان الباجه جي تراجع عن موقفه، ومن خلال وساطة مباشرة من قبل دولة الإمارات الخليجية وبالتنسيق مع إبراهيم الجعفري جرى الضغط على بريمر بموافقة واشنطن، وأعلن تأسيس مجلس الحكم العراقي، من 13 تموز 2003 إلى 1 حزيران 2004، التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة. ويذكر الدكتور سليم الحسني، وهو من قادة حزب الدعوة، وقد تركهم منذ فترة، في سلسلة مقالات «إسلاميو السلطة»، الرقم 119، أن إبراهيم الجعفري، في خضم تشكيل مجلس الحكم وفي 5 تموز 2003 اقترح على بول بريمر أنّ يضم التيار الصدري إلى مجلس الحكم باعتباره حركة جماهيرية لها وزن مهم في الشارع الشيعي، وقد وافق بريمر، ولكنه رفض ذلك حين اشترط التيار الصدري أن يكون أحد أقطابه هو المسؤول عن مجلس الحكم.

هنا لا بد من الربط بين موضوعين: حكومة التكنوقراط ومن يديرها. ذلك أن الخبير، علي الخضيري، والمستشار لعدة سنوات للوزير الأول السابق نوري المالكي يقول بدقة إن الصراع ليس حول حكومة التكنوقراط، بل على من يكون في رأس الهرم الشيعي. لذلك، فشلت صيغة التحالف الوطني بكونه يمثل القوى الشيعية، وانتقل عملياً الصراع من صيغته الطوائفية بين مكونات بريمر فهي فضفاضة وتحمل في طياتها مختلف الاحتمالات المتناقضة والمجهولة. بهذا المعنى فإن «الحرب بين الناس» هي انكسار عضوي للحرب العامة بمفهومها التاريخي الاجتماعي الذي هو الخط العام للحروب «الخارجية والأهلية»! إن السبب غير المباشر لـ«الحرب بين الناس» هو بقايا «الفيض السوقي» الداخلي للعراق حيث لا يستتب «النظام» في المجتمعات «المائية» النموذجية للدولة المركزية في كل إنجازها الاجتماعي أو استبدادها السياسي.

إن التشكيلات السياسية العسكرية لـ«الحرب بين الناس» تعاني تاريخياً من الوعي المقلوب، وهو الاستلاب السياسي والاجتماعي في نشاطه العسكري المنهار. وهو لا يحدد بالضبط بوصلة الاتجاه في المسؤوليات السياسية ويعاني من شقاء وخيبة في حصيلة نشاطاته المكتظة بالرغبات المتعاكسة. ولعلّ خير شرح لهذا الوعي الشقي هو قول القرآن الكريم: «أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ» (سورة الملك – الآية 22). من هنا بدأ النسيج الإعلامي الاحتلالي يشير إلى أن الانتخابات عززت فكرة عدم الاطمئنان إلى نموذج الفلوجة، لأنه لا توجد فيها مرجعية متماسكة دينياً ومذهبياً، ولا يمكن الاطمئنان إلى نموذج النجف، لأنه لا يوجد فيها هيئة موحدة سياسياً. إن هذا التضليل ضروري للتكرار، وهو جزء من «روبيك» العراقي في العلاقة بين الكيانات وبين من هو قادر على التأثير المباشر في العلاقة بينها في مجرى صيانة الاحتلال وحراسته.

لن تنجح الكتل، ومنها صاحبة الفوز المبرمج، في إعادة صياغة الحكومة التوافقية في المغانم الثلاثية، السلطة والقوة المسلحة والثروات الوطنية، ما دام هناك الاحتلال الأميركي ومعه كل ساعات الزمن الطوائفي المشؤوم. ذلك أن امتلاك النخب الفاسدة للوقت يبقى ناقصاً إن لم يكن مفقوداً، وأن معظمها، وخاصة «سائرون»، قد ينجحون في الإشارة المباشرة والقريبة إلى ما يريده الناس، لكنهم ضمن إطار عجزهم الاحتلالي لن يفلحوا في الإشارة وتحديد الضاعفات غير المباشرة والبعيدة للانحياز الطوائفي للمحاصصة الرديئة، ولا سيما في ظل ترديد مقولات باهتة عن استقلال العراق عن الصراع في الإقليم، لأنهم إما لا يدركون ذلك، أو هم منخرطون في خديعة لعبة النأي، وهي التهرب من مواجهة التحالف الأميركي الإسرائيلي الخليجي الرامي إلى تدمير المنطقة والعراق واستئصال محور المقاومة، وتحديداً سوريا وحزب الله والجمهورية الإسلامية الايرانية وتصفية القضية الفلسطينية وكل التيارات العربية المناضلة، ومنع إعادة بناء الدولة الوطنية في العراق ليكون لها دورها الخاص في هذا المحور المكافح.

* سياسي وكاتب عراقي

الحدث ايام استثنائية يعيشها الاردن مع احتشاد آلاف المحتجين في مدن عدة على اثر رفع اسعار المحروقات. التظاهرات الشعبية بدأت منذ ليلة الجمعة، بالتوازي مع انشغال الأطر الشعبية والحزبية والنقابية باستحقاق جديد في برنامج الإصلاح الاقتصادي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي يتمثل في قانون ضريبة الدخل المعدل، العنوان العريض للاحتجاجات الذي تمثّل بشعار إسقاط الحكومة ونهجها الاقتصادي تآلف عليه المشاركون على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية، في ردّ فعل هو الأكثر غضباً على سلسلة الإجراءات الحكومية القاسية منذ بداية العام الحالي. التجمع الأكبر كان في العاصمة عمّان وبالذات في محيط دارة رئاسة الوزراء... وتوقعات بتغييرات تطاول رئيس الوزراء لم تؤكد لغاية اللحظة

احتجاجات الأردن تتواصل
ترنّح حكومة «صندوق النقد»

بدء الحكومة متمسكة بقراراتها ولم تسحب قانون ضريبة الدخل (أ ف ب)

عمان ـ **أسماء عواد**

ليالي الأردن لم تعد متأثرة بالمحيط الملتهب فقط. في الداخل تتصاعد تظاهرات شعبية على وقع زيادات ضريبية لم تعتدها المملكة. حكومة عمان تبدو، للمرة الأولى منذ فترة طويلة، في موقع المرتاب والعاجز. إملاءات صندوق النقد الدولي لم تمر بالسلاسة ذاتها، فالوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب حرّك قطاعات شعبية ونقابية عدة، في وقت تمرّ عواصف سياسية في المنطقة تؤثر في دور الأردن ووضعه المالي، من «العقاب السعودي» وتجفيف المساعدات إلى الجنوب السوري المشتعل باللاجئين والمسلحين على الحدود الشمالية. وإن تأجلت ردود الأفعال على أيام المملكة الاقتصادية العصيبة فإنها تراقبت هذه المرة مع زيارة بعثة صندوق النقد الدولي وسط جدل واسع حول قانون ضريبة الدخل المعدل، الذي أقره مجلس الوزراء من دون مشاورات نيابية، وأرسله لمجلس الأمة في انتظار مناقشته، علماً أن دورة البرلمان العادية انتهت ولم يوجه الملك عبدالله دعوة لانعقاد دورة استثنائية بعد.

كرة الثلج

حراك نقابي جاء رفضاً لقانون الضريبة ونظام الخدمة المدنية وبدعوة من مجلس نقابات المهنية، حضره الآلاف يوم الأربعاء الماضي. كان الإضراب عن العمل والاعتصام في مجمع النقابات تعبيراً عن رفض مقترح قانون ضريبة الدخل والتعديلات على نظام الخدمة المدنية. أقضى الإضراب لإمهال الحكومة أسبوعاً واحداً لسحب القانون من مجلس الأمة وإلا «إضراب مماثل لإسقاط الحكومة». ويعد تنظيم هذا الإضراب الفعالية الأولى في مجمع النقابات بعد خسارة الإسلاميين واحدة من أهم النقابات المهنية (نقابة المهندسين)، وكان ملحوظاً غياب قاعدتهم الشعبية عن الفعالية وهذا أعطى دفعة تجاه تلبية دعوة النقابات من شريحة كبيرة من المشاركين.

ولتخفيف الإحراج عن الحكومة بعد الإضراب الناجح، بدأ حراك نيابي مساء الخميس تمثل بتوجيه رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة الدعوة لمجلس النقباء ورئاسة الوزراء لفتح حوار بخصوص مطالب الإضراب، وقد استجاب مجلس النقباء للدعوة التي تم تحديدها السبت.

الحكومة المأزومة غضّت الطرف عن الرسالة التي أوصلتها الحشود في النقابات ولم يكن قد مضى يوم واحد على الإضراب حتى تجاهلته بخطوة اعتبرت تصعيدية، إذ رفعت أسعار الكهرباء والمحروقات وفقاً لآلية التسعير المتبعة كل نهاية شهر في المملكة، وكان الوضع الداخلي يحتمل جبهة اقتصادية أخرى.

ساعات قليلة، وبدأت كرة الثلج بالتكوّن. تحركات عفوية غضّت فيها العاصمة عمان الخميس حيث أوقف عدد من المحتجين على تسعيرة المحروقات الجديدة مركباتهم أمام مقر رئاسة الوزراء. ثم بدأت أعداد أخرى من المشاركين بالتوافد تلبية لدعوة بعنوان «صفها واطفيها». وبعد ليلة طويلة في عمّان ومدن أخرى، انفضّ الجمع وحلّ صمت رسمي نهار الجمعة الذي يمثل يوم عطلة نهاية الأسبوع. اقتصرت ردود الفعل بمسيرة انطلقت من بعد الصلاة من أمام المسجد الحسيني وسط عمان، وبعض الوقفات في المحافظات. وبحدود الظهر أوعز الملك (كان خارج البلاد لحضور لقاء دولي لبحث جهود محاربة الإرهاب والتطرف في ألبانيا) للحكومة بوقف العمل بالتسعيرة الجديدة خلال شهر رمضان، لكن مع هذه الخطوة

> تعرّض مجلس النقباء لضغوطات حول تحرك بعد غد الأربعاء

من مؤسسة العرش التي لطالما كان لها تأثير على تهدئة غضب الشارع، لم يلبث المحتجين أن تجمهروا مرة أخرى بعد الإفطار، متمسكين بشعار إسقاط الحكومة.

موعد جديد

أنظار الجميع توجهت نحو النقابات كجهة منظمة قادت تحرك مهم ضد الحكومة. وكانت تصريحات مجلس النقباء على أن اللقاء مع الحكومة برعاية مجلس النواب سيكون على قاعدة سحب قانون الضريبة وإعادة النظر في نظام الخدمة المدنية. اجتماع السبت الذي حضره وزراء ونواب إلى جانب مجلس النقباء لم يفضِ لشيء ملموس، وتم الإعلان عن «وقفة» يوم الأربعاء المقبل بدلاً من الاعتصام، وهذا أثار تساؤلات عن مدى قدرة النقابات لرفع سقفها من سحب قانون الضريبة إلى إسقاط الحكومة تماشياً مع مطالب الشارع.

الحكومة بدت متمسكة بقراراتها الأمة إلى أن يقودا «حواراً وطنياً شاملاً وعقلانياً للوصول إلى صيغة توافقية حول مشروع قانون الضريبة، بحيث لا يرهق الناس ويحارب التهرب ويحسّن كفاءة التحصيل، مع إشراك الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الحوار للوصول لمقترحات واقعية وممكنة».

مجلس النقباء الذي من الواضح أنه يتعرض لضغوطات حول تحرك بعد غد الأربعاء، إن كان «وقفة» أم «إضراب»، حسم أخيراً موقفه بدعوة لإضراب كبير تشارك به كافة النقابات ومنتسبيها. واصطفت خلف هذا القرار قوى حزبية وشعبية وسيكون صدى نجاح الإضراب لإسقاط الحكومة الأكبر ومكسب للنقابات التي تعود بثقلها للمشهد السياسي. من جانب آخر، جال وزير الداخلية سمير مبيضين، يرافقه مديرو الأمن العام والدرك والدفاع المدني، على مرتبات قوى الأمن. هذا أمر له دلالة ورسالة لأفراد هذه القوى ممن يشعرون بمشروعية مطالبات المحتجين، عدا أن المحتجين يهتفون لإسقاط أكبر مرجعية في هيكلية المؤسسة الأمنية ليس وزير الداخلية فحسب بل رئيس الوزراء (هاني الملقي) الذي هو وزير الدفاع أيضاً.

أما بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الأردن، فقد غادرت المملكة يوم الخميس مع بدء اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي قرر «الإخوان» مساء أمس بدء النزول إلى الشارع الذي لم تغب عنه منذ اليوم الأول الأحزاب القومية واليسارية. وإن كان رئيس الوزراء قد استحضرهم في اجتماعه مع النقباء، فهو شدد أيضاً على ارتباطه بـ«الصندوق» وبرامجه فيما اعتبره متابعون «لغة غير مسبوقة» من المسؤولين الأردنيين.

تجمهر الأردنيون لليلة ثالثة في عدة مدن في حركة احتجاجية جمعت هذه المرة حتى الموصوفين بـ«الموالاة». وكان من اللافت حضور نقيب المهندسين الجديد أحمد سمارة في «اعتصام الدوار الرابع» حيث مقر رئاسة الوزراء، الذي بدا أكثر زخماً وتنظيماً من الليالي السابقة على رغم محاولات الأمن منع وصول المتظاهرين.

الملك الذي عاد إلى البلاد، أول من أمس، ترأس اجتماعاً لمجلس السياسات الوطني، داعياً الحكومة ومجلس

فلسطين

مواجهة صاروخية «قصيرة»: المقاومة تستمر بالرد

لم تصمد التهدئة التي تم التوصل إليها شفهياً قبل أيام كثيراً إذ تجددت المواجهة الصاروخية بين المقاومة والعدو أمس. فيما يحاول الطرفان تثبيت قواعد الاشتباك وفق شروطه... وإلا فالذهاب نحو مواجهة كبرى

كما كان متوقعاً، تجددت المواجهة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي في حملة قصف متبادلة بين الجانبين، ركزت فيها الأولى على ضرب المواقع العسكرية للعدو، فيما أغار الأخير على مواقع للمقاومة وأراض زراعية. جولة المواجهة القصيرة التي استمرت حتى فجر أمس وكانت أقل قوة من السابقة دلت على أن المقاومة لم تركن إلى التفاهم الشفهي حول التهدئة بوساطة مصرية (راجع عدد الخميس 31 آذار)، وذلك في ظل التحشيد الإسرائيلي المتواصل واستمرار نشاطات «مسيرات العودة» مع اقتراب الخامس من حزيران وهو ذكرى احتلال مدينة القدس، وكذلك إعلان انطلاق فعاليات «يوم القدس العالمي» بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة.

وشملت الغارات الإسرائيلية عدة مواقع للمقاومة في محافظات قطاع غزة كافة لكن من دون أن يبلغ عن وقوع إصابات. وفي المقابل، أعلن الناطق بلسان العدو فجر أمس أن 4 رشقات من الصواريخ انطلقت من غزة منذ منتصف ليل أمس حتى ساعات الفجر الأولى من دون وقوع إصابات، فيما قالت وسائل إعلام عبرية إن الصواريخ سقطت في مواقع ومستوطنات منها «سديروت» و «الخيش» و «شاعر هنيغيف» وساحل عسقلان، شمال وشمال شرقي القطاع، كما وصلت إلى تجمعات «شاعر هنيغيف» و«سدوت نيغيف» و«أشكول». تعقيباً على ذلك، قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن إطلاق الصواريخ من غزة «يدشن مرحلة جديدة تنوي فيها حماس الرد أو السماح بالرد على أي هجوم

> فشل تجربة اعتراض الطائرات الورقية المحمّلة بالمواد الحارقة

إسرائيلي على القطاع»، مضيفة أن هذه الصواريخ «وضعت تصريحات مسؤولين إسرائيليين موضع الشك، إذ كانوا قد صرحوا بعد الجولة الأخيرة أن حماس توسلت وقف إطلاق النار». وخلصت الصحيفة إلى أن «ما حدث بيّن أن حماس ذاهبة إلى حيث تريد، وليس كما أشيع بأنها تلهث للتهدئة... الأمن الإسرائيلي ادّعى بعد التصعيد الأخير أن الحركة هرعت إلى القاهرة وطلبت منها التدخل لوقف هجمات إغلاق الطريق رقم 34 من الشمال إلى الجنوب بسبب تمدد النيران في الكيبوتس التي اندلعت بفعل طائرة حارقة أطلقت من غزة. ووسط تخوفات من اندلاع مواجهة مقبلة، أعلنت وزارة الصحة في غزة أنها تعاني من نقص حاد في مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية داخل المستشفيات، قائلة في مؤتمر أمس إن «حصيلة الجرحى في مسيرات العودة وصلت إلى 13 ألف جريح، وصل منها إلى المستشفيات 7 آلاف والباقي عولجوا ميدانياً».

إلى ذلك، اقتحم عشرات المستوطنين أمس المسجد الأقصى من باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الخاصة. ووفق دائرة الأوقاف الإسلامية، فإن 74 مستوطناً اقتحموا خلال الفترة الصباحية المسجد على عدة مجموعات، ونظموا جولات استفزازية في أنحاء متفرقة من باحاته بحراسة أمنية مشددة.

وذكرت القناة 14 العبرية أن حريقاً اندلع في كيبوتس «نير عام» بفعل طائرة ورقية حارقة، وبسببه تم

من تظاهرة في افريقيا الجنوبية تندد بالمجازر الإسرائيلية، اول من امس (أ ف ب)

تقرير

العمليّة السياسيّة في سوريا:
«أمام سِرْ»

مجريات الميدان السوري تُبشّر بعودة الحركة الجديّة إلى أروقة المحادثات السياسيّة. وعلاوة على اتفاق «وقف إطلاق نار» مرتقب، ثمّة إجراءات موعودة ينتظرها الشمال السوري بما يسهم في تسهيل حياة السكّان وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف. فيما تشير معطيات لافتة إلى أنّ واشنطن تدعم «توافقات آستانا» من دون إعلان ذلك

صهيب عنجريني

النصف الثاني من العام الحالي مؤهّل ليكون بوّابة تعبرُ منها الحرب السوريّة نحو خواتيمها العسكريّة، تمهيداً لعودة الملفّ بأكمله إلى طاولات السّاسة. وعلى رغم أنّ توافقات سياسيّة كثيرة كانت قد طبعت معارك «ما بعد حلب» بطابعها، فإنّ تلك التوافقات كانت تدور وراء الكواليس وتحت الطاولات، لا فوقها. وأتاحت التفاهمات الموضعيّة فكفكة كثير من عُقد الملف السوري وفق مبدأ «التقسيط» بعدما راكم تعقيدات هائلة جعلت حلّه دفعةً واحدةً أمراً يقارب المستحيل. وتقول مصادر واسعة الاطّلاع لـ«الأخبار» إنّ «ثوابت المخرجات النهائيّة باتت محسومة منذ مطلع العام الحالي، وبرضى وتسليم من معظم الأطراف الفاعلة». وتلفت المصادر إلى أنّ «وجود خلافات واختلافات حول بعض الجزئيّات بين فترة وأخرى يبدو أمراً طبيعيّاً، لكنّ النتيجة النهائيّة مسلّمٌ بها». وتُلخّص الثوابت المذكورة بـ«الحفاظ على وحدة الأراضي السوريّة، والقضاء على جميع التنظيمات الإرهابيّة، وإنهاء المظاهر العسكريّة لأزمة تمهيداً لاتفاقات سياسيّة تضع نقطةً في آخر السّطر»، وفقاً للمصادر عينها. وتمتدّ جذور توافقات اليوم أبعدَ ممّا ذكرته المصادر، ويبدو الأصوبُ ردّها إلى معركة الباب (ريف حلب الشرقي) التي أفضت إلى ضمّ المدينة إلى قائمة المناطق الخاضعة لاحتلال تركي مع نهاية شباط 2017. ويحرص مصدر سوري بارز تحدثت إليه «الأخبار» على القول إنّ «شيئاً لم يتغيّر في توصيفنا لما تعرّضت له الباب وغيرها من مدن الشمال السوري: هو احتلالٌ أيلٌ إلى زوال». على أنّ الاحتلال المذكور أتاح في واقع الأمر ترحيل الحرب إلى أطراف البلاد، وتجميع أوراق «قرار المعارضة المسلّحة» في «سلّة الشمال» بما يتيح ضبط المجموعات المسلّحة وإلزامها (من قبل ضامنيها) بتنفيذ التوافقات (ولاحقاً الاتفاقات) من دون مفاجآت. وعلى رغم ما يُشكّله هذا التجميع من أخطار في ما يتعلّق بمستقبل الجغرافيا السوريّة، لا سيّما في ظل سياسات «التتريك» المستمرّة، فإنّ دمشق تبدو مطمئنّة في ما يخصّ «الخواتيم». ومع انتصاف شهر رمضان تبدو التوافقات التي نضت على جعله «شهراً بلا نار» في طريقها إلى النجاح (في انتظار مآلات المشهد في جنوب البلاد). ويتيح هذا النجاح الانتقال إلى خطوة تالية تتمثّل في إعلان «وقف كامل لإطلاق النار» في الشمال بأكمله، وهو أمر قريب وفق ما أكّده «مسؤول المكتب السياسي في لواء المعتصم» مصطفى سيجري عبر صفحته في موقع «تويتر» أمس. سيجري أكد لـ«الأخبار» أنّ كلامه مبنيّ على معلومات لا تحليلات. وأوضح أنّه «وبحسب مخرجات آستانا فالخطوة التالية لنشر نقاط المراقبة التركية الروسية في مناطق خفض التصعيد ستكون إعلان وقف شامل لإطلاق النار».

وأوضح أنّ «الحديث يدور عن وقف مفتوح (غير مؤطّر بمهلة زمنيّة محدّدة) من أجل البدء في تنفيذ مخرجات سوتشي، أي تشكيل لجان إعادة صياغة الدستور بإشراف الأمم المتحدة». وأضاف: «لا يوجد أي ضمان (لنجاح الاتفاق) إلا الحرص التركي-الروسي على نجاح الخطوات المشتركة، ونعتقد أن إيران والنظام سوف يعملان على تقويض الاتفاق في شكل مباشر وغير مباشر، وفي حال لم تشهد العملية السياسية أي تقدم أو تحقيق لمصلحة للشعب السوري وجيشه الحر فبالتأكيد سنكون أمام سيناريوات عدة (محتملة)». وربطاً بما يتحوّل الاتفاق

> يبدو المشهد في الجنوب مختلفاً عن نظيره في الشمال

العتيد إلى أمر مُعلن، فمن المنتظر أن تشهد الأسابيع المقبلة (تباعاً) سلسلة إجراءات تأتي بمثابة «بوادر حسن نوايا» وتعزيز لـ«ثقة هشّة» بين دمشق وأنقرة في شكل خاص. ومن بين تلك الإجراءات تبرز إعادة فتح عدد من الطرق الدوليّة بعدما أُغلقت سنين طويلة، وهو أمر تؤكّد معلومات «الأخبار» أنّ تحضيراته اللوجستيّة مستمرّة. ومن المرجّح أن تكون عودة حركة النقل إلى الطرق المغلقة مقدّمة لتنشيط الحركة الاقتصاديّة، وفي مختلف الاتجاهات. كذلك: يُنتظر أن يكون عيد الفطر مناسبةً لوفود أعداد من السوريين المقيمين في تركيا أو المناطق السوريّة الخاضعة لهيمنة أنقرة إلى داخل مناطق سيطرة الدولة السوريّة «لزيارة أقاربهم وتفقّد بيوتهم وممتلكاتهم» وفقاً لمعلومات «الأخبار». وتقول المعلومات إنّ «السلطات السوريّة ستتعامل مع السوريين الوافدين إلى مناطق سيطرتها كما يتم التعامل عادة مع أي سوري يسافر بين محافظتَين تحت سيطرة الدولة». وتأسيساً على ذلك سيكون متاحاً للقادمين من تركيا العبور نحو مناطق الدولة السوريّة باستخدام بطاقاتهم الشخصيّة، وفق قوائم اسميّة وبضمانات تنصّ على «عدم توقيف أيّ منهم، باستثناء الفارين من الخدمة العسكريّة». وبالمقابل، ستكون العودة إلى تركيا متاحة للزائرين (ممّن كانوا في الأصل داخل تركيا) عبر أحد المعابر الحدوديّة (باب الهوى، باب السّلامة، وجرابلس الذي فُتح هذا العام للمرّة الأولى منذ انتهاء عمليّة «درع الفرات»). وكانت مناطق ريفي إدلب الشرقي والجنوبي قد شهدت في اليومين الماضيين عودة أعداد من أبناء تلك المناطق إلى أراضيهم، قادمين من مناطق سيطرة المجموعات المسلّحة في إدلب. وتتم العودة عبر «معبر تل السلطان» الذي افتُتح شمال مطار أبو الضهور العسكري.

الجنوب: المعارك مقبلة

يبدو المشهد في الجنوب مختلفاً عن نظيره في الشمال. وعلى رغم كلّ المحادثات والمفاوضات المكوكيّة التي أجرتها موسكو مع عدد من اللاعبين الإقليميين والدوليين فإنّ المعارك تبدو حتميّة على بعض خطوط النار في درعا والقنيطرة. ومن شأن تلك المعارك أن تمهّد لبسط سيطرة الدولة السوريّة على مساحات إضافيّة من محافظة درعا (يسيطر الجيش حاليّاً على ثلث مساحتها تقريباً). وتمتد مناطق سيطرة الجيش في شكل لسان يشطر مناطق سيطرة المجموعات المسلّحة إلى شطرين شرقي وغربي. ومن المرجّح أن جبهات الشطر الغربي ستُفتح أوّلاً. وتؤكد مصادر ميدانيّة لـ«الأخبار» أنّ «التحضيرات اللوجستيّة قد اكتملت، ونحن في انتظار أمر العمليّات للانطلاق نحو تحرير الجنوب السوري».

تبدو المعارك حتمية على بعض خطوط النار في درعا والقنيطرة على رغم المحادثات التي أجرتها موسكو (أ ف ب)

السعودية

الأوامر «السلمانية»: قلقٌ حول العرش

عاد مسلسل الأوامر الملكية الليلية من جديد، ليعيد التكهنات بشأن استقرار منظومة الحكم السعودي، ويجلّي حرص ولي العهد على زيادة سلطاته، وتطويع مرافق الإدارة ليحل فيها الموالون له

كلما ظنّ المتابعون أن الأمير السعودي الشاب اكتفى بتجميع السلطات في قبضته، يخرج الأخير من خلفِ ختم والده الملك ليؤكد أن المناصب التي ضمّها إلى سلطانه لا تشبع ولي العهد والملك الفعلي للبلاد. بالقرارات الأخيرة، يكون محمد بن سلمان قد أتعب أيّ طاغية يأتي بعده في تحطيم الرقم القياسي لحجم الاستحواذ على السلطات والنفوذ. الأخطر بين طيات الأوامر الملكية الأخيرة،

> يُعدّ قرار «المحميات الملكية» من أكثر القرارات الصادمة للرأي العام

المهمورة بتوقيع الملك سلمان، والحاملة بصمات ابنه ولي العهد، أنها تكشف عن عدم استقرار تعانيه قصور آل سعود. قرارات تُشتمّ منها رائحة الدسائس وحياكة المؤمرات لدى من تبقى من أجنحة تحسد آل سلمان وتكتم غيظها على أمرائهم، وهي تنازع سكرات الملك، بعدما جُرّد معظم أكابر العائلة المالكة وأنجال عبد العزيز وأولادهم من السلطة وأسباب القوة.

فعقب غياب دارت حوله شبهات كثيرة، خرج ولي العهد برزمة أوامر جديدة، أثبتت أن الملك الذي بشّدد لنفسه لم يرسُ على برّ الاستقرار بعد طول انقلابات أزاحت المناوئين وحاصرت المنافسين. توارى الأمير عن الأنظار لأسابيع، تاركاً قصور المُلك في الرياض، واتجه إلى جدة وبحرها، حيث خاض جولة تأمل مطولة، بعد مرور عام على إطاحته وليّ العهد السابق محمد بن نايف، وما مرّ في هذه السنة من استحقاقات، أهمها الاتفاقات الجديدة مع الأميركيين. ومن ثم قطع الأمير صيامه عن التصريح والظهور الإعلامي بالعودة إلى متابعة ملفّ الحرب على اليمن، وإحداث ترتيبات جديدة في منظومة الحكم داخلياً.

أثبت ابن سلمان أن قراراته الأخيرة تنمّ عن شعور عميق بالخوف وعدم الثقة بمن حوله من المسؤولين والقادة، وذلك عبر اتباع الأسلوب التقليدي في إبهام الرأي العام، إذ تعمّد، في موازاة الأوامر الملكية، تسريب شريط مصور لزيارة قام بها إلى قصر ولي العهد الأسبق، عمّه مقرن بن عبد العزيز، في محاولة للقول إن الصراعات داخل العائلة الحاكمة قد أخمدت، وإن الوئام والانسجام عادا ليحكما علاقات أجنحة آل سعود. ومن قصر مقرن، عاد ابن سلمان ليكرر مشهد تقبيل يد ابن عمه محمد بن نايف، وانحنى لتقبيل يد عمه الذي أطاحه قبل عامين، وسط عبارات الترحيب والتبجيل. مشاهد تعيد طرح الأسئلة حول استقرار البيت الحاكم، بعدما ظن المتابعون أن الأمر قضي، واستقرت الأوضاع خلف أسوار القصور، وسلّم الجميع باستتباب الأمر لسلمان وولده.

وبالعودة إلى الأوامر الملكية، فقد جاءت القرارات لتقول إن مصير المملكة معلّق بشخص ابن سلمان، وكل شيء هنا يصبّ في إطار دعم برنامجه الخاص لمستقبل المملكة، حتى إن الأراضي المقدسة، ورغم أن الملك يحمل لقب «خادم الحرمين الشريفين»، باتت تحت سلطة ولي العهد، الذي خصّ نفسه بإدارة «هيئة ملكية» لكلة المكرمة والمشاعر المقدسة، مضيفاً منصباً معنوياً إلى مناصبه الكثيرة، يتيح له الإشراف المباشر على الأراضي المقدسة. وتطبيقاً لطموح ابن سلمان في إصلاح الإعلام السعودي وتطويره، فُصلت وزارة الإعلام عن الثقافة التي باتت لها وزارة خاصة وُلّيت لصديق ولي العهد، الأمير بدر بن عبد الله آل سعود، وسيط صفقة ابن سلمان في شراء أغلى لوحة في العالم (مخلص العالم). كذلك شملت التعديلات وزارة الشؤون الدينية التي أُسندت إلى عبد اللطيف بن عبد العزيز آل الشيخ، وهو وإن كان ينحدر من عائلة محمد بن عبد الوهاب، إلا أنه يُعدّ من أبرز الداعمين لسياسات ولي العهد، ويعرف عنه عداؤه الشديد لتركيا وقطر و«الإخوان المسلمين».

وإلى جانب جملة تعيينات إدارية ووزارية دفعت بشبان مقرّبين وموالين لابن سلمان إلى مناصب عدة، برز قرار إنشاء «المحميات الملكية» وإقرار هيئة لإدارتها برئاسة ابن سلمان أيضاً. وبذلك يكون الأخير قد سيطر على ما يزيد على 12% من مساحة أراضي المملكة. ويُعدّ هذا القرار من أكثر القرارات الصادمة للرأي العام السعودي، إذ يأتي بعد كل مزاعم الإصلاح ومحاربة الفساد في البلاد، وبعد معاناة طويلة مع أمراء آخرين استأثروا بما عرف إعلامياً بـ«الشيوك»، وهي أراضٍ بيضاء وضع الأمراء أياديهم على كثير منها. وقد خصّ ابن سلمان نفسه بإطلاق اسمه على محمية ساحلية تقع بين مشروعيه، «نيوم» ومشروع البحر الأحمر، غربي البلاد.

(الأخبار)

نضت الأوامر الملكية على إنشاء هيئة لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة برئاسة ابن سلمان (أ ف ب)

تحليل إخباري

«مقتلة الحديدة» تلجم «الغزاة»: لا مستقرّ لـ«التحالف» على الساحل

لقمان عبد الله

حوّلت صنعاء الهجوم الذي شنته قوات «التحالف» والقوى المحلية الملتحقة به، مسنودةً بالدعم الاستخباري والاستشاري واللوجستي الأميركي، على جبهة الساحل الغربي، من تهديد إلى فرصة. ولعلّ أبرز ما أسفر عنه هذا الهجوم هو سقوط العامل النفسي والمعنوي الذي كان سيفه مصلتاً على «أنصار الله» حول معركة الحديدة، بوصفها «أم المعارك»، و«معركة الفصل»، و«معركة قطع شريان الحياة عن صنعاء»، وغيرها الكثير من التوصيفات التي تصبّ جميعها في هدف واحد هو إرعاب صنعاء، وتأزيم حسابات قياداتها العسكرية والسياسية، ودفعها باتجاه تقديم تنازلات، سعى الخصم إلى أن تكون في الجزر، والاستراتيجيا، وأولاً وأخيراً في انتقاص السيادة الوطنية، ومصادرة قرار الدولة. وهذا ما عبّر عنه قائد «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، في خطابه في 21 أيار/ مايو الجاري، بقوله إن تطورات جبهة الساحل الغربي بمثابة تحول نفسي ومعنوي وعملياتي.

بعد غزوة الساحل الغربي الفاشلة على صنعاء، منتصف الأسبوع الماضي، ارتاحت صنعاء، ورفعت عن كاهلها ضغط العبء النفسي والمعنوي والاستنفار الميداني والبشري والقيادي، وانصرف المواطنون إلى أعمالهم الاعتيادية، مطمئنين إلى صلابة موقف الجيش واللجان الشعبية، وإلى حكمة قيادتهم في إفشال خطط الأعداء والتصرف وفق مقتضيات المعركة العسكرية والأمنية والسياسية ومتطلباتها. كذلك، تأكدت أهمية المتابعة الكبيرة والخاصة والدقيقة التي كان يخصصها رئيس المجلس السياسي الأعلى السابق، الشهيد صالح الصماد، لمعركة الحديدة، وإسهاماته في وضع الخطط العسكرية وآلية تنفيذها. ذلك أن الرجل كان يدرك ما تعنيه الحديدة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، لذا انصرف إلى إيلائها الاهتمام الكبير، وإدراجها على رأس قائمة الأولويات، مع الحرص على حضوره الشخصي المتكرر إلى جبهة الساحل الغربي، حتى لو تطلب الأمر أن يسقط هو شهيداً. والجدير ذكره هنا أن مقتل الصماد أدى إلى تزخيم عملية الاستنهاض والتعبئة والهبة الشعبية والقبائلية، وتعزيز اللحمة الوطنية، وتقوية الاحتضان الجماهيري للجيش واللجان.

في النتائج الميدانية، استفادت «أنصار الله» من الاختراقات التي أحدثتها القوات الموالية لـ«التحالف» على جبهة الحديدة لتدفيعها أثماناً غالية، وإفهامها عقم خياراتها، وتيئيسها من جدوى تلك الخيارات. وقد أدت مسارعة «أنصار الله» إلى تطبيق خطط حرب العصابات إلى إرباك كبير في صفوف القوات المهاجمة، وأيضاً إلى فشلها في تقدير الموقف، بعدما اعتقدت أنها بإحداثها بعض الخروقات تحقق نصراً حاسماً، فأوعزت إلى آلتها الإعلامية بالاحتفال بـ«النصر»، والترويج لـ«الفتوحات القادمة» باتجاه الشمال والعاصمة صنعاء، بالترافق مع حرب نفسية أصبحت مفضوحة وفاقدة للتأثير، ويمكن إسقاطها بقليل من الخبرة والجهد. لكن الحقيقة «المرة» بالنسبة إلى «التحالف» أن القوات المتقدمة على الخط الساحلي الرئيسي، والذي تمتد على جنبه صحراء رملية كبيرة لمئات الكيلومترات، عجزت عن إسقاط أي من المدن أو الحواضر. ويعود ذلك إلى نجاح «أنصار الله» في تطويع طبيعة الأرض بما يتناسب مع مهمة حرب العصابات، وقيامها بتوزيع مجموعات صغيرة نسبياً بين تعرجات الساحل وتشققاته والمنحدرات القليلة العمق الناتجة من السيول والعوامل الطبيعية فيه، وكذلك بالاستفادة من الأشجار المتفرقة في أكثر من مكان، الأمر الذي قلّل من أهمية تفوّق العدوان بالجو والبحر، ليبدو شكل التمدد الطويل والضيق للقوات الغازية أشبه ما يكون بأفعى عرضة للضرب في كل مكان (الرأس والوسط والذيل)، مثلما أظهرت مشاهد للإعلام الحربي اليمني بيّنت تحوّل القوات الغازية إلى شاخصات للرماية في ميدان التدريب، تتلقى الضربات من دون أن تستطيع الاحتماء أو حتى الفرار.

يحسن الجيش واللجان الشعبية استخدام كافة التكتيكات غير النظامية في المعركة الدائرة على طول جبهة الساحل الغربي (الاستنزاف، التطويق، الالتفاف، الإغارة على الأرتال في الوسط، إشغال المعتدين ومنعهم من التثبيت، حصر الهجوم في ما يسمى بالطريق الأسود، أي الرئيس، ومنعه من التمدد لحماية الجنبات)، وكلها تكتيكات وأساليب معدة سلفاً، ويشرف عليها قادة متمرسون وشجعان. وقد سُجّلت استفادة قوات صنعاء من تلك التكتيكات خلال الأيام والساعات الماضية وفق الآتي:

* تمكن وحدة متخصصة في الجيش واللجان، مسنودة بأبناء القبائل، من القضاء على كتيبة كاملة من اللواء السلفي الخامس يرأسها المدعو أبو هارون اليافعي، في منطقة الفازة، جنوبي مديرية التحيتا. وقد تم القضاء على الكتيبة المذكورة بعدما حاولت الخروج من الساحل باتجاه الشمال، لتقع في مكمن محكم للجيش واللجان أدى إلى مقتل وجرح 75 وأسر 16 آخرين وفرار البقية، وعلى رأسهم قائد الكتيبة.

* تنفيذ عملية نوعية على تجمع للغزاة في شمال منطقة الجاح، أدت إلى مقتل وإصابة 40، وأسر 15 آخرين، وتدمير ثلاث عربات مدرعة، واغتنام ستة أطقم عسكرية بما فيها من ذخائر.

* استعادة قرية الطائف والمناطق المجاورة لها جنوب الحديدة، عقب عملية نوعية «خلفت خسائر كبيرة في عديد الغزاة وعتادهم»، وفق ما أفادت به مصادر عسكرية من «أنصار الله».

هذه الخسائر تقع في معظمها في صفوف مقاتلين من جنوب اليمن، يتصدرون المعارك في جبهة الساحل الغربي، مثلما حصل في الهجوم الأخير في منطقة الفازة، حيث تمت إبادة كتيبة كاملة معظم مقاتليها من المحافظات الجنوبية. وهو ما أدى إلى تصاعد حالة الغضب الشعبي على «الزج بالشباب الجنوبي في محرقة الشمال» بتغطية من «المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي دشّن، منذ مساء أمس، سلسلة أنشطة لتلميع صورة الإمارات. وقد تجلى ذلك الغضب في إطلاق نشطاء حملة شرسة ضد قيادة «الانتقالي» وأعضائه، المتهمين بالسكوت عن «المحرقة» مقابل ما بات يعرف بـ«الصرفيات المالية الشخصية» التي تتولّاها أبو ظبي.

مقابلة

أجرتها دعاء سويدان

أعلنت جمعية «الوفاق» البحرينية المعارضة، أول من أمس، ما سمّته «إعلان البحرين» كمبادرة تستهدف كسر الجمود القائم، وتمهيد الأرضية للحلّ السياسي. المبادرة التي تضمنت مجموعة من المبادئ السياسية العامة المستقاة من المواثيق الأممية والتجارب الدولية الناجحة، لقيت صدى إيجابياً لدى العديد من القوى والشخصيات، بحسب ما يؤكد لـ«الأخبار» نائب الأمين العام لـ«الوفاق»، الشيخ حسين الديهي، إلا أن البناء على الإعلان لتقرير الخطوات المقبلة ينتظر بحسب الديهي اتساع دائرة التجاوب مع المبادرة، ونضوج فكرة الحل السياسي. في ما يلي نصّ الحوار مع الديهي

نائب الأمين العام لـ«الوفاق»

«إعلان البحرين» منطلق للحلّ السياسي... وستليه خطوات

الديهي: «إعلان البحرين» حظي بتقدير واسع أكثر مما كنا نتوقع (الأخبار)

■ بعد مرور ما يزيد على سبع سنوات على اندلاع الانتفاضة الشعبية، كيف توصّفون المشهد السياسي العام؟

منذ عام 2011 خسرت البحرين، وتراجعت، وضعفت، وفقدت الكثير، والخاسر الأكبر هو النظام، وتحديداً العائلة الحاكمة. لم يعد هناك توافق على أهم مقومات الحياة ومنها الدستور، ولم يعد هناك عقد اجتماعي يمكن أن يعبّر عن الرضا أو القبول الشعبي، وانتهى زمن الدولة الجامعة، وعجز الحكم عن بناء الدولة القانونية، ولم يعد المواطن يثق بالنظام أو يؤمن به كحاضنة أو كدولة أو كمؤسسات أو كسلطات لها علاقة واقعية وقانونية بالمواطن.

■ ولكن ثمة دستور في البحرين؟

نعم، ولكنه كان محل خلاف منذ 2002 حتى 2011، وكانت القوى الوطنية تسميه دستوراً غير تعاقدي، بعدما تمت كتابته وتصديقه من قبل الملك من دون مشاركة شعبية مباشرة أو مؤسسية. أما بعد 2011، فقد أصبح الوضع أكثر تعقيداً، ولم يعد الدستور قادراً على إدارة العلاقة بين الحاكم والشعب، وأصبح مطلب الدستور العقدي مطلب أغلبية شعب البحرين، بحثاً عن عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الحكم والشعب.

■ في ما يتصل بجمعية «الوفاق» تحديداً، وبعد مرور أكثر من أربعة أعوام على اعتقال أمينها العام الشيخ علي سلمان، هل ما زالت الجمعية قادرة على ممارسة دورها كرأس حربة في الصفّ المعارض؟

«الوفاق» كوجود وكفكر ومشروع وطني وامتداد شعبي أصبحت أقوى مما كانت، لأن هذا الحضور والثقة والارتباط تعزّزت أكثر بممارسات السلطة وقمعها وإغلاقها لـ«الوفاق»، واعتقال الشيخ علي سلمان أعطاها قوة أكبر وحضوراً جماهيرياً في وجدان الناس، ولم يتمكن النظام حتى الآن من إقناع حتى نفسه بإغلاق «الوفاق»، لأن «الوفاق» بقيت تقوم بدورها السياسي والميداني والدبلوماسي، وهي مستمرة وتقدم ما يقنع العالم في مقابل عدم قدرة النظام على إقناع أحد بوضعه السياسي والقانوني.

■ أعلنت جمعية «الوفاق» ما سمّته «إعلان البحرين» كمبادرة هدفها كسر الجمود السياسي. كيف تلخصون فحوى هذا الإعلان؟

«إعلان البحرين» جاء من إيمان جازم بضرورة التحرك لإنقاذ البلد من التآزم الحاصل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وهو ما تطلب منا التحرك الجاد والإيجابي. و«إعلان البحرين» هو مجموعة من القيم والمبادئ العليا والمصالح المشتركة التي هي خلاصة الفكر الإنساني في ما يتعلق ببناء الأنظمة السياسية المستقرة. وفي النهاية، كل ما تضمنه الإعلان هو في متناول السلطة وكل الفرقاء للخروج بما يحقق السلام والأمن والاستقرار والتنمية. نحن جادون في أن ناخذ البلد إلى مساحة التوافقات، وكل ذلك يتطلب وثقة جادة من النظام وكل داعميه لتجاوز الأزمات المتراكمة.

■ ما قيمة هذا الإعلان سياسياً وقانونياً؟

«إعلان البحرين» بمثابة البنية التحتية والقاعدة الأساسية التي يمكن البناء عليها، كونه يتضمن مجموعة المبادئ المنظمة والحاكمة لأي نظام سياسي مستقر، كالتعددية والشراكة السياسية وتقييد السلطة وحاكمية الشعب وغيرها من المحددات المعتمدة دولياً.

■ ما الذي يختلف به هذا الإعلان عن وثائق وأوراق سياسية سابقة تقدمتم بها كـ«وثيقة المنامة»؟ وهل ثمة تعارض أو تناقض بين الأمرين؟

«وثيقة المنامة» تتضمن مطالب المعارضة، وهي مطالب عادلة ومحقة وطبيعية، و«إعلان البحرين» لا يتحدث عن المطالب، ولا عن التفاصيل، بل الهدف منه التأسيس لمحددات ومبادئ عامة أساسية إنسانية للبناء عليها في أي حوار أو تصور. وليس هناك تعارض أو تناقض بقدر ما هناك مساحة لكل فكرة، ومساحة «إعلان البحرين» مهمة وضرورية كقاعدة يرتكز عليها المشروع السياسي.

■ ولكن الإعلان لا يتطرق إلى حيثيات المشكلة السياسية في البحرين وتفاصيلها؟

عندما قدمنا «وثيقة المنامة» التي احتوت على مشروعنا السياسي التفصيلي، تم تجاهلها باعتبارها حددت سقوفاً وملامح تفصيلية. و(من هنا) فإعلان البحرين هو محاولة للعودة إلى الأسس والمبادئ الأساسية الأصيلة، التي تشكل أساس بناء أي نظام ديمقراطي عادل ومتوازن، لننتقل بعد ذلك إلى الملامح والخطوات التفصيلية.

■ «وثيقة المنامة» حظيت بإجماع لدى القوى المعارضة، هل تتوقعون أن يلقى «إعلان البحرين» ردّ الفعل نفسه؟

«إعلان البحرين» يحظى بإجماع القوى الوطنية وتأييدها، وهذا الإعلان لا يُختلف عليه كونه يضع أسساً عامة وواسعة تستوعب أي مشروع سياسي متطور ومنفتح، ولقد تبلغنا بعض ردود الأفعال الإيجابية والمؤيدة من قوى وشخصيات. ولكن نظراً إلى الظروف السياسية والأمنية، وإغلاق المؤسسات السياسية، وملاحقة النشطاء، ومحاكمة القيادات السياسية والحقوقية في الداخل، وحفاظاً على سلامة الجميع، لم نشمل أي جهة في التوقيع على الإعلان، ولكن أؤكد لك أن الإعلان يحظى بقبول وطني وسياسي وشعبي، والإجماع هذه المرة أوسع، لكون مبادئ الإعلان بديهية وتتوافق مع الفطرة قبل الموقف السياسي.

■ هل نفهم منكم أنكم تلقيتم رسائل قبول بشأن «إعلان البحرين»؟

بالتأكيد، الإعلان عُرض على أكثر من جهة خلال إنتاجه، ومنها جهات قانونية وسياسية وبرلمانية في مناطق ومواقع مختلفة، سواء على مستوى أوروبا، أو عالمنا العربي، أو على مستوى الداخل البحريني. والإعلان حظي بتقدير واسع أكثر مما كنا نتوقع، وبعد صدوره بساعات تلقينا إشادة من أطراف وازنة في الداخل والخارج، ونحن مستمرون في التواصل مع كل الأطراف لإيصال هذا الإعلان، والدعوة إلى أن يكون أرضية مشتركة للحل السياسي في البحرين.

■ تحدثتم عن أن الأوضاع تتطلب «وقفة جادة» من قبل النظام، ما الذي تتوقعونه من السلطات والعائلة الحاكمة بعد «إعلان البحرين»؟

لم نأتِ بـ«إعلان البحرين» للمناكفة أو المغالبة، وهذا الإعلان نريد من خلاله أن نقدم أرضية مشتركة للحل من أجل أن ننقذ واقع البلد، ونحميه من الانهيارات والضعف وغياب البرنامج، ونسعى من خلاله إلى بناء حالة توافق وطني مبني على أسس دولية أممية قوية، مستقاة من تجارب رائدة ومهمة وناجحة. وفي ظل الفهم السائد، يمكننا القول إننا لا نتوقع من العائلة شيئاً، لكننا ندعو العقلاء والحريصين على البلد في العائلة وغير العائلة من الداعمين لفكرة استمرار الأزمات سواء في البحرين أو في الخليج أو في العالم، ندعوهم إلى قراءة الإعلان جيداً، وأن نضع كل ما لدينا على الطاولة من أجل الخروج بحلول سياسية تحصّن الجبهة الداخلية، وتعيد للبحرين قوتها كدولة يحكمها التوافق والشراكة السياسية بدلاً من واقع الاستفراد المدمر.

> ندعو العقلاء من العائلة المالكة وغيرها إلى قراءة الإعلان جيداً

> «الوفاق» كفكر ومشروع وطني أصبحت أقوى مما كانت

■ بعد «إعلان البحرين»، هل نتوقع منكم خطوات أخرى؟ وما هي طبيعة هذه الخطوات في حال وجدت؟

نعم، لدينا خطوات في مساحات أخرى لاستكمال الحاجة السياسية والإنسانية... ولكن نتركها إلى حين نضوج فكرة الحل السياسي، وبروز تجاوب مع إعلان البحرين حتى لا نستبق الأمور. وهذه الخطوات، بالمناسبة، تتضمن تفاصيل تعالج جوانب أساسية من الأزمة في البحرين، ولكل حادث حديث.

■ ما هي توقعاتكم للمرحلة المقبلة؟

أعتقد أن الأمور ستبقى تراوح مكانها في حالة جذوة وعلى صفيح ساخن حتى تتحقق المطالب، ولا أجد أي مؤشر خلاف ذلك، وما يمنع الناس اليوم (من الحضور في الساحات) هو القمع والبطش والقهر والاضطهاد، وكل ذلك حلول مؤقتة تسقط وتنتهي أمام إرادة الناس. وثقافة البحرينيين هي الإصرار على أن لا رجعة إلى الوراء، والتمسك بحلول سياسية تضمن عدم العودة إلى زمن الرق والعبودية والإفقار والتجويع والتجهيل.

> لم يعد هناك توافق على أهم مقومات الحياة ومنها الدستور

مصر

هندسة الحياة الحزبية **مكسب للسياسة أم تكرار للفشل؟**

تزامناً مع حملة اعتقالات شنتها الأجهزة الأمنية المصرية أخيراً، يحاول النظام إعادة تشكيل الحياة السياسية والحزبية بضوابط محدّدة. فهل تكون هذه فرصة لإنقاذ الحياة السياسية شبه الميتة أم أنها تكرار لسناريوات الفشل؟

تحمّل المبادرة سمات إيجابية لإعادة تحريك المياه الراكدة في المشهد السياسي (أ ف ب)

أحمد عابدين

حدثان لافتان للانتباه في تزامنهما وتناقضهما الظاهر، شهدتهما مصر خلال الأيام الفائتة. الحدث الأول، تمثل في إطلاق قوات الأمن حملة اعتقالات طاولت رموزاً شهيرة في النشاط السياسي، بمن فيهم العضو السابق في حملة الرئيس عبد الفتاح السيسي الرئاسية حازم عبد العظيم، والناشطون: وائل عباس، هيثم محمدين وشادي الغزالي حرب، في فصل جديد من مسلسل خنق المجال السياسي العام في البلاد.

وأما الحدث الثاني، فكان سلسلة اجتماعات عقدها المقدم أحمد شعبان، المكلف بإدارة مكتب رئيس الجمهورية، مع عدد من رموز الأحزاب، من بينها أحزاب محسوبة على المعارضة، مثل «الحزب الديموقراطي الاجتماعي» و«حزب الدستور»، بغرض «إعادة هندسة الحياة الحزبية»، في خطوة مناقضة، تشي برغبة ظاهرية في إعادة فتح المجال السياسي المُخنوق، لا بل الذي يعاني منذ سنوات من حالة موت سريري.

هذه الاجتماعات، نتج منها إطلاق سراح عدد من الشخصيات السياسية الحزبية بعفو رئاسي، وأعقبها انضمام العميد محمد سمير، المتحدث العسكري السابق، إلى «حزب الوفد»، وتعيينه مساعداً لرئيس الحزب لشؤون الشباب، ومن ثمّ دعوة الحزب المصري العريق كل الأحزاب المصرية إلى اجتماع تحت مسمى «لمّ الشمل» بهدف إعادة هندسة الحياة السياسية، بإعادة «اندماج» غالبية تلك الأحزاب، واقتصار الحياة الحزبية على مجموعة صغيرة تضم كل التيارات والاتجاهات.

هذه المبادرة أتت تلبية لدعوة أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال كلمته في المؤتمر الوطني الخامس للشباب لاندماج الأحزاب السياسية، والوصول إلى مشهد سياسي يتصدره حزبان قويان، أو ثلاثة بالحد الأعلى.

في الظاهر، تبدو الخطوة مبادرة تحمل سمات إيجابية لإعادة تحريك المياه الراكدة في المشهد السياسي، وفرصة لإعادة تأطير حركة الاعتراض المشتتة، والعاجزة عن إحداث أي تغيير سياسي. لكن الخطة تخرج عن هدف كهذا، طالما يجري تقديمها باعتبارها خياراً وحيداً تطرحه السلطة السياسية لمن يريد العمل بالسياسة في مصر، لا بل إن هذه «المبادرة» استبعدت منها أحزاب وتيارات لا يرى النظام المصري أنها ستساهم في رؤيته، مثل «حزب الكرامة» الذي نفى مسؤوله الإعلامي طارق سعيد، في اتصال مع «الأخبار» تلقيه أي دعوة لحضور الاجتماعات، وكذلك «حزب مصر القوية» وفق كلام أحمد سالم القائم بأعمال رئيس الحزب.

> **تبدو النخبتان العسكرية والراسمالية موحدتين اكثر من اي وقت**

علاوة على ما سبق، فإنّ الاعتقالات الأخيرة أتت لتطاول الشخصيات التي من المتوقع معارضتها «المزعجة» لتلك الخطة من ناحية، ولتخويف النشطاء السياسيين لقبول ما يُقدم لهم من النظام من ناحية أخرى، وهي فرضية تصبح أكثر احتمالاً، إذا ما نظرنا إلى طبيعة الشخصيات التي جرى توقيفها.

مع ذلك، فإنّ ثمة من يقارب «المبادرة» الحزبية بنظرة إيجابية، ولا سيما على مستوى النخب الحزبية، في وقت أصبحت فيه الحياة السياسية مجمدة كلياً، وفي حالة شبه ميتة، وبالتالي فإنّ كثيرين يرونها «أفضل من لا شيء على الإطلاق»، في حين يرى آخرون أنها تكرار لفشل الأنظمة السابقة في رسم الحياة السياسية على هوى النظام الحاكم.

هذا في عنوان الغلاف، أما في محتوى التحقيق، فقد وعدت الصحيفة بأنّ هذه المبالغ سيرتد قسم كبير منها إلى حكومات الولايات التي ستبدأ في أكبر عملية نهوض اقتصادي وإنمائي، وتبرعت الصحيفة في المبالغة بالنتائج: استضافت عدداً من المحللين الاقتصاديين الذين شاركوا في رسم الآمال وأكدوا أنّ هذه المبالغ ستساهم في سد العجز العام وإثراء الولايات وأنها خطوة شديدة الأهمية. هذه الحملة الإعلانية كانت تهدف بالأساس إلى إقناع الرأي العام البرازيلي الذي كشفت الإحصاءات آنذاك أنّ أكثر من سبعين في المئة منه يرفضون الخصخصة.

في صيف 2017، مرر ميشال تامر مشاريع خصخصة المطارات والمرافئ والبنوك الحكومية بنعومة، وأخذته الشهية لإدارة مفاوضات مع شركة «نستلة» على هامش الملتقى الاقتصادي العالمي في سويسرا لخصخصة 1,2 مليون كيلومتر مربّع من المياه العذبة، كما أنّه عقد لقاءات مع وفد من شركة «Water Resources Group» التي تضم «كوكا كولا» و«بيبسي كولا» لخصخصة القطاع نفسه.

لم يقف طموح تامر في بيع المرافق الحكومية عند حدود، فلجأ إلى تقديم مشروع قانون لخصخصة كبرى شركات الطاقة في البرازيل، «الترو براس»، لكن الجدل الواسع والتدخل القضائي منعا بيع هذا القطاع، الذي يغذي 35 في المئة من البرازيل بالطاقة الكهربائية وبضم مشاريع الطاقة النووية.

هذه المواجهة دفعت الفريق الحكومي إلى ابتداع مفاعيل أزمة 2001 تبدو كأنها تتكرر، حيث يُلاحظ أن المستثمرين الأجانب بدأوا سحب أموالهم إلى الخارج، ما اضطر البنك المركزي إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق استقرار عملة البلاد).

في السياق، يؤكد خبراء متابعون أنّ تكرار الأزمة يشير إلى ما هو أبعد من خطأ في التقدير، ويذهب بعضهم إلى اتهام الرئيس الحالي بالخيانة حين أهمها: وقف العمل في المعونات الحكومية للأسر الفقيرة؛ إقفال الآف الصيدليات الشعبية التي كانت تؤمن الأدوية بأسعار رمزية؛ إلغاء مشروع السكن الحكومي؛ تحديد المعونات الجامعية وتراجع في المؤسسات الصحية الحكومية وخصخصة المختبرات الطبية؛ أما الأخطر فهو في أنّ القطاع الخدماتي بات خارج إرادة الدولة حيث تتحكم فيه شركات المال والأعمال الأجنبية.

وصلت الأمور إلى النقطة الصفر. هكذا يقول البرازيليون الذين أعلنوا تمردهم على الدولة

> **الأزمة في البرازيل توازي واقع الأزمة في الأرجنتين**

وأجبروا القوى العسكرية على عدم إطاعة الأوامر الحكومية. بات المشهد ينبئ بما هو أعظم، فالغضب الذي يحكم الشارع قد يتحوّل إلى انفجار شامل في أي لحظة، إذ إنّ كل الظروف باتت مهيأة للفوضى.

الارجنتين: 15 عاماً إلى الوراء

الأزمة في البرازيل، على ضخامتها، توازي واقع الأزمة في الأرجنتين، لكن الفارق أنّ الضوضاء البرازيلية عتّمت على أحداث الأرجنتين المتسارعة بعد هبوط العملة بشكل حاد وغلاء الأسعار وتداعي الطبقة الوسطى. وكل هذا يترافق مع اهتزاز اقتصادي داخلي نتيجة السياسات الليبرالية التي اعتمدها الرئيس اليميني ماوريسيو ماكري، الذي لم يقل حماسة عن نظيره البرازيلي في مشاريع الخصخصة التي طاولت حتى قطاع البريد والقطاع الصحي في الأرجنتين، فيما يصف خبراء اقتصاديون ماكري بـ«المغامر الغبي»، إذ إنّه أعاد عقارب الساعة 15 عاماً إلى الوراء، مذكّراً الأرجنتينيين بأسوأ أزماتهم. (حتى إنّ صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية ذكرت الأسبوع الماضي أنّ مفاعيل أزمة 2001 تبدو كأنها تتكرر، حيث يُلاحظ أن المستثمرين الأجانب بدأوا سحب أموالهم إلى الخارج، ما اضطر البنك المركزي إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق استقرار عملة البلاد).

في السياق، يؤكد خبراء متابعون أنّ تكرار الأزمة يشير إلى ما هو أبعد من خطأ في التقدير، ويذهب بعضهم إلى اتهام الرئيس الحالي بالخيانة حين كسر التدابير الوقائية التي حمت البلاد على مدار 14 عاماً، وهي الفترة التي حكم فيها اليسار وأنقذ فيها الأرجنتين من الانهيار الكامل بعدما استقال خمسة رؤساء في أقل من أسبوع.

إزاء هذا المشهد، يبقى السؤال الأبرز: ما هي الضمانات التي استند إليها ماكري كي يدخل في مغامرة اقتصادية غير محسوبة، وخصوصاً لناحية فتح الأسواق بحرية بهدف السماح لوصول التمويل الخارجي وتدفق رأس المال؟ وعلى الرغم من النتائج العكسية، هو يصرّ على المضي في سياساته تحت عنوان الحفاظ على الثقة والصدقية التي تتمتع بها الأرجنتين في العالم، واصفاً الخطة الحمائية السابقة بأنها تندرج ضمن نزعة «شعبية وديماغوجية».

انتقاد الأداء الاقتصادي المدمر للحكومة الأرجنتينية لم يكن حكراً على المعارضة، وإنّما راحت كبرى الصحف اليمينية، مثل «إيكونومست»، تصف الرئيس بالضعيف والمرتبك، وهو أداء انعكس عجزاً اقتصادياً وأدى إلى خروج رأس المال من البلاد نتيجة تأرجح العملة وإنذارات الفشل التي أعطتها الحكومة بعد إخفاقها في بث الطمأنينة والاستقرار الاقتصادي في البلاد.

يتساءل الخبراء الاقتصاديون عن سبب هذا الانحدار في كل من البرازيل والأرجنتين مع أنهما يملكان كل الظروف الملائمة على الصعيدين الداخلي والخارجي للنمو والاستقرار، وأنهما لا يواجهان تحديات جدية كفنزويلا مثلاً التي تتعرض لحصار خارجي وأزمة سياسية داخلية. كما أنّ الحكومتين اللاتينيتين ورثتا وطنين مستقرين، اقتصادياً على الأقل، وهما تحوزان رضا «دول النفوذ» بعدما باتت السياسات الخارجية للدولتين رهن الإشارة الأميركية، وخضعتا لتوصيات البنك الدولي عبر حرمان الفقراء من برامج الرعاية وفتح الأبواب أمام الشركات الغربية لشراء أهم المرافق، حتى لو كان بعضها يحمل بعداً سيادياً.

أخفق اليمين اللاتيني في صرف شعاراته التي قاد على أساسها انقلاباً ضد من سماها الأحزاب «الشعبوية» و«العقائدية»، أعاد الزمن إلى عهد الإقطاع الذي يرسم السياسات التي ترعى مصالح الشركات وتزيد الفقراء تهميشاً وحرماناً في منطقة يُشكّل الفقر فيها نسباً شديدة الارتفاع. شعر الناس بعد وقت وجيز من حكم الأحزاب اليمينية بحجم المسافة التي تفصلهم عن هذه الطبقة المترفة التي أبدت استعدادها للتنازل عن استقلالها وتحويل شعوبها إلى مرتزقة وعمال بأجور مدنية. لقد أمن الناس بأنّ بقاء هذه الطبقة لن يُبقي أثراً لوطنهم. وعليه، فإنّ التجربة قد تقود القارة إلى ثورة مضادة تعيد لهم الحقوق المنهوبة والسيادة التي تؤمن لهم حرية العيش وتقرير المصير.

قضية

حكم اليمين اللاتيني: **عامان من الإفقار والنهب**

حين يتوقّف شريان الحياة أيّاماً عدّة في بلد يمتدّ على مساحة 8,5 ملايين كيلومتر مربع، وتفقُدُ المناطق المواد الاساسية كالمحروقات والمواد الطبية والغذائية، فضلاً عن توقف المواصلات والبريد وإقفال المدارس والجامعات وتأجيل العمليات الجراحية غير المستعجلة، فيما يؤيد 87 في المئة من الناس هذا المشهد، فإنّ الأمر لا يمكن حصره في أمر مطلبي. بل في ثورة شاملة فجرها الاستهتار بحقوق الناس وسياسات الإفقار التي قادها اليمين في البرازيل، منذ أن استولى على السلطة عقب الانقلاب الذي أطاح الرئيسة «العمّالية» ديلما روسيف، منتصف عام 2016

برازيليا ـ **علي فرحات**

حين طرحت حكومة الرئيس البرازيلي ميشال تامر، مشروع خصخصة 168 شركة ومرفأ، جنّ جنون اليسار. حذّر في حينه الرئيس الأسبق لولا دا سيلفا، مما سماها «اللصوصية القاسية» التي يتبعها تامر وحلفاؤه، وحذّر أيضاً من أن الإنجازات السيادية التي عمل على تحقيقها خلال سنوات ستدمر في أيام. خاض الإعلام البرازيلي معركة الرئيس الانقلابي وراحت كبرى مؤسساته تروّج للبحبوحة والنمو الاقتصادي، حتى وصل الأمر إلى أن نشرت «فوليا دي ساوباولو»، وهي إحدى أشهر الصحف البرازيلية، خبراً ترويجياً على غلافها مفاده بأنّ خصخصة 168 قطاعاً حكومياً سيُدخل إلى الخزينة العامة أكثر من 500 مليار ريال برازيلي (حوالى 160 مليار دولار أميركي آنذاك).

هذا في عنوان الغلاف، أما في محتوى التحقيق، فقد وعدت الصحيفة بأنّ هذه المبالغ سيرتد قسم كبير منها إلى حكومات الولايات التي ستبدأ في أكبر عملية نهوض اقتصادي وإنمائي، وتبرعت الصحيفة في المبالغة بالنتائج: استضافت عدداً من المحللين الاقتصاديين الذين شاركوا في رسم الآمال وأكدوا أنّ هذه المبالغ ستساهم في سد العجز العام وإثراء الولايات وأنها خطوة شديدة الأهمية. هذه الحملة الإعلانية كانت تهدف بالأساس إلى إقناع الرأي العام البرازيلي الذي كشفت الإحصاءات آنذاك أنّ أكثر من سبعين في المئة منه يرفضون الخصخصة.

في صيف 2017، مرر ميشال تامر مشاريع خصخصة المطارات والمرافئ والبنوك الحكومية بنعومة، وأخذته الشهية لإدارة مفاوضات مع شركة «نستلة» على هامش الملتقى الاقتصادي العالمي في سويسرا لخصخصة 1,2 مليون كيلومتر مربّع من المياه العذبة، كما أنّه عقد لقاءات مع وفد من شركة «Water Resources Group» التي تضم «كوكا كولا» و«بيبسي كولا» لخصخصة القطاع نفسه.

لم يقف طموح تامر في بيع المرافق الحكومية عند حدود، فلجأ إلى تقديم مشروع قانون لخصخصة كبرى شركات الطاقة في البرازيل، «الترو براس»، لكن الجدل الواسع والتدخل القضائي منعا بيع هذا القطاع، الذي يغذي 35 في المئة من البرازيل بالطاقة الكهربائية وبضم مشاريع الطاقة النووية.

هذه المواجهة دفعت الفريق الحكومي إلى ابتداع مفاعيل أزمة 2001 تبدو كأنها تتكرر، حيث يُلاحظ أن ما فجّر الأزمة الحالية في البرازيل، حيث خرج سعر النفط والغاز من يد الحكومة وأصبح متصلاً بشكل مباشر بالأسعار العالمية وقوة الدولار الأميركي، ما جعله يرتفع بطريقة جنونية. هذا التطوّر أدّى إلى أوسع إضراب في تاريخ البرازيل الحديث، حيث سُدّت كل المنافذ والطرقات وأقفلت محطات الوقود والمؤسسات الصناعية والزراعية، فيما عمدت المدارس والجامعات الى تسريح طلابها، وتوقفت وسائل النقل العام عن نقل العمال والموظفين، فدخلت البلاد في حالة شلل شبه كاملة.

إثر ذلك، حاولت الحكومة اليمينية تطويق الأزمة عبر الترهيب، فاستعانت بالقوى الأمنية والوية الجيش، إلا أنّ الشرطة الفدرالية أعلنت تأييدها للمحتجين ورفضت أن تكون جناحاً عسكرياً للحكومة التي فقدت شعبيتها بشكل استثنائي. وكذلك فعل الجيش، الذي راحت طوافاته تطلق الأناشيد الوطنية فوق المتظاهرين، ما أثار سخط تامر الذي أسرّ إلى أوساطه بأن الجميع يقفز من القارب الذي شارف على الغرق.

رضخ الرئيس البرازيلي لمطالب سائقي الشاحنات الذين أوصدوا طرقات البرازيل، ووافق على خفض سعر «الديزل» وإعفائهم من رسوم المرور، وهو يعلم بأنّ هذه التنازلات ستجبره على فرض ضرائب في قطاعات أخرى كونه ملزماً بتسديد الفارق من ميزانية الحكومة. إلا أنّ المفاجأة كانت في أنّ قسماً كبيراً من المحتجين رفض تخدير الأزمة، وحسم خياره بأنّ الحكومة الحالية باتت غير قادرة على إدارة البلاد وأنّ الحلول باتت في أيدٍ غريبة سُلّمت مفاتيح الاقتصاد، وعليه فإنّ الطلب الأوحد يُختصر في عزل ميشال تامر وإقالة حكومته «المشبوهة». لم تراع الحكومة البرازيلية حقوق الفقراء والطبقة الوسطى، بل أمعنت في اتخاذ السياسات القاسية، وأجبروا القوى العسكرية على عدم إطاعة الأوامر الحكومية. بات المشهد ينبئ بما هو أعظم، فالغضب الذي يحكم الشارع قد يتحوّل إلى انفجار شامل في أي لحظة، إذ إنّ كل الظروف باتت مهيأة للفوضى.

الارجنتين: 15 عاماً إلى الوراء

الأزمة في البرازيل، على ضخامتها، توازي واقع الأزمة في الأرجنتين، لكن الفارق أنّ الضوضاء البرازيلية عتّمت على أحداث الأرجنتين المتسارعة بعد هبوط العملة بشكل حاد وغلاء الأسعار وتداعي الطبقة الوسطى. وكل هذا يترافق مع اهتزاز اقتصادي داخلي نتيجة السياسات الليبرالية التي اعتمدها الرئيس اليميني ماوريسيو ماكري، الذي لم يقل حماسة عن نظيره البرازيلي في مشاريع الخصخصة التي طاولت حتى قطاع البريد والقطاع الصحي في الأرجنتين، فيما يصف خبراء اقتصاديون ماكري بـ«المغامر الغبي»، إذ إنّه أعاد عقارب الساعة 15 عاماً إلى الوراء، مذكّراً الأرجنتينيين بأسوأ أزماتهم. (حتى إنّ صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية ذكرت الأسبوع الماضي أنّ مفاعيل أزمة 2001 تبدو كأنها تتكرر، حيث يُلاحظ أن المستثمرين الأجانب بدأوا سحب أموالهم إلى الخارج، ما اضطر البنك المركزي إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق استقرار عملة البلاد).

في السياق، يؤكد خبراء متابعون أنّ تكرار الأزمة يشير إلى ما هو أبعد من خطأ في التقدير، ويذهب بعضهم إلى اتهام الرئيس الحالي بالخيانة حين كسر التدابير الوقائية التي حمت البلاد على مدار 14 عاماً، وهي الفترة التي حكم فيها اليسار وأنقذ فيها الأرجنتين من الانهيار الكامل بعدما استقال خمسة رؤساء في أقل من أسبوع.

إزاء هذا المشهد، يبقى السؤال الأبرز: ما هي الضمانات التي استند إليها ماكري كي يدخل في مغامرة اقتصادية غير محسوبة، وخصوصاً لناحية فتح الأسواق بحرية بهدف السماح لوصول التمويل الخارجي وتدفق رأس المال؟ وعلى الرغم من النتائج العكسية، هو يصرّ على المضي في سياساته تحت عنوان الحفاظ على الثقة والصدقية التي تتمتع بها الأرجنتين في العالم، واصفاً الخطة الحمائية السابقة بأنها تندرج ضمن نزعة «شعبية وديماغوجية».

انتقاد الأداء الاقتصادي المدمر للحكومة الأرجنتينية لم يكن حكراً على المعارضة، وإنّما راحت كبرى الصحف اليمينية، مثل «إيكونومست»، تصف الرئيس بالضعيف والمرتبك، وهو أداء انعكس عجزاً اقتصادياً وأدى إلى خروج رأس المال من البلاد نتيجة تأرجح العملة وإنذارات الفشل التي أعطتها الحكومة بعد إخفاقها في بث الطمأنينة والاستقرار الاقتصادي في البلاد.

يتساءل الخبراء الاقتصاديون عن سبب هذا الانحدار في كل من البرازيل والأرجنتين مع أنهما يملكان كل الظروف الملائمة على الصعيدين الداخلي والخارجي للنمو والاستقرار، وأنهما لا يواجهان تحديات جدية كفنزويلا مثلاً التي تتعرض لحصار خارجي وأزمة سياسية داخلية. كما أنّ الحكومتين اللاتينيتين ورثتا وطنين مستقرين، اقتصادياً على الأقل، وهما تحوزان رضا «دول النفوذ» بعدما باتت السياسات الخارجية للدولتين رهن الإشارة الأميركية، وخضعتا لتوصيات البنك الدولي عبر حرمان الفقراء من برامج الرعاية وفتح الأبواب أمام الشركات الغربية لشراء أهم المرافق، حتى لو كان بعضها يحمل بعداً سيادياً.

أخفق اليمين اللاتيني في صرف شعاراته التي قاد على أساسها انقلاباً ضد من سماها الأحزاب «الشعبوية» و«العقائدية»، أعاد الزمن إلى عهد الإقطاع الذي يرسم السياسات التي ترعى مصالح الشركات وتزيد الفقراء تهميشاً وحرماناً في منطقة يُشكّل الفقر فيها نسباً شديدة الارتفاع. شعر الناس بعد وقت وجيز من حكم الأحزاب اليمينية بحجم المسافة التي تفصلهم عن هذه الطبقة المترفة التي أبدت استعدادها للتنازل عن استقلالها وتحويل شعوبها إلى مرتزقة وعمال بأجور مدنية. لقد أمن الناس بأنّ بقاء هذه الطبقة لن يُبقي أثراً لوطنهم. وعليه، فإنّ التجربة قد تقود القارة إلى ثورة مضادة تعيد لهم الحقوق المنهوبة والسيادة التي تؤمن لهم حرية العيش وتقرير المصير.

متظاهر ضد تامر يرفع لافتة مكتوب عليها «الحرية للولا» وهو الزعيم اليساري المسجون (أ ف ب)

السيسي يؤدي «اليمين»: لا مكان لمن اختار العنف

القاهرة ـ الأخبار

بعد ساعات قليلة من أداء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، القسم لولاية ثانية، نشرت الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء، شريف إسماعيل، برفع أسعار المياه بنسب تجاوزت 50% على مختلف الشرائح، في ظل ترقب لموعد «تحريك أسعار» المحروقات ورفض حكومي لإعلان نسب الزيادة على أسعار الكهرباء التي ستطبق اعتباراً من الشهر المقبل ضمن خطة إلغاء الدعم نهائياً عن المحروقات والكهرباء، التي تتبنى الحكومة تنفيذها على مدار 5 سنوات.

وعلى غرار القرارات الأخيرة، تجاهلت مختلف وسائل الإعلام التلفزيونية الحديث عن الزيادات الجديدة في أسعار المياه التي جرى تطبيقها اعتباراً من الشهر الجاري، كما نشرت الصحف المختلفة الخبر على استحياء، على عكس ما كان يحدث في السنوات السابقة. وترفض الحكومة وصف تعديل الأسعار بالزيادات، مشددة على أنّ ما يجري يندرج في خانة «تحريك السعر» بغية الوصول به إلى قيمته الحقيقية خلال السنوات المقبلة، في مقابل زيادة الدعم الموجه إلى الطبقات الأكثر احتياجاً.

وصل السيسي إلى مجلس النواب بموكب استعراضي يسير عكس الاتجاه بعدما أغلقت الشوارع الرئيسة في محيط مجلس النواب، بالإضافة إلى إغلاق العديد من الجسور والمحاور الرئيسة التي يمر بها بموكبه. وقد سار الموكب نحو 20 كيلومتراً في شوارع القاهرة، وسط إغلاق كامل وتأمين مكثف، وذلك بعدما أُلغيت في اللحظات الأخيرة خطة انتقال الرئيس بالطائرة إلى

قال إنه سيضع بناء الإنسان المصري على رأس الأولويات (أ ف ب)

نقطة قريبة من مجلس النواب، على أن يُستقل الموكب بعدها، كما كان قد فعل من قبل.

وفي كلمة له أمام النواب، أعلن السيسي أنّ «الساحات المشتركة (لن يُستثنى منها) إلا من اختار العنف والإرهاب والفكر المتطرف سبيلاً لفرض إرادته وسطوته»، مشيراً إلى «ضرورة العمل على إعادة تعريف الهوية المصرية من جديد». وقال إنّه «سيضع بناء الإنسان المصري على رأس أولويات الدولة خلال المرحلة المقبلة، بحيث يتم بناؤه على أساس شامل ومتكامل، وبحيث يعاد تعريف الهوية المصرية من جديد بعد محاولات العبث بها». وفي ظل مقاطعات لكلمة السيسي من قبل نواب محسوبين على الأجهزة الأمنية، كان هدفها الإشادة بالرئيس المصري، شدد الأخير على أنّ البلاد استطاعت عبور «فترة عصيبة، وننطلق نحو مستقبل أكثر ثباتاً واستقراراً وعزماً على تحقيق الحسم في معركة بناء الوطن»، في إشارة إلى الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت خلال الفترة الماضية.

في سياق آخر، أقرّ البرلمان المصري، أمس، زيادة موازنته لتكون مليواراً و400 مليون جنيه بعدما كانت مليواراً و100 مليون جنيه، فيما رفض المجلس الكشف عن تفاصيل الزيادة التي تتضمن زيادات في مكافآت النواب وبدلات الانتقال والفعاليات التي ينظمها المجلس وتشمل رحلات سفر داخلية وخارجية للنواب، يرافقهم فيها عدد محدود من الصحافيين.

على المستوى الاقتصادي، وبينما تتحدث الحكومة عن تحسن الأداء الاقتصادي، أعلن البنك المركزي المصري رسمياً، أمس، تراجع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة تصل إلى 20,8%، حيث بلغ إجمالي صافي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال الربع الثاني من العام المالي 2018/2017 نحو 1,9 مليار دولار، مقابل 2,4 مليار دولار في الربع المناظر من العام المالي 2017/2016. وأظهر التقرير الشهري للبنك المركزي أن إجمالي التدفقات للداخل تراجعت لتبلغ 3,4 مليارات دولار، مقارنة بـ 3,9 مليارات دولار خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق، كما انخفضت وتيرة التدفقات إلى الخارج خلال الربع الثاني من العام المالي 2018/2017 لتبلغ 1,561 مليار دولار، مقارنة بـ 1,566 مليار دولار خلال الربع المناظر من 2017/2016.

العالم
تقرير

الملف ليس جديداً، لكنّه بقي طيّ النسيان لسنوات (عن «إيرين»)

«توحيد الغرب الليبيّ» مصالحة بين مصراتة وتاورغاء

بعد تصالحهما مع الزنتان قبل شهرين، وقّعت مساء أمس مدينة مصراتة اتفاق مصالحة مع مدينة تاورغاء. لكن على عكس الاتفاق الأوّل، سوف تؤنس اتفاقية يوم أمس إلى عودة حوالى 40 ألف شخص إلى مدينتهم الخالية منذ سبعة أعوام

تبعد مدينة تاورغاء حوالى 40 كيلومتراً جنوب مدينة مصراتة و250 كيلومتراً شرق العاصمة طرابلس. بدأت ماساة المدينة، التي يتميّز أهلها بلون بشرتهم السوداء، مع سقوط نظام القذافي. حينها، اعتبرت قوات جارتها الكبرى مصراتة أنّها انحازت لقوات العقيد، وأنّها أسهمت في محاصرتها، وترتّب على ذلك هروب السكان إلى مناطق مختلفة، فمنهم من غادر إلى تونس ومصر، أو إلى مدن مجاورة، ويقبع جزء آخر في مخيّم «قرارة القطف» منذ مطلع هذا العام.

الملف ليس جديداً، لكنّه بقي طيّ النسيان لسنوات، حتى أعيد فتحه في عام 2015. وبتقدّم نقاشات «لجنة المصالحة»، وُقّع نهاية 2016 في تونس اتفاق أوّلي، تمّ اعتماده مرّة ثانية في ليبيا منتصف العام الماضي، وتبنّاه بعد أشهر رئيس حكومة الوفاق الوطني فائز السراج، وأفرج بالمناسبة عن نسبة من التعويضات التي جرى الاتفاق عليها. أعلن السراج حينها عن موعد عودة أهالي تاورغاء، مؤكداً أنّه سيكون في شباط/فبراير من هذا العام.

في الموعد المُحدّد، شدّ الأهالي الرحال إلى مدينتهم، لكنّهم فوجئوا بمسلحين من مصراتة منعوهم من الدخول. كان التبرير أنّ «متشددين» من المدينة أرادوا تعديل بعض بنود الاتفاق. اليوم يبدو الأمر مختلفاً، «فهذه المرّة الاتفاق أكثر جديّة ونضجاً، ولا يوجد معارضة كبيرة له في مصراتة»، يقول الباحث الليبيّ بشير الزواوي في حديث إلى «الأخبار».

بقراءة مسودة الاتفاق المسرّبة، تتبيّن أسباب اختفاء المعارضة، حيث تقيم البنود ربطاً سياسيّاً وعسكريّاً بين المدينتين، واليدّ العليا طبعاً لمصراتة. وقد جاء في المسودة أنّه يجب «التنسيق مع مصراتة في كافة المواقف والقرارات ذات المصلحة العامة والمشتركة، وعدم الدخول في أيّ

> تقيم بنود الاتفاق ربطاً سياسيّاً وعسكريّاً بين المدينتين

تحالفات تضرّ بمصلحة الوطن وأمن مدينة مصراتة ومنطقة تاورغاء».

لكن الاستياء انتقل الآن إلى الجهة المقابلة؛ ففي حين وقّع «المجلس المحلّي» للمدينة الاتفاق رغم «بعض الملاحظات حول نقاط معيّنة»، أصدر «المجلس البلدي لتاورغاء»، المتمركز في بنغازي شرق البلاد، بياناً يؤكد رفض «ما جاء في المسودة». لم يقف الأمر عند ذلك الحدّ، إذ صرّح عماد رقيعة، وهو رئيس «لجنة إعلام مُهجّري تاورغاء»، بأنّ «مجلس الحكماء والشورى» التابع للمدينة هو الوحيد المؤهل لتوقيع مصالحة، بصفته ممثلاً عن المكونات الاجتماعيّة. وأضاف رقيعة «لن يُعتد بهذا الميثاق نظراً للمقدمة المسيئة والتي تهين أهالي تاورغاء وبها كذب ومغالطات». ويشير هذا الكلام إلى الإقرار الضمني الذي تحمله مسودة الاتفاق بالتورّط في دعم القذافي عسكريّاً، حيث جاء فيها: «مؤيدوه (القذافي) بهذه المنطقة قد تحالفوا مع كتائب النظام السابق ودخلوا مدينة مصراتة عنوة، وقاموا بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانيّة والاعتداء على الممتلكات والأموال العامة والخاصة». كذلك حمّلت المسودّة أهالي تاورغاء مسؤولية الخروج من مدينتهم، حيث تقول إنّ التطورات «أضطرت أهالي مدينة مصراتة للدفاع عن أنفسهم وفكّ الحصار الذي ضُرب على مدينتهم، الأمر الذي دفع أهالي تاورغاء للخروج منها عند تحريرها خوفاً من ردّة الفعل ونتيجة الدمار الذي تعرضت له المنطقة التي جعلها النظام السابق ساحة للمعركة».

من جهة أخرى، من شأن هذه المصالحة أن تُسهم في توحيد غرب ليبيا سياسيّاً وعسكريّاً، فهي تمثّل آخر تمزّق اجتماعيّ تقريباً بعد المصالحة بين مصراتة والزنتان قبل شهرين، والتي جاءت بعد أربعة أعوام من اشتباك لقوّات المدينتين في العاصمة طرابلس انتهى بانسحاب مذلّ لقوات الزنتان الموالية لـ«عمليّة الكرامة» التي يقودها خليفة حفتر. وتجدر الإشارة إلى أنّ توقيع الاتفاق حضرته وفود عن قبائل ليبية وفاعلون محليّون، إضافة إلى ممثلي الأمم المتحدة، فيما غاب رئيس حكومة الوفاق الوطنيّ فائز السراج، الذي «يؤدي زيارة عمل إلى المملكة السعوديّة». (الأخبار)

وفيات ◄

إعلان

تعلن بلدية خربة روحا عن اجراء مباراة لملء الوظائف الشاغرة في ملاكها الدائم:

1 - محرر / عدد (1) واحد - مركز شاغر

2 - جاب / عدد (1) واحد - مركز شاغر

3 - حارس ليلي / عدد (1) واحد - مركز شاغر

فعلى الراغبين الاشتراك بالمباراة الاطلاع على شروط التعيين والمؤهلات المطلوبة لكل وظيفة والتقدم بطلبات الترشيح الى مركز البلدية خلال الدوام الرسمي، ضمن مهلة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية، والصحف اليومية المحلية.

رئيس بلدية خربا روحا

محمود حسين أبو علي الطسي

إعلان

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ـ القاديشا عن استدراج للعروض لشراء 300 علبة وصل لكابل جوفي 120×3 ملم2، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء ثلاثماية الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.

تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا ـ البحصاص.

تنتهي مدة تقديم العروض يوم الخميس الواقع فيه 28 حزيران 2018 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مبوب ◄

خرج ولم يعد ◄

غادر العامل البنغلادشي
MONIR HOSSAIN
نحذر بعدم استخدامه

.....

غادرت العاملة الاثيوبيه
Beza tasew lemma
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 71/126719

.....

غادر العمال البنغلادشيون
Azim uddin
Md rajib ahmed
Mohammad al amin
Pakrul ahmed
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 03/023597

.....

غادرت العاملة الاثيوبيه
Alesanesh desta gezae
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 71/703074

مطلوب ◄

Need an Accountant and Assistant Manager for Karbalaa
Minimum 8 Years Experience in Hotel and F&B
Send CV email:
Recruitnow333@gmail.com

إعلان

إنا لله وإنا إليه راجعون
انتقلت إلى رحمة الله تعالى
المرحومة الحاجة نجاح داود جابر
زوجة إبراهيم نعيم عيسى الدوّي
شقيقة المرحوم الأستاذ نعمة جابر
أولادها: فادي، مروان، حافظ ونعيم
حدد موعد الدفن الساعة الرابعة من عصر اليوم الاثنين في مدينة بنت جبيل وتقبل التعازي في منزلها في بنت جبيل ويوم الجمعة الواقع فيه 8 حزيران 2018 في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي من الساعة الثالثة وحتى السادسة عصراً.
يقام مجلس فاتحة عن روحها الطاهرة يوم السبت الواقع فيه 9 حزيران الساعة الخامسة عصراً وذكرى الأسبوع الأحد الواقع فيه 10 حزيران الساعة العاشرة صباحاً في مجمع الحاج موسى عباس بنت جبيل.

بمزيد من الرضى والتسليم
بمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم المرحوم بإذن الله تعالى فقيدنا الغالي
الحاج علي احمد رزق (أبو خليل)
- أولاده: الحاج خليل - جميل - نعيم (نقيب تجار الذهب والمجوهرات في لبنان) - الحاج أمين - الحاج عبداللطيف - أحمد.
- أشقاؤه: المرحومين الحاج ابراهيم (أبو موسى)- الحاج محمد (أبو أنيس)- الحاج محمود (أبو حسن)
- أصهرته لبناته: الحاج أنيس رزق- تميم رزق-حيدر حمدان- ابراهيم طه
- أصهرته لأخواته: المرحومين الحاج خليل ذبب رزق، الحاج علي محمد ذبب شقير
تقبل التعازي نهار الثلاثاء في 5 حزيران 2018 م. في جمعية التخصص والتوجيه العلمي قرب المديرية العامة لأمن الدولة- الرملة البيضاء، من الساعة الرابعة حتى السادسة من بعد الظهر.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب..
إنا لله وانا اليه راجعون
الآسفون: آل رزق، طه، حمدان، شقير، جابر وعموم أهالي بلدة ميس الجبل

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية ◄

مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 1194

.....

إعلان

من أمانه السجل العقاري في الشوف طلب نصير يوسف عامر وكيل بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. الممثل بشخص رئيس مجلس الادارة المدير العام غسان توفيق عساف شهادة قيد تامين بدل ضائع للاقسام 1 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و16 و17 و18 و19 و20 من العقار 975 كفرحيم والعقار 88 السمقانية.

للمعترض مراجعه الامانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

.....

إعلان

من أمانه السجل العقاري في الشوف طلب حسين عطا الله دكروب بوكالته عن خليل محمود ماجد وكيل حاتم عاطف شعبان احد ورثة عاطف محمود شعبان سند ملكية بدل ضائع للعقار 1005 جدرا.

للمعترض مراجعه الامانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان صادر عن بلدية طرابلس

تُعلن بلدية طرابلس أنه عملاً بالمادة العشرين من القانون رقم 79 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2018/4/19.

تُخفض بنسبة 90% (تسعون بالمئة) الغرامات المتوجبة على متأخرات الرسوم البلدية، شرط أن يتم تسديد هذه المتأخرات مع الغرامات المخفضة في مهلة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون.

وهي تدعو المواطنين الكرام إلى المبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم للاستفادة من هذا التخفيض.

بلدية طرابلس

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية ـ مديرية المالية العامة ـ المصلحة المالية الاقليمية في محافظة بعلبك الهرمل ـ دائرة خدمات المكلفين المكلفين الواردة اسماءهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بعلبك ـ دورس مبنى مستشفى دار الأمل سابقاً لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
حسين مهدي الحاج حسن	210823	RR190663621LB
غسان فوزي مرتضى	606046	RR190663405LB
جوزيف نايف الحوراني	1090667	RR190663808LB
زينب مجيد وهبي	1959149	RR190663666LB
لودي نايف الحوراني	2009665	RR190663811LB
عليه عبدالله عنبر	2206520	RR190663697LB
محمد رشيد زعيتر	2548878	RR190663706LB
عبد اللطيف محمود عودي	2597762	RR190663272LB
يوسف زين برو	2806775	RR190663785LB
حكمت ديب مشيك	2820889	RR190663710LB
زينب علي مشيك	2911219	RR190663564LB
بسيمة علي برو	3237481	RR190663799LB
سلمان حسن مشيك	3280561	RR190663723LB

عن رئيس المصلحة المالية الاقليمية في محافظة بعلبك – الهرمل بالنيابة
رئيس دائرة التدقيق
مارون نبهان
14 أيار 2018
التكليف 1183

استراحة

sudoku 2885

1		8			4		6	
					1	8		2
5		9	8				4	
		3	1		2			
				4				9
2	1		7		9			8
9	8					6	2	
4		2				1		
	5			9	7			4

كلمات متقاطعة 2885

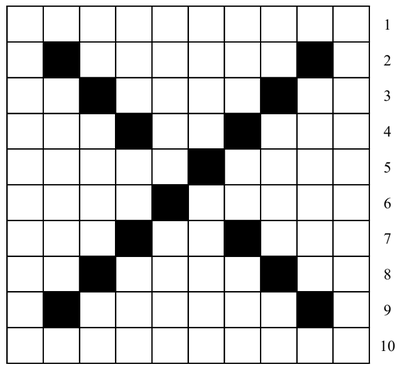

افقيا

1- زعيم لبناني راحل – 2- خطيب الثورة الفرنسية – 3- ادرج الميت في الأكفان – ضد ناجح – هرب من السجن – 4- جامعة اميركية – نعم بالروسية – صبّ الماء – 5- بقايا الجنود المنكسرة – عكسها مدينة ومرفأ فرنسي – 6- قناة في أميركا الشمالية – عائلة شاعر ومسرحي نروجي راحل – 7- نظمَ ونسّق الغرفة – نعم بالأجنبية – يحرك سرير الطفل – 8- ضمير متصل – من الحيوانات – نوتة موسيقية – 9- الصديق والصاحب – 10- حدث رياضي دولي يشمل الألعاب الرياضية كافة ويشارك فيه الرياضيون من كلا الجنسين في المنافسات المختلفة ويمثلون دولاً عديدة

عموديا

1- إحدى الولايات المتحدة الأميركية عاصمتها ساكرامنتو – 2- عاصمة جزيرة مالطا – 3- والدة – الة من حديد ذات محور ذي دوائر ناتئة يُعرف بالبرغي – متشابهان – 4- عملة إيطالية – حرف نصب – جميل – 5- حشرات أنواعها عديدة تغزو المزروعات والأشجار بحيث لا تبقي على شيء عبرت لبنان بكثرة خلال الحرب العالمية الأولى – نوع سمّ قاتل – 6- عاصمة دولة الباهاماس – مدينة أميركية عاصمة ولاية أوريغون – 7- أحرف متشابهة – عكسها امر فظيع – شك وتهمة – 8- للتمني – مدينة إنكليزية – حرف جر – 9- أموالهم وعملاتهم – 10- قائد عسكري فاتح الأندلس قاد أول الجيوش الإسلامية التي دخلت شبه جزيرة إيبيريا

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- عجمان – فتوش – 2- أرجوان – ليف – 3- دزرهم – كي – 4- ليرة – رون – 5- مدة – اوتاوا – 6- أر – صبا – نول – 7- ليكي – ناس – 8- ناي – نيوز – 9- بانكوك – دا – 10- شارل دباس

عموديا

1- عادل مالك – 2- جرّ – بدرّب – با – 3- مجدرة – كنار – 4- أوزة – ص ي ا ن ل – 5- نار – اب – يكدّ – 6- نهروان – وبّ – 7- موت – انكا – 8- تل – نانسي – 9- ويل – و – و – ود – 10- شقيق الوزّان

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2884

7	8	5	9	6	3	7	1	2
3	2	1	8	7	5	6	4	9
8	3	6	1	4	2	9	5	7
2	6	3	7	8	9	1	2	5
1	4	9	6	3	1	8	7	6
6	7	8	2	5	4	3	9	1
5	9	4	3	2	7	5	6	8
9	5	7	4	1	6	2	8	3
4	1	2	5	9	8	4	3	7

مشاهير 2885

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي إيطالي (1903-1944) وزير الخارجية وصهر موسوليني. أعدمه الحزب الفاشي لمعارضته مواصلة الحرب. من أقواله «أن النصر له مائة اب والهزيمة يتيمة»

■ 2+3+5+6+7+8 = طعام يأباني معروف ■ 1+9+10+2 = عاصمتها اكرا ■ 4+9+11 = أنت بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: محمد الماغوط

إعداد
نعوم مسعود

رادار احاديث عن إنهاء عقود بالمئات، وتركيز على مكتب دبي، وامتحانات تقييمية للموظفين، والتخلّص من داعمي هيلاري كلينتون بين الموظفين... كلها اخبار تتصاعد من كواليس القناة التي انطلقت عام 2004 لتكون الذراع الإعلامية للسياسة الاميركية في المنطقة، مع تعيين الاردني نارت بوران مديراً لمحتوى الشبكة، بدأت مرحلة جديدة في مسار المحطة لا أحد يعرف خواتيمه

إعادة هيكلة وتسريح موظفين

«الحرّة» أمام أزمة «هوية»

أعلن نارت بوران عن «ترشيد الإنفاق وإيجاد هوية «الحرة» وإعادة ترميمها»

زكية الديراني

لم تستطع قناة «الحرّة» التي تأسّست عام 2004 من أن تحجز مكاناً لنفسها بين زميلاتها، بل كانت تعيش وحدها على الهامش. المحطة الممولّة مباشرة من الكونغرس الأميركي وذات المكاتب الموزّعة على الدول العربية (بيروت، القاهرة، القدس...) تعيش اليوم صراعاً في كواليسها: صراع على تحديد هويتها ومعرفة الأسباب التي أدّت إلى فشلها. المحطة التي تُعَدّ الذراع الإعلامية للسياسة الأميركية في المنطقة، كانت انطلاقتها بطيئة، وما لبثت أن بدأت بالتراجع، لتصل أخيراً إلى مفترق طرق يهدّد وجودها برمّته. في هذا السياق، لوحظ غياب تميّز «الحرّة» في تغطية الأحداث السياسية في الدول العربية، آخرها الانتخابات النيابية العراقية واللبنانية خلال الشهر الفائت. مع العلم أن الحدث العراقي كان موضوعاً على رأس اهتمامات السياسة الأميركية، لكن تغطيته على الشاشة جاءت باهتة. وترافق ذلك مع تعديلات في برمجة الشاشة، وبدأت هنا علامات الاستفهام حول التطوّرات الحاصلة داخل القناة. إذ أعلن العام الماضي أن الكونغرس قرّر تقليص ميزانية «الحرّة»، ثم تبعت ذلك خطوات إدارية عدّة، آخرها تعيين الكوبي البيرتو فرنانديز (1958) عام 2017 رئيساً لـ «شبكة الشرق الأوسط للإرسال» (MBN/ التي تضمّ «الحرّة» و«راديو سوا»)، تلاه انضمام نارت بوران إلى الشاشة حديثاً وتبوئه منصب نائب المدير العام ومدير المحتوى. علماً بأنّ بوران كان الرئيس التنفيذي لقناة «سكاي نيوز عربية» طوال السنوات السبع الأخيرة. عند تولي البيرتو فرنانديز دفة «الحرة»، وهو المحنّك والمتخصص في قضايا الشرق الأوسط، اعترف أمام موظفيه بأنّ القناة «تفتقر إلى هوية محدّدة، وبأن لا نكهة ولا طعم لها». وأوضح أن الشاشة يجب أن تكون «ترامبية» (نسبة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب) تتبع قرارات الرئيس مباشرةً. وحاول فرنانديز خلال عمله أن يصوّب الهدف الإعلامي للقناة، وشهد عهده صرف بعض الموظفين وتقليص ميزانيات العديد من البرامج، ويُحكى أنه كان راعي الاتفاق بين بوران و«الحرّة». والأخير.

كما ذكرنا آنفاً، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي في شبكة «سكاي نيوز عربية»، حيث عمل فيها نحو سبع سنوات. قبل نهاية العام الماضي، استقال بوران من مركزه، لكنه لم يتبوّأ المنصب الجديد مباشرةً في «الحرة»، إلا بعد أشهر على استقالته، أي مع بداية العام الحالي.

فور التعيين، بدأ الكلام عن مجموعة خطط جديدة من المتوقّع تنفيذها في أيلول (سبتمبر) الماضي. إذ أعلن الإعلامي الأردني اتخاذ خطوة

> **تغييرات مفاجئة تشمل مكاتب بيروت والقاهرة والقدس ودبي**

ترمي إلى «ترشيد الإنفاق وإيجاد هوية «الحرة» وإعادة ترميمها». عناوين عريضة يحملها بوران معه، وتشبه إلى حدّ بعيد العناوين التي غُنّي من أجلها البيرتو. في هذا الإطار، يشير مصدر من «الحرّة» بواشنطن خلال حديث لـ«الأخبار» إلى أن التغييرات في القناة ستكون مفاجئة وتشمل مكاتب بيروت والقاهرة والقدس ودبي. أولى تلك الخطوات إخضاع أكثرية الموظّفين لامتحان تقييمي في أوائل الخريف المقبل، وعلى أساسه سيجري إمّا التعاقد معهم مجدداً أو صرفهم، مع العلم أنهم يعملون في القناة منذ افتتاحها، أي منذ أكثر من 14 عاماً. وقد تبلّغت غالبية الموظفين خطوة الامتحان التقييمي، على أن تُفتح صفحة جديدة مع المقبولين، ويُستغنى عن المرفوضين، لكن الموظفين لا يعرفون كيف ستكون عملية التقييم، وعلى أيّ أساس سيكون رفضهم. وسيترافق التقييم أيضاً مع توقيف بعض البرامج، أبرزها البرنامج الصباحي «اليوم» (من عدة مراسلين ومكاتب) الذي يغطّي نحو ثلاث ساعات مباشرة على الهواء، وهو أشبه بـ«ماغازين» تعرض أخباراً فنية وثقافية من مختلف الدول. في المقابل، بلغت المصدر من «الحرّة» إلى أنّ مكتب دبي سيُعزّز ليصبح مكتباً إقليمياً، وسيبثّ مباشرة على الهواء برنامجاً صباحياً جديداً ينطلق العمل فيه في أيلول (سبتمبر) المقبل فور تجميد «اليوم». المشروع التلفزيوني المنتظر سيكون اجتماعياً يُخاطب المرأة، ويشبه إلى حدّ بعيد الأعمال الصباحية التي تعرضها القنوات الخليجية. كذلك، سيتوقّف برنامج «مَن» الذي تقدّمه ماتيلدا فرح الله (لم تبلّغ رسمياً بعد) ويطرح قضايا اجتماعية، ولم يعرف ما إذا كان يجري إعداد مشروع اجتماعي غيره. في سياق آخر، يقرّ المصدر من «الحرّة»، بأنّ القرارات المتعلّقة بالقناة هي سياسية - مادية، أيّ إن الكونغرس هو الذي يقرّر العام الماضي تقليص ميزانية المحطة. ومع التغييرات الجديدة في إدارتها، سيجري التقليص أكثر. حتى إنّ الحديث هو عن إنهاء عقود بالمئات في أيلول (سبتمبر) المقبل تماشياً مع عملية إعادة الهيكلة. هذه الإجراءات التقشفية ستترافق مع تعزيز عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي تسلّم الحكم في كانون الثاني (يناير) 2017، وانخراط الشاشة كلياً في عملية الترويج للعهد الجديد وقراراته. في المقابل، تُعَدّ القرارات الإدارية الجديدة بمثابة فرصة لـ «تصفية» بعض الموظفين الذين كانوا يؤيّدون هيلاري كلينتون للانتخابات الرئاسية في الشتاء الماضي، واستبدال أشخاص بهم يدعمون ترامب. على الضفة الأخرى، لم تكن «الحرّة» الضحية الوحيدة في «عاصفة القرارات الأميركية»، بل هناك أيضاً راديو «سوا» التابع لـ «شبكة الشرق الأوسط للإرسال». فقد بات مؤكداً أن الراديو سيُوقف بثّه في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، أي الفترة التي يُجدَّد فيها عقد الإذاعة ويُحدَّد الكونغرس ميزانية العام المقبل. الراديو الذي يعدّ تكملة لسياسة «الحرة»، لم يتمكّن من الوصول إلى المستمع العربي كما حصل مع إذاعات دولية. وكان الموظفون قد أبلغوا في الشتاء الماضي بالاستعدادات لتوقيف الإذاعة التي انطلقت عام 2002، وكانت مهمّتها الترويج للسياسة الأميركية بين الشباب العرب. إذاً، «الحرّة» تعاني «أزمة وجود» على الساحة الإعلامية، ورغم المشاكل التي تعصف بالعالم العربي، إلا أنّها لم تتميّز في أيّ تغطية، ولم تستطع حتى «أن تخدم السياسة الأميركية كما يفترض بذراع إعلامية» كما يقول المصدر. فهل يكون مصير «الحرّة» مشابهاً لـ «سوا»، علماً بأنّ هذا مستبعد في الوقت الحالي؟

رمضان 2018

«العاصوف»: المملكة زمن الصحوة

في محاولة للترويج لـ «سياسة الانفتاح» التي رفعها محمد بن سلمان، يأتي المسلسل الرمضاني ليقارب مرحلة الصحوة في السعودية زمن السبعينيات. عمل واجه عاصفة من الانتقادات، بدأت مع عرض المشاهد الأولى على شاشة mbc، ووصلت إلى حد المطالبة بمنعه

هناء جلاد

«في مناسبة عرض الحلقة الأولى من «العاصوف»، اللهم إني أسألك بأسمائك التي إذا دعيت بها على مغالق أبواب السماء للفتح، انفتحت، إكفني شر المدرعمين المنغلتين. أما الناقدون المعترضون، فأنا كفيل بهم، اللهم إني عبدك التمس من فضلك كما أمرتني، فيسّر لي ذلك». هذه كانت الكلمات التي كتبها الممثل السعودي ناصر القصبي في تغريدة على حسابه الخاص على تويتر قبل عرض الحلقة الأولى من مسلسل «العاصوف» (الكلمة تعني الرياح العاتية). يبدو أن نجم «طاش ما طاش» كان على يقين بأنّ مواجهة عاصفة الانتقادات، ستبدأ مع عرض المشاهد الأولى للعمل على شاشة mbc. تضع امرأة طفلاً حديث الولادة (لقيطاً) على باب المسجد، ويقيم ناصر القصبي بشخصية «خالد» الموظف في الدولة، علاقة مع جارته المتزوجة التي تملك جراة مناداته أمام المارة والكشف عن وجهها في الشارع. هكذا تتناول الحلقة الأولى أفكاراً لم يسبق لأحد التطرق إليها في المجتمع السعودي، بخاصة أن العمل يعود بالزمن إلى حقبة السبعينيات ليتحدث عن عائلة سعودية من الطبقة المتوسطة، كمحور أساس لتفرّع خطوط درامية أوسع. المسلسل مأخوذ من رواية الكاتب السعودي الراحل عبد الرحمن الوابلي «بيوت من تراب»، وهو من إخراج السوري المثنى صبح. تتلاحق أحداث القصة الاجتماعية، وتتفرع بشكل انسيابي هادئ، يبرز طبيعة العلاقات الإنسانية بحضور شخصيات تتحرك مع الأحداث بتلقائية وتقدم حوارها بحرفية بعيداً عن أي مبالغة في الأداء. هذا ما يتكامل مع الخلفية المشهدية: بيوت من طين، شوارع غير معبدة وأكسسوارات تحاكي الزمن المقصود بجمالية ملفتة، كما الموسيقى التصويرية التي جاءت بتوقيع السوري ظاهر ماملي.

بالتوازي، تنشط الأحداث السياسية في الخلفية لتثبيت الزمن، وفتح خطوط درامية أقوى ترفع عن مضمون مسلسلات البيئة، سمة السطحية في الطرح.

من خلال الواقع الاجتماعي للمواطن السعودي في سبعينيات القرن الماضي، يخوض «العاصوف» في تفاصيل حقبة مفصلية من تاريخ السعودية تعرف بالصحوة الدينية، فرض على إثرها رجال الدين سطوتهم على الحياة الاجتماعية في البلاد. يكشف العمل تباين آراء الناس حول ظهور التشدد الديني كإقامة حد السيف على السارق.

هذه الطروحات وغيرها وضعت العمل وصناعه في دائرة الجدل بين مؤيد ومعارض، الى أن وصلت بعض الانتقادات له إلى حد المطالبة بوقف عرضه. من جهته، قال بطل العمل والمشرف العام على إنتاجه ناصر القصبي لـ«الإعلامي علي العليان من خلال برنامج «مجموعة إنسان» الذي تبثه mbc، إنه سعيد بالانطباع الذي تركه المسلسل المثير للجدل، بخاصة أنه استفز المشاهد والبيئة الفنية والأدبية والثقافية والإعلامية. وأتبع ذلك بالإشارة الى أن «الدراما لا تعترف بالنظرة الى أن المجتمع كله طاهر، وأن الناس ملائكة ومنزهون عن الخطأ». وأضاف بما يشبه الترويج الناعم لعهد محمد بن سلمان و«سياسة الانفتاح» التي رفع لواءها: «اللعب صار على المكشوف في العهد الجديد للسعودية، ولم يعد هناك مكان للتشدد الذي قاد البلاد إلى الموت والكوارث، ولم يعد من الممكن أن نخجل أو نتقاعس مع مجموعة ذهبت بنا إلى كوارث، وأدخلت السعودية دوامة عبثية».

> ومع تسلسل حلقات «العاصوف»، ما يتصدر المسلسل الترند السعودي على تويتر

زال العمل يتصدر الترند السعودي على موقع تويتر، حيث تطغى النقاشات حول جراة طروحاته على تقييمه من الناحية الفنية. فعلى الرغم من الإيقاع البطيء للعمل ككل، ورتابة الأحداث في بعض الحلقات، إلا أن القصبي الذي تنازل عن عرش الكوميديا الخليجية، تمكّن من إعادة تدوير نفسه ليقدم شخصية مرسومة بحرفية عالية، قادرة على الإقناع، رغم ومضات الكوميديا التي تلمع في تفاصيلها عند الضرورة، كبعض المشاهد التي جمعته بالممثل حبيب الحبيب.

يشارك في بطولة «العاصوف» كل من ليلى السلمان بدور الأم «هيلة»، وعبد الإله السناني بدور «محسن»، وريم العبد الله بدور «جهير». ومن سوريا، يشارك فادي صبيح بشخصية الشيخ محمد، ومديحة كنيفاتي بدور «سعدية»، في حين أهدى راشد الماجد صوته لشارة العمل في أغنية لامست مشاعر الحنين للماضي وناسه. وكان من المقرر عرض الجزء الأول من «العاصوف» في رمضان 2017، لكنه تأجل لرمضان الحالي. وقد تم تصوير جزئه الثاني في أبو ظبي، في موقع التصوير التي تم تشييده خصيصاً لصالح العمل الذي سيستمر بحسب منتجيه (شركة O3 للإنتاج والتوزيع الدرامي والسينمائي بالتعاون مع twofour54 أبو ظبي) على خمسة أجزاء متسلسلة يتناول كل منها حقبة مهمة من تاريخ السعودية.

«العاصوف» يومياً 20:00 على mbc

ناصر القصبي قدم شخصية مرسومة بحرفية عالية وقادرة على الإقناع

من المسلسل

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 4 حزيران 2018 العدد 3482

صورة وخبر

ما زال المسحراتي حسين مواظباً على «مهنته» بإيقاظ الصائمين خلال ليالي رمضان على رغم أن السكّان ما عادوا محتاجين له اليوم بوجود التكنولوجيا. في روالبندي الباكستانية، يحمل حسين طبله ويجول على الشوارع فجراً من باب إلى باب من دون كلل (أ ف ب ــ أمير قريشي). أما في لبنان، فقد انحسرت أيضاً هذه الظاهرة التي ارتبطت بذاكرة أجيال لم تجتح طفولتها الثورةُ الرقمية.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

تاريخُ الربّ...

أنتمُ اللَّذون (أعني اللَّذون...)
أَعمارُ بلادِكم تُقاسُ بالساعاتِ والمذابح،
إستَحوا قليلاً!
هذه التي تُطالِبون بإعدامِها... إسمُها: «سوريّة».
أنصحُكم، كي لا تُضَيِّعوا أوقاتَ موتِكم و وقتَ الحياة:
عودوا إلى السطرِ الأوّلِ، مِنَ الصفحةِ الأولى،
مِنَ السِّفْرِ الأوّلِ، مِن: «تاريخِ الأرض»!
إنْ لم يكنْ رحمةً بها
فَعلى الأقلّ: رحمةً بالربّ.

2017/11/21

سورة صغيرة

النفاقُ، بما يُغدِقُهُ صاحِبُهُ مِن الوَداعَةِ وأَفانينِ الحبّ:
سَرِقَةْ...
(سَرِقَةٌ بيضاءُ إنْ شئت)
أقبحُ ما فيها أنها، كالدَنَسِ بلا حَبَل،
سَرِقَةٌ مأمونةُ العواقب.

2017/11/22

حملة المقاطعة: إسرائيلية في صالاتنا!

وجهت «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان» رسالة إلى «أعضاء لجنة الرّقابة على الأفلام ومسؤوليهم المباشرين في وزارة الاقتصاد، وزارة الدّاخلية ووزارة السِّياحة» جاء فيها: «نعرب عن استغرابنا لعرض فيلم Dear Dictator في بعض الصالات اللبنانية بعد سحبه قبل شهرين. علماً أن الممثِّلة الرَّئيسة فيه هي الإسرائيليّة أوديا راش، والصحافة الإسرائيليّة تتباهى بأنّ أوديا راش، شأن غال غادوت (مَنعت الدولة اللبنانية أفلامَها العام الماضي)، إسرائيليّة، لا أميركية فقط (...) لا بل إنّ الممثّلة ذاتَها تعرّف نفسها بأنّها «صُنعتْ في إسرائيل» لا في الولايات المتّحدة». وختمت الحملة: «نأمل أن تتّخذوا القرارَ الحكيم بمنع استمرار عرض هذا الفيلم، أسوةً بأفلام غال غادوت».

يوم الأرشيف العالمي: هيا إلى الجميزة

في مناسبة «يوم الأرشيف العالمي» الذي يصادف في 9 حزيران (يونيو)، تفتح «المؤسسة العربية للصورة» السبت المقبل، أبوابها أمام الجمهور في مركزها في الجميزة لمدة 6 ساعات، للاحتفال بهذا الحدث. الى جانب التعرف إلى مجموعاتها ومشاريعها عبر عرض خاص، تنظمّ المؤسسة جولات في أنحاء مكاتبها. المؤسسة غير الحكومية، التي أنشئت عام 1997 في بيروت، تهدف الى الحفاظ على/ ودراسة الصور الأرشيفية في الشرق الأوسط، وشمالي أفريقيا، وقد جمعت حتى الآن أكثر من 600 ألف صورة. والمعلوم أن «المؤسسة العربية للصورة»، لا تزال تغلق أبوابها أمام الجمهور حتى وقت لاحق في السنة.

احتفال «المؤسسة العربية للصورة» بـ «يوم الأرشيف العالمي»: السبت المقبل - من الساعة 12:00 لغاية 18:00 - «الجميزة» (بيروت) - للاستعلام: 03/569373

جورجيت سبات التحقت بحبيب العمر

أول من أمس، ووريت الفنانة اللبنانية القديرة جورجيت سبات الثرى في «مدافن مار متر» (الأشرفية) بعد صراع طويل مع مرض عضال. الناظر في سيرة سبات أو «جورجيت ثابت» كما هو متداول في عالم التمثيل وتترات المسلسلات، يلحظ بوضوح طغيان حضور زوجها الراحل الكوميديان المصري الشهير عبد السلام النابلسي على مسارها المهني والشخصي. صحيح أن سبات تركت بصمة لافتة في الدراما المحلية اللبنانية، وكانت وجهاً معروفاً في العديد من روائع كلاسيكيات الزمن الذهبي، والأعمال الدرامية الشهيرة على سبيل المثال: «البخلاء» (1983)، «ناطور الحارة» (1975)، «المغامرة» (1978)، «ألو حياتي» (1974)، و«الدنيا هيك» (1976).. إلا أنه بعيد وفاة زوجها، في منتصف الثمانينيات، دأبت طوال أحاديثها التلفزيونية لا سيما على الشاشات المصرية، على استذكار قصتهما معاً، وكيف جمعهما الحب، رغم فرق العمر بينهما (ما يقارب 50 عاماً)، والديانة أيضاً. قصتهما التي وصلت الى حدّ القصص الخيالية، لا تتردد جورجيت في إعادة سردها بكل حب واهتمام في الميديا العربية، عندما هاتفت النابلسي، أشهر عازبي السينما المصرية، إبان مجيئه الى بيروت في الستينيات، رداً على كلام استفزها منه عندما قال: «ما تخلقتش البنت الي انا عبد السلام النابلسي أتجوزها». هكذا، تحوّلت سلسلة المكالمات الهاتفية بينهما الى لقاء شخصي، لم يأخذ سوى خمس دقائق ليعرض عليها الزواج، وإذ قال لها ممازحاً: «دي فرصة عمرك ومش هتكرر». وفعلاً تزوجا في فيلا الموسيقي الراحل فيلمون وهبي صديق الكوميديان الشهير، عام 1963، وظلا معاً الى حين وفاته عام 1986، ولم يرزقا بأولاد. ومع رحيل الممثلة الشابة، التي تتقاطع ملامحها مع الفنانة الراحلة هند أبي لمع (جمعتهما علاقة صداقة متينة)، تطوى صفحة ذهبية في الدراما اللبنانية، اقترنت بأشهر قصة حب في ذاك الزمن.

علي فخرو يستطلع أحوال العرب

«العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل» هو عنوان الندوة التي يقيمها «مركز دراسات الوحدة العربية» يوم الثلاثاء المقبل (12 حزيران/ يونيو)، في فندق «كراون بلازا» (الحمرا). لقاء حواري يطل فيه المفكر والكاتب السياسي البحريني علي فخرو (الصورة) محاولاً مقاربة أحوال العرب اليوم، وما ستؤول إليه مستقبلاً. يشغل فخرو حالياً منصب «رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث». والمعلوم أنه تولى حقيبة وزارة الصحة في أولى تشكيلات الحكومة بعد استقلال البحرين عام 1971، وعاصر تاريخ بلاده، وكان سفيراً لها في بلدان غربية عدة.

ندوة «العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل»: 12 حزيران (يونيو) - من الساعة 12:00 لغاية 14:00 ـ فندق «كراون بلازا» (الحمرا . بيروت). للاستعلام: 01/750084

الأخبار
al-akhbar
رياضة
كأس العالم 2018

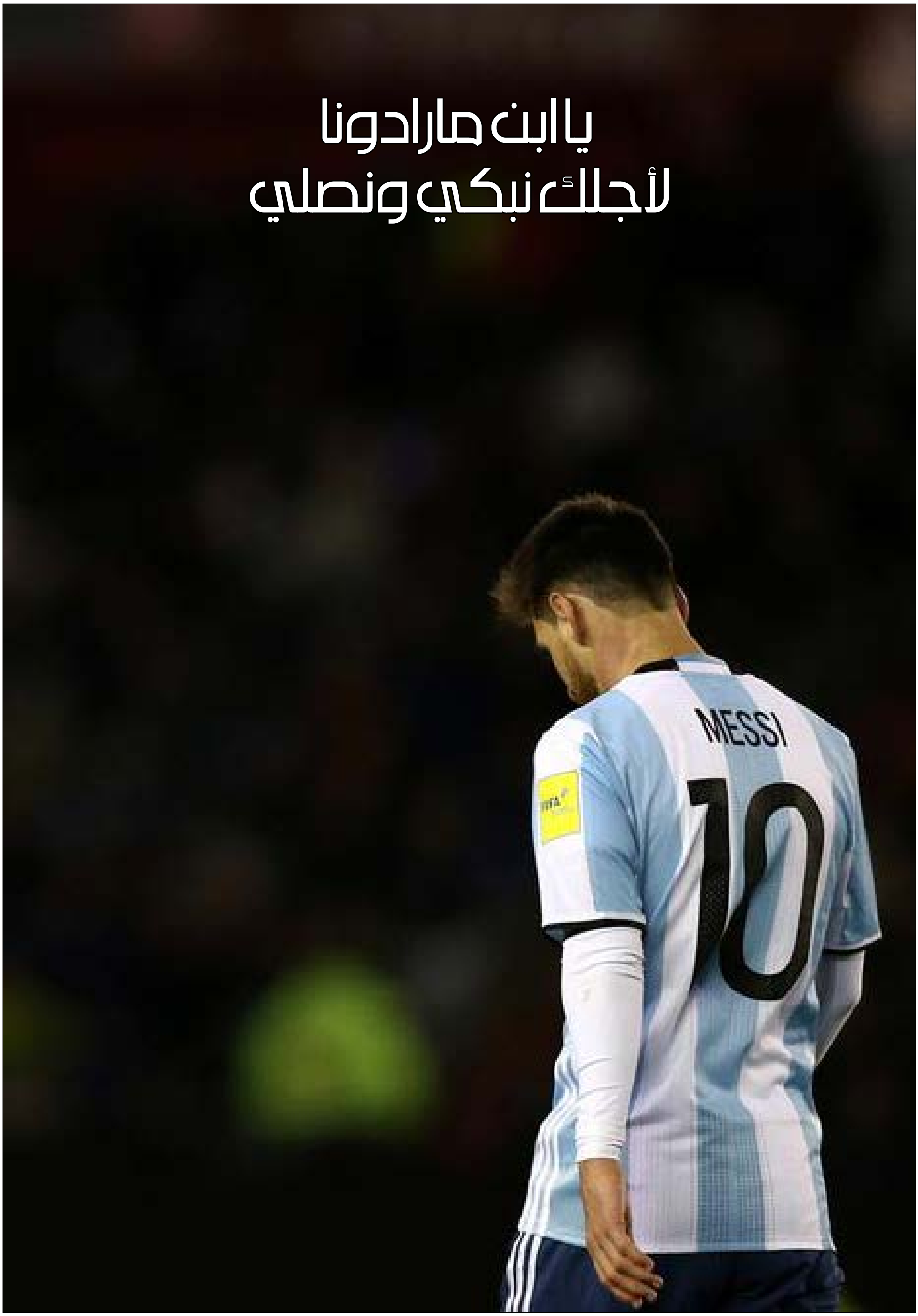

لا فرد للأرجنتينيين يطاهي قبلة مارادونا على كأس العالم

الأرجنتين

أحفاد غيفارا في موسكو: نحن لدينا ميسي، من لديكم أنتم؟

«دييغو الذي في الملاعب... لتتقدس يدك اليسرى، لتجلب لنا سحرك. لتكن أهدافك مخلدة كما في السماء كذلك على الأرض، أعطنا بعض السحر كل يوم، اغفر للإنكليز كما غفرنا لمافيا نابولي، لا تسقط في التسلل ولتحررنا من هافيلانج وبيليه... دييغو». هكذا تقول الكنيسة المارادونية، وهي حقيقية وصلاتها حقيقية. وعبادة مارادونا أيضاً حقيقية بالنسبة إلى المنتسبين إليها. ولمارادونا أبناء. ميسي أولهم وليس آخرهم. يحمل على ظهره صليب البلاد الفقيرة ويمشي. يقول ميسي إن الأرجنتين ليست مرشحة، لكن محب التانغو لا يصدقه وينظر بعينين مفتوحتين إلى السماء: لأجلك نبكي ونصلي. لا فرح للأرجنتينيين يضاهي قبلة مارادونا على كأس العالم، قبلة الساحر على جبين بيونس ايرس، وها هم ينتظرون تكرار اللقطة. ليونيل ميسي متوّجاً بالذهب، لكي يكون هناك عدالة على الأرض، كما في السماء...

على الورك المنتخب الأرجنتيني يعتبر من افك المنتخبات التي تمتلك زادا بشريا متكاملا

حسن رمضان

ها قد حان الوقت، موعد مع المجد. محاولة جديدة. ربّما ستحمل معها هذه المرّة الخبر السار للأرجنتينيين ولقائدهم ليو ميسي، بعد خيبة أمل مونديال 2014، وهدف ماريو غوتزه (الغائب عن تشكيلة ألمانيا الحالية في كأس العالم) القاتل في الشوط الإضافي الثاني الذي قتل به أحلام ميسّي. كان هدفاً للنسيان و«مونديالاً» للنسيان بالنسبة الى الأرجنتينيين. وبعد الضربتين الموجعتين المتتاليتين في «كوبا أميركا» أمام المنتخب ذاته، منتخب «لا روخا» تشيلي، ودموع ميسّي في المباراة النهائية، واستسلامه كليّاً للفكرة التي يطارده بها المنتقدون، «لن تحرز لقباً مع منتخب بلادك» واعتزاله اللعب مع المنتخب الوطني، وعودته من جديد الى المنتخب، والخسارة برباعية أمام الألمان أيضاً في جنوب أفريقيا، بعد كل ما حدث في السنوات العشر الأخيرة، نحن أمام انفجار بركان في الأراضي الثلجية. بركان اسمه ليو ميسي.

لا بدّ من ثورة أرجنتينية. كيف لا وهي البلاد التي أنجبت غيفارا. ولكن «شي» رحل. ومثله «الرفيق دييغو»، غيفارا كرة القدم، مارادونا، الذي وبيد إلهية وبمجهود كبير في مونديال 1986 أهدى فيه اللقب الأخير والثاني في تاريخ «أرخنتينا». اليوم سيحمل ليونيل ميسي على كتفيه إرث عظيمي الأرجنتين متحدياً. إرث مارادونا الذي أقرع الأرجنتين وأقرع العالم أجمع وكل محب لكرة القدم، وإرث العزيمة والتضحية والقتال الذي كان لدى غيفارا. لم لا، فهو ميسي، أفضل لاعب في العالم برأي الكثيرين. في روسيا، ستكون المهمة صعبة. على الورق، المنتخب الأرجنتيني يعتبر من أقل المنتخبات التي تمتلك زاداً بشرياً متكاملاً، فإذا استثنينا خط المقدّمة «المرعب»، المتكوّن من ميسي، أغويرو وهيغوايين، وزميل الأخير في يوفنتوس باولو ديبالا، الخطوط المتبقية ليست بقيمة الخط الهجومي. خط وسط مكوّن من ديبالا الذي قدّم موسماً عادياً مع

> **الأرجنتين تمتلك ميسي الأمر الذي يرفع كعب المنتخب الأرجنتيني على بقية المنتخبات**

ناديه ميلان الموسم الماضي، وبانيغا غير الأساسي دائماً في إشبيلية، «ماسكي الصيني»، ولوسيلسو الذي يفتقد الخبرة والمباريات الدولية، كلّها أسماء تجعلك تفكّر مرّتين في حظوظ المنتخب الأرجنتيني في المونديال. مجموعة تضم المنتخب النيجيري «الشاب» والقوي، إضافة إلى المنتخب الكرواتي المتميّز، ومنتخب أيسلندا الذي يتسلّح بعزيمته وطموحه، يمكننا تسمية مجموعة الأرجنتين بالـ«مجموعة الصعبة» نظراً الى المنتخبات المتقاربة المستوى التي فيها. لكن الأرجنتين تمتلك ميسي، الأمر الذي يرفع كعب المنتخب الأرجنتيني على بقية منتخبات المجموعة. فلولا «لا بولغا»، لما كان الـ«ألبي سيليستي» في روسيا اليوم. الهاتريك الذي سجّله أمام المنتخب الإكوادوري أعاد الأمل من جديد إلى الأرجنتينيين، وكانهّم يرددون في مخيّلتهم «نحن لدينا ميسي، من لديكم أنتم؟». في مباراة الإكوادور، المقولة كانت واضحة، إلا أنه في كأس العالم ليست كل المنتخبات «إكوادورية» الأداء وإكوادورية المستوى. ميسي ليس «سوبر هيرو» يمكنه تغيير الأمور وحده دائماً. يجب على من حوله أن يقدّموا أفضل نسخة منهم في روسيا، والكلام هنا عن دي ماريا وأغويرو و«الرجل الذي يختفي في النهائيات»، غونزالو هيغواين.

في مقطع من الفيلم الأرجنتيني «the secret in their eyes»، يقول أحد الممثلين: «الشخص يمكنه تغيير اي شيء، وجهه، منزله، عائلته، صديقته، ديانته، ربّه، ولكنّ هناك امر واحد لا يمكنه تغييره، لا يمكن تغيير شغفه»، في حديث عن شغف الشعب الأرجنتيني بكرة القدم، الأرجنتين وميسي يحتاجون إلى هذا الشغف في كأس العالم، إلى الإيمان بقدرات بلادهم، إلى الصحافة التي تحب الأرجنتين ولا تنتقدها. سنرى هذه المرّة منتخباً أرجنتينياً مختلفاً، منتخب يلعب بروحه قبل قدراته. يلعب من أجل تكرار المجد. حفر النجمة الثالثة على القميص، النجمة الرّوسية، نجمة ليونيل ميسي.

«لا بولغا»

(أ ف ب)

خورخي سامباولي

بعد إصابته القوية التي منعته من أن يحقق حلمه في أن يصبح لاعب كرة قدم، اعتزل خورخي سامباولي لعبة كرة القدم في عمر التاسعة عشرة، على عكس تاريخه كلاعب، برز اسم المدرب الأرجنتيني على الساحة التدريبية تحديداً عندما تسلم مهمة تدريب المنتخب الأحمر، منتخب تشيلي، فسابقاً، وعلى الرغم من تحقيقه ثلاثة ألقاب في الدوري التشيلي، إلا أن وجه القصير الأرجنتيني لم يعرفه العالم سوى بعد تعيينه مدرّباً للمنتخب التشيلي في 2013. حقّق سامباولي برفقة فريق النجم اليكسيس سانشيز لقب «كوبا أميركا» بعد فوزه في النهائي على منتخب بلاده الأرجنتين سنة 2015. بعد هذا الإنجاز، أصبح سامباولي مدرّباً لنادي أشبيلية الإسباني، سنة سيّئة قضاها المدرب الأرجنتيني مع نادي الأندلس، قبل أن يعود من جديد ليصبح مدرّب المنتخبات ولكن هذه المرّة الخيار وقع على بلده الأم. لم يقدّم خورخي ما كان متوقّعاً منه مع الـ«ألبي سيليستي»، فلولا ليو ميسّي لكانت الأرجنتين خارج المونديال اليوم، ولكان سامباولي قد أصبح «كارثة» في تاريخ الكرة الأرجنتينية. سيكون مونديال 2018 بمثابة التحدي الجديد الصعب بالنسبة إلى المدرب، ليثبت جدارته ومكانته في تدريب المنتخب على الرغم من خياراته في التشكيلة باستبعاده لاعبين كان بالإمكان استخدامهم، وفي مقدمهم هداف الدوري الإيطالي ماورو إيكاردي.

أبرز اللاعبين

كانيجيا

كلاوديو كانيجيا هو أحد أفضل المهاجمين الأرجنتينيين في التاريخ. اللاعب الذي انظلم في وجود النجم الأول للمنتخب الأرجنتيني وقائده دييغو مارادونا الذي أخذ الضوء كلّه. هو من مواليد التاسع من شهر كانون الثاني/ يناير 1967 في منطقة هندرسون في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس. شارك مع منتخب بلاده فترة 15 سنة ما بين 1987 و2002، لعب خلال هذه المدّة 50 مباراة سجّل فيها 16 هدفاً. ناديه المحبب من ريفر بلايت بدأ معه مسيرته الكروية قبل أن ينتقل إلى أوروبا وتحديداً إلى «جنة كرة القدم» إيطاليا حيث لعب لعدة فرق، فيرونا ثم أتالانتا وروما. 1994 كانت السنة التي خرج فيها كانيجيا من الدوري الإيطالي متّجهاً نحو البرتغال مع فريق بنفيكا، ليعود من جديد إلى الأرجنتين ولعب مع «البوكا جونيورز»، أنتهت مسيرة كلاوديو في الخليج العربي.

ماريو كيمبيس

ولد النجم الأرجنتيني السابق وأفضل لاعب في 1978 في مدينة «بيل فيل» في الأرجنتين سنة 1954. سجّل مع منتخب بلاده 20 هدفاً في 43 مشاركة له مع الـ«ألبي سيليستي». حصل على جائزة أفضل لاعب في العالم بالإضافة إلى لقب هدّاف مونديال 1978، حيث حقق لقب كأس العالم في السنة ذاتها مع الأرجنتين بعد فوزهم في النهائي على المنتخب الهولندي الذي افتقد كرويف بسبب الإصابة. قضى المهاجم الأرجنتيني أكبر فترة له مع نادي فالنسيا الإسباني، حيث لعب برفقة «الخفافيش» 142 مباراة، سجّل فيها 95 هدفاً. فاز مع الفريق الإسباني ببطولة كأس الكؤوس الأوروبية موسم 1979-1980 بالإضافة إلى كأس السوبر الأوروبي في السنة نفسها. كان اسم كيمبس ضمن قائمة أفضل 100 لاعب في تاريخ كرة القدم التي وضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا».

أبرز المستبعدين

عندما يكون كل مونديال على الأبواب، يبدأ مدرّبو المنتخبات بوضع تشكيلاتهم التي سيعتمدون عليها في كأس العالم، ومع تشكيلة منتخب، دائماً ما يكون هناك لاعبون استبعدوا من التشكيلة لأسباب «تكتيكية». هذه الأسباب تكون بمثابة «المخرج» الذي يستعمله المدربون لتبرير فعلتهم. خورخي سامباولي، مدرب المنتخب الأرجنتيني استبعد من تشكيلته مهاجم نادي إنتر ميلانو الإيطالي، ماورو إيكاردي، الأخير، تقاسم لقب الهدّاف مع شيرو إيموبيلي مهاجم لازيو بـ 29 هدفاً لكل منهما، ومع ذلك لم يحالفه الحظ في أن يقنع «الأصلع الأرجنتيني» في أن يكون له مكان في روسيا. لاعب آخر، من أفضل اللاعبين الواعدين في خط الوسط، لياندرو باريديس، لاعب زينيت الروسي ولاعب روما وإيمبولي السابق، لم يجد لنفسه مكاناً بين مقاعد الطائرة الأرجنتينية الذاهبة إلى روسيا. إيريك لاميلا، على الرّغم من تقديمه أداءً جيداً مع فريقه توتنهام في الآونة الأخيرة، إلا أنه لقي مصير زملائه بعدم استدعائه هو الآخر للمنتخب الأرجنتيني. حكاية الاستدعاء، ظالة دائماً، فلولا «العيب والحياء»، لكان سامباولي سيقدم على إنهاء حلم باولو ديبالا أيضاً، إذ لم يستدعه إلى المباريات الوديّة التحضيرية، لكنه في النهاية رضخ لقيمة ولما يقدّمه نجم يوفنتوس في الدوري.

جدول المباريات

6/16	الأرجنتين x أيسلندا	4:00
6/21	الأرجنتين x كرواتيا	9:00
6/26	نيجيريا x الأرجنتين	9:00

«تانغو إيتاليانو»

روحُ إيطاليا في جسدِ الأرجنتين

لطالما كانت الأندية الإيطالية معروفة بكثرة تعاقداتها مع الأرجنتينيين، ولا تزال من الماضي البعيد حتى الآن، البلد الثاني لأبناء «التانغو»، مؤكدين على تمسكهم بها في الدوري الإيطالي، بعيدين عنها في المنتخب. يحملون جنسيتها، وينتمون إليها في جذورهم، فيذهبون إليها أكثر من بقية الدول. وللجذور قصة طويلة في الأحياء الفقيرة

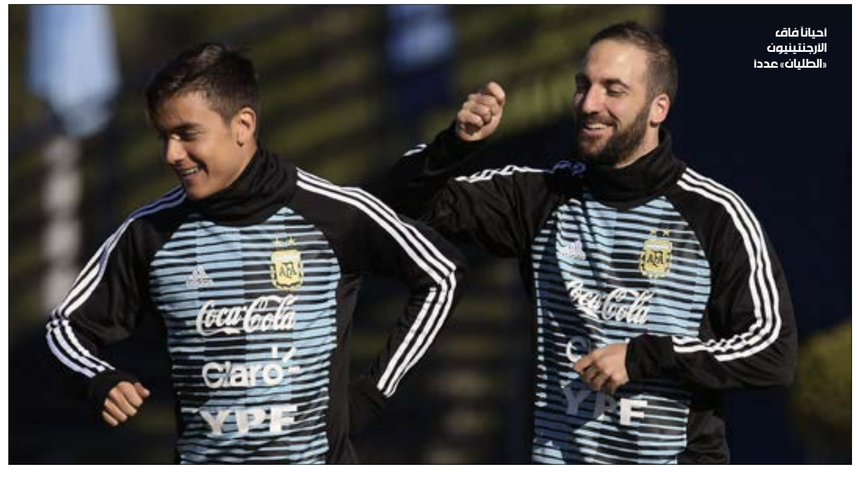

أحيانا فاق الأرجنتينيون «الطليان» عددا

ياسمين عبيد

بدهشة ندخل إلى حي «لا بوكا» الأرجنتيني. الحي الفقير الذي حطّ فيه المهاجرون الإيطاليون والإسبان رحالهم في بداية القرن الماضي، وحولوه الى «أعجوبة فنية»، تنتشر في الحي الموسيقى الصاخبة وصور نجم الكرة الأرجنتيني مارادونا الذي تلقى تدريباته في أول ملعب كرة قدم أنشئ في الأرجنتين. هنا في «لا بوكا»، لم تقف إنجازات الإيطاليين في «بلاد الفضة» عند هذا الحدّ، ففي 3 نيسان/ أبريل 1905، شهد هذا الحي تأسيس نادي «أتلتيكو بوكا جونيورز»، على يد خمسة من المهاجرين الإيطاليين، واستطاع الصعود إلى دوري الدرجة الأولى عام 1913. وها هو اليوم يملك شعبية جماهيرية كبيرة وإنجازات محلية وقارية ودولية، إضافة إلى لاعبين عالميين، ما جعله الفريق الأكثر نجاحاً في أميركا اللاتينية على مدى سنوات عديدة. من هنا البداية من فريق الشعب: بوكا جونيورز. حسب آخر الإحصاءات، يوجد نحو 25 مليون أرجنتيني لديهم أصول إيطالية. وهذه نسبة كبيرة، فهي تمثل 62,5% من الشعب هناك. ينعكس هذا بوضوح على كرة القدم. خرج نجوم يمتلكون كلا الجنسيتين، ومنهم من فضل ارتداء قميص إيطاليا، والآخر فضل التانغو.

إيطاليا مهد النجوم

حين نتحدث عن عظماء الكرة الأرجنتينية لا بد من أن نذكر اسم «دييغو أرماندو مارادونا»، الاسم الذي تعرفه نابولي ويعرفه العالم. علاقة مارادونا تكفي لتختصر القصة ما بين الشعبين. لعب مارادونا لنابولي منذ 1984 حتى 1991. حقق لقب الدوري الإيطالي وكأس الاتحاد الأوروبي والكأس السوبر الإيطالية. وفي مكان بعيد، في الشمال، حصة كبيرة للأرجنتين. لطالما حقق انتر ميلانو الإيطالي الألقاب والبطولات مع اللاعبين القادمين من الأرجنتين. نجوم النيراتزوري غالباً ما يقودهم أرجنتيني إلى منصات التتويج. المفارقة أن أبرز لاعبي إنتر ميلانو على الأطلاق كان برازيلياً، وهو الظاهرة رونالدو. لكن من الأسطورة زانيتي، مروراً بالمهاجم كريسبو والمهاجم الآخر ديغو ميليتو ومسمار خطي الوسط كامبياسو وفيرون وقلب الأسد والتر صامويل والمدافعين الآخرين بورديسيو وكامبانيارو والمهاجم كرزو، وأخيراً إيكاردي، كل هؤلاء تألقوا بقميص أنتر ميلانو. قبل أعوام قليلة حصلت مذبحة في فريق بورجوازية الشمال الإيطالي، عندما خرج خمسة أرجنتينيين دفعة واحدة. إلا أن ذلك لم يزل اللمسة الأرجنتينية من هناك، ومن إيطاليا عموماً. هكذا فاق الأرجنتينيون «الطليان» عدداً. في «روسو-أزوري»، النادي السرديني، وفي موسم 2011 ـ 2012 مثلاً، كان كاتانيا الجنوبي يلعب بتشكيلة فيها 10 أرجنتينيين من أصل 11 لاعباً. وكان في الفريق 14 لاعباً جاهزين للمشاركة. نجوم الأرجنتين يتألقون في الدوري الإيطالي، كانوا ولا يزالون من أبرز المنافسين على لقب هدّاف «الكالتشيو»، بعدما فرضوا حضورهم في لائحة الهدافين مع فرق متعددة في «السيري أ». مارورو إيكاردي هو هداف هذا الموسم. بعده يأتي باولو ديبالا وهيغواين من اليوفي، وكلاهما أرجنتيني أيضاً. لا يخترق اللائحة إلا شيرو إيموبيلي. هيغواين سيكون بالمونديال الروسي مع المنتخب، إلى جانب ديبالا، وكذلك بيليا الذي يلعب في ميلان. ولكن إن عدنا إلى الأصول، كان يمكننا أن نراهم في منتخب آخر: إيطاليا.

> صحيح أن ميسي يلعب في صفوف المنتخب الأرجنتيني وأنه ميسي لكنه ذو أصول إيطالية أيضاً

دائماً ما تُشكّل منتخب إيطاليا من لاعبين ولدوا داخل هذا البلد الذي قدّم الكثير من الأسماء الرنانة لعالم كرة القدم على مرّ التاريخ، مثل روبرتو باجيو، باولو مالديني، باولو روسي، وفرانشيسكو توتي وجانلويجي بوفون وآخرين، لكن قلّة من اللاعبين الذين ارتدوا قميص الأتزوري ولدوا خارج مساحة القارة الأوروبية العجوز، ولدوا في بلاد الفضة. مارورو جيرمان كامورانيزي سيرا، ولد بمدينة تاندل الأرجنتينية، وانضم لإيطاليا في 2003 واستمر في الدفاع عن ألوان إيطاليا حتى 2010. سجّل 4 أهداف في 55 لقاء، كما كان (الأرجنتيني) الوحيد الذي توّج بكأس العالم 2006 مع إيطاليا. كذلك، يحضر المهاجم الإيطالي بابلو دانييل أوزفالدو، الذي انضم للمنتخب الإيطالي في 2011، وخاض 14 مباراة سجل خلالها 4 أهداف.

وفي 1989 أنجبت مدينة تانتي في كوردوبا الأرجنتينية اللاعب فرانكو دارميان فاسكيز. مَثل إيطاليا منذ عام 2015 في لقاءين فقط، وأيضاً المدافع الإيطالي غابرييل ميخاندرو بالتيا الذي كان لقاؤه الدولي الأول مع الأزوري في 2014، شارك في 3 مباريات، ومثّل منتخب الأرجنتين تحت 20 عاماً.

والأهم من ذلك كله، ميسي. صحيح أن ميسي يلعب في صفوف المنتخب الأرجنتيني، وأنه ميسي، لكنه ذو أصول إيطالية أيضاً. وُلد في «روزاريو» في محافظة «سانتا» الأرجنتينية، بعدما هاجرت عائلة والده من مدينة أنكونا في إيطاليا إلى الأرجنتين في 1883. في آذار/ مارس الماضي شهدت قائمة التانغو في مواجهة أيطاليا (مباراة ودية لُعبت في مانشستر) حضور ليونيل ميسي، لكنه لم يشارك بسبب الإصابة. غالباً ما يطرح سؤال حول ما إذا كان أن يلعب ميسي في صفوف إيطاليا يوماً ما، ويطرح بكثرة حديثاً مع التعثر اللافت للمنتخب الأرجنتيني والذي يضم لاعبين أغلبهم من أصول إيطالية. لا يوجد أي معلومات تشير إلى أي محاولة من الاتحاد الإيطالي لكرة القدم لإقناع ميسي لتمثيل الأتزوري عندما كان صغيراً، وذلك بالرغم من صراع الإسبان والأرجنتينيين للحصول على خدماته في ذلك الوقت. السؤال يبقى كيف أهدرت إيطاليا «فرصة العمر»؟ الإجابة ربما لا تكون صعبة. ميسي نفسه أراد الأرجنتين، أراد طفولته، وأن يرث مارادونا. نجم اليوفي الحالي باولو ديبالا وُضع أمام اختيار لتمثيل أحد المنتخبين، بالإضافة إلى بولندا التي يحمل جنسيتها أيضاً، لكنه فضّل الدفاع عن قميص التانغو. في تصريح سابق له لجريدة «لا ريبوليكا» قال نجم السيدة العجوز «أشعر بانني أرجنتيني بنسبة 100%، رغم أنني أبدو أجنبياً بهذه العيون الباهتة»، وتابع ممازحاً: «عندما كان عليّ الاختيار لم أتردد، لم أضع أمامي أي حسابات، كنت أعلم بأنني لن أواجه أي منافسة في إيطاليا أو بولندا، لكنني أردت اللعب للأرجنتين من دون طرح أي أسئلة أو التفكير في جوانب أخرى». ديبالا، هو الآخر، أراد أن يرث ميسي. بدوره، مارورو إيكاردي، المهاجم «غير المحبوب» في إيطاليا، رغم براعته، يحمل الجنسية الإيطالية إلى جانب الأرجنتينية، لكنه فضّل الأرجنتين. وها هو ساميا باولي يردّ له التحية على أفضل نحو، باستبعاده من التشكيلة الذاهبة إلى روسيا، على عكس صاحب الأصول الإيطالية الآخر، دي ماريا، الذي سيكون حاضراً إلى جانب الكبير ليونيل ميسي.

حرب المواهب في العالم، بين الأرجنتين والبرازيل، تميل في النهاية لمصلحة البرازيليين، إلى حد ما. ولكن، كان السبب في التميّز الأرجنتيني بإيطاليا هو الجذور. العلاقة التاريخية بين الساقية والنهر، أو بين الدم والجسد: الأرجنتين وإيطاليا.

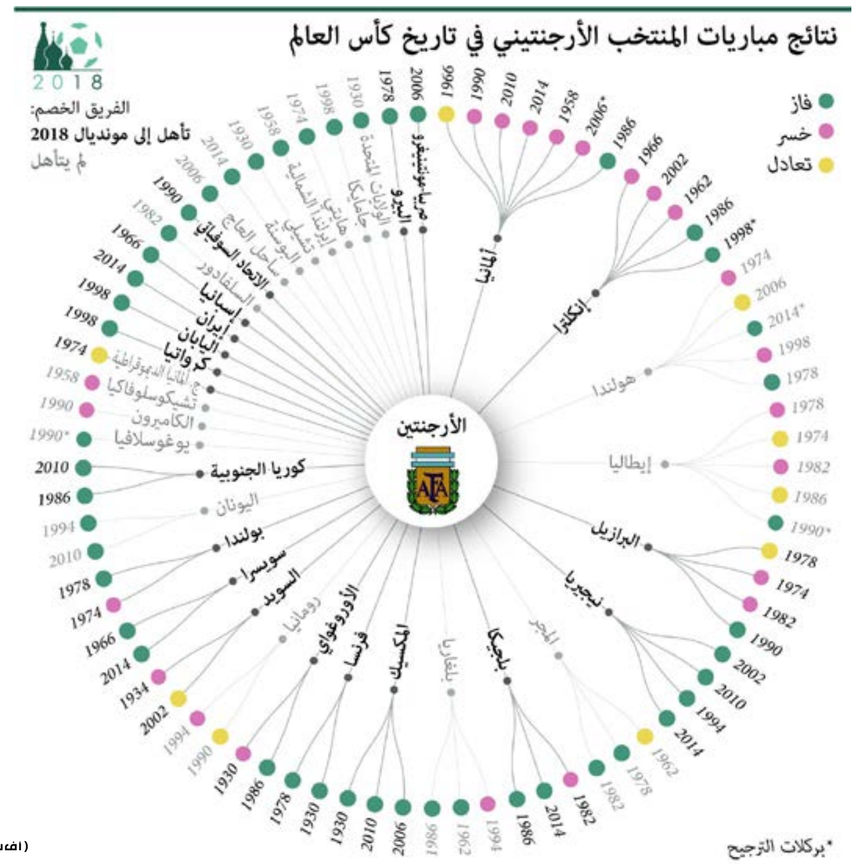

(أ ف ب)

«إيغليزيا مارادونيانا»
«لو تعلمون ما الذي فاتكم»

«دييغو، لم أُشاهد زوجي يبكي في حياته إلّا ثلاث مرّات. الأولى عندما أنجبت ابني ناتشو. الثانية عندما سجَّلتَ الهدف الثاني على إنكلترا. والثالثة عندما استُبعدتَ من كأس العالم 1994 بسبب المخدرات. الآن، أنا متأكّدة بأن دماء زوجي ما زالت تَتَدفّق بسببك، كلّ الانفعالات التي تهُزّه أنتِ وراءها. لم يبك من أجلي، لكنه بكى من أجلك، ولأنّه يصلي من أجلك، قرّر إشعال شمعتين، وأنا سأفعل الشيء نفسَه وسأجعل ذلك السكون العظيم الذي يصيبه كلما فكّر بمرضك بأن يدخل إليّ. سأتأمّل مثله على الرغم من أنّك لستِ قديساً أحترمه. أعترف بأنّك أثرت غضبي عدة مرّات بغرورك و قذارةِ لسانك، وأعترف بأنني لا أفهمُ الكثير من كرةِ القدم و لا أريد أن أفهم، لكنْ هنالك أمور تجعلني أصلّي لك في كل مساء، ولها علاقة مباشرة بشخصيّتك. فهل تعرف لماذا أصلّي؟ الأمر واضحٌ جِدّاً. فعندما مرت علينا تلك الأيّام التي لم نجد فيها شيئاً نقتات به، أدخلت الفرحة إلى قلوبنا. كانت تلك أيّام الرئيس راوول حيث عَمّت الفوضى في البلاد في عهده، وكنّا نجوع أكثر من أيّ وقتٍ مضى. كان الشتاء قاسياً، وكان طعامنا القليل هو نفسه الذي نُفطر ونتعشى به. لكن الفوز بكأس العالم كان هدية من السماء خفّفت عنّا المعاناة، وكنت أنت السبب في إدخال الفرحة إلى عائلتي. عندما أسأل زوجي وابني عن ذكرياتهما في ذلك العام، لا يذكران إلا اسمك ويتحدثان عنك بسعادة غامرة وعينين دامعتين، فهما نسيا الجوع والألم الذي عانيناه ذلك العام. يجرحني أحياناً بأنّ باقي دول العالم تظن أنّنا بسطاء وسذّج، لكنني أشرح لهم بأننا لا نصلي لذلك الثرثار الذي يملأه الغرور، بل نصلّي لأجل لحظات الفرح القليلة التي عاشتها البلاد في العشرين عاماً الماضية. عندما منعوك من اللعب في كأس العالم بسبب المخدرات، مشيت في الشوارع وأقسم لك بحياة أبنائي الثلاثة، لم أر يوماً العالم يبكي من حولي كما فعل في ذلك اليوم، لقد كان الناس يجرّون أقدامهم الثقيلة خَلفهم في الشوارع والدموع تتساقط في صمت رهيب، بلادنا التي نُحب أصيبت بالشلل، وقلت في نفسي أي شعب نحن، ويومها شعرت بالفخر لأنّ دماء كهذه تجري في عروقي أيضاً. لقد منحت بوجودك في الحياة شعباً حزيناً بعض السعادة، فلماذا لا أبكي وأصلّي لأجلك».

لم ينشف الارجنتينيون كنيسة لميسي بعد

حسينة سقور

هذه الرسالة أرسلتها سيّدة أرجنتينيّة إلى دييغو أرماندو مارادونا بعد مونديال 1994، وهو العام الذي تَمّ خلاله إبعاد الأسطورة الأرجنتينيّة عن نهائيات كأس العالم التي استضافتها الولايات المتحدة الأميركيّة بسبب تعاطيه المخدرات. ربما توضح هذه الرسالة قليلاً من هو مارادونا، وماذا يعني لشعب الأرجنتين. دييغو هو دييغو. لا يشبه أحداً. جاء من مدينة لانوس جنوبي بيونس آيرس في الأرجنتين ليسيطر على أوروبا. لم يتقبّل الأوروبيّون في عام 1982 كيف أنّ أرجنتينيّاً من جنوب الكرة الأرضيّة يتفوّق على أهل الشمال. حرّك الفتى الأرجنتيني النّزعة الاستعماريّة الكامنة داخل الأوروبيين، فكان دائماً يتعرّض للمخاشنة في مبارياته في الدوري الإسباني، حتى إنّه في إحدى المباريات ضد أتلتيك بيلباو «نادي إقليم الباسك» تعرّض لكسر في الكاحل بعد عرقلة من قبل الإسباني أندوني غويكوتكسيا. كادت تلك الحادثة أن تضع حدّاً لمسيرته الكرويّة. وفي إحدى المرّات، بقي على رصيف برشلونة مدّة ربع ساعة وهو متعرّض لإصابة في قدمه، حيث لم يتم السماح لسيارة الإسعاف بأن تقلّه إلى المستشفى. تعرّض دييغو للكثير من «الاضطهاد» في إسبانيا. حصلت مع مارادونا خلافات متكررة مع إدارة برشلونة، وخاصة مع رئيس النادي حينها خوسيه لويس نونيز، ليصير في عام 1984 خارج النادي الكاتالوني. يقول الأرجنتيني عن تجربته في برشلونة، «كانت فترة صعبة، مظلمة، ومعقدة. قبل برشلونة، كنت ألعب كرة القدم باستمتاع، لكن ما عشته هناك لم يكن كرة قدم أو رياضة، وصل الأمر إلى توجيه الضربات إلى فمي ووجهي».

من خارج التوقعات، اختار الأرجنتيني نادي الجنوب الإيطالي ليكون وجهته الثانية في 1984 وبقي هناك حتى عام 1991. اختار مارادونا مدينة الجنوب وهي اختارته، فهو يشبه أهلها وهم يشبهونه. جميعهم تعرّضوا للاضطهاد ومحاولات الكسر من أبناء الشمال مدّعي التفوّق. وصل دييغو إلى نابولي وفي فكره ريشة، رسم أحلام الفقراء من خلال كرة القدم، وهم رسموا صوره على جدران منازلهم، وفي الأزقة الضيقة في مدينة الشمس. جلب دييغو بطولة الدوري لأبناء الجنوب في موسمي 1986-1987، و1989-1990، وكأس إيطاليا عام 1987، وكانت أم الإنجازات الفوز بكأس الاتحاد الأوروبي في عام 1989 وكأس السوبر الإيطالي عام 1990. قبل انتقاله من برشلونة إلى نابولي، قال جيامبيرو بونيبيرتي رئيس نادي يوفنتوس السابق إنّ «مارادونا لديه جسد هزيل، لا يصلح للعب ليوفنتوس، ولا يمكنه أن يصل الى مكانة مرموقة في اللعبة». وبعد سنوات عاقبه ابن الأرجنتين على كلماته. ردّ اعتبار أبناء الجنوب الإيطالي ضدّ الشمال المتغطرس.

حقّق الأرجنتيني أحلام نابولي، فبعد تتويجهم بالدوري الإيطالي، توجّهوا إلى المقابر وهم يحملون لافتات لمن هم في القبور وكتبوا عليها «لو تعلمون ما الذي فاتكم»، في إشارة إلى تحقيق اللقب وعودة الأمجاد. إنّها نابولي مدينة مارادونا التي تشبهه، هما متشابهان في كل شيء حتى في الأحلام. المدن أوطان ومساحات فرح، ونابولي كانت وطن مارادونا، ومساحة الفرح التي حقّق فيها الإنجازات.

ستة مواسم مع نابولي، كان خلالها مارادونا يصنع المجد أيضاً مع المنتخب الأرجنتيني، فقاده إلى إحراز لقب كأس العالم في عام 1986 في المكسيك على حساب ألمانيا الغربيّة، وفي تلك الكأس صنع مارادونا المستحيل، وسجّل هدفيه الأسطوريين في مباراة إنكلترا في ربع النهائي، وكان أحد هؤلاء الهدفين بيده اليسرى، وقال حينها إنها يده ويد الله التي سجّلت الهدف. كان ذلك الفوز على إنكلترا بمثابة الثأر للأرجنتينيين من الإنكليز بعد سنوات على جرائم البريطانيين في جزر الفوكلاند إبّان الاستعمار. انتصر مارادونا لوطنه، أعاد الاعتبار للأرجنتين بيد الله وليس بيده. بطولات نابولي وكأس العالم 1986 ووصافة مونديال 1990 كانت كفيلة بولادة الكنيسة المارادونيّة. الكنيسة التي اسّستها مجموعة من عشاق مارادونا في عام 1998 بمدينة روزاريو هي لعبادة مارادونا، الذي وهب السعادة لشعب بكامله، فبات نحو 200 ألف شخص ينتسبون للكنيسة المارادونيّة ويعبدون ابن مدينة لانوس القريبة من بيونس آيرس، صانع المجد للشعب الأرجنتيني. للكنيسة المارادونيّة صلاة خاصّة بها، كصلاة المسلمين والمسيحيين «دييغو الذي في الملاعب.. لتتقدس يدك اليسرى، لتجلب لنا سحرك. لتكن أهدافك مخلدة كما في السماء كذلك على الأرض، أعطنا بعض السحر كل يوم، اغفر للإنكليز كما غفرنا لمافيا نابولي، لا تسقط في التسلل ولتحررنا من هافيلانج وبيليه... دييغو». وكما في المسيحيّة كذلك في الكنيسة المارادونيّة، هناك وصايا عشر وهي «لا تدنس الكرة - احب كرة القدم أكثر من أي شيء - أعلن حبّك غير المشروط لدييغو ولجمال كرة القدم - دافع عن ألوان قميص الأرجنتين - بشّر بمعجزات دييغو في جميع أنحاء الأرض. كرّم الأماكن التي لعب بها وقمصانه المقدسة. لا تشهر اسم دييغو عضو في فريق فقط - اتبع وانشر تعاليم الكنيسة المارادونية - اجعل دييغو هو اسمك الأوسط - أطلق اسم دييغو على مولودك الأول».

ما تقرأونه ليس جنوناً. إنّها الشعوب الباحثة عن مخلّص، عن ملهم، يخرجهم من المآسي التي تعرّضوا لها والخيبات والهزائم، إلى الانتصارات والفرح. إنّها كنيسة مارادونا، كنيسة المخلّص بالنسبة الى الأرجنتينيين. ما حصل مع مارادونا لا يحصل مع أي لاعب آخر. بيليه ليس معبود البرازيليين، ولا حتى رونالدو ولويس نازاريو دي ليما، كما أن ميسي لم يرتقِ بعد ليصل إلى مصاف مارادونا، ولم ينشئ الأرجنتينيون له كنيسة. مارادونا هو مارادونا لا شريك له عند الأرجنتينيين. إنه كرة القدم ومعبود الجماهير الحقيقي. محقق الأحلام والمخلّص.

اللعنة على الفيفا

دائماً ما كان مارادونا يهاجم الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، وربما كان الوحيد الذي يملك الجرأة على فعل ذلك. كان مارادونا يعتبر أنّ الفيفا مؤسسة فاسدة، وتنحاز لمصلحة الأندية والمنتخبات الغنيّة على حساب الفقراء. دائما ما كان يهاجم رئيس الاتحاد الدولي جين ماري فاوستن غوديفروید دي هافيلانج، المعروف بـ«جواو هافيلانج»، والذي ترأس الاتحاد الدولي منذ 1974 حتى 1998. ولا شكّ أن مارادونا تعرّض للكثير من المضايقات من قبل الفيفا، حتى إنّ خسارة كأس العالم أمام ألمانيا في عام 1990 مشكوك في صحتها بعد ركلة جزاء غير صحيحة، وقيل حينها إنّ الفيفا لم تُرد أن يفوز مارادونا بلقب كأس العالم. وما لم يعجب النظام العالمي، كان علاقة مارادونا المميّزة مع كوبا والرئيس كاسترو، الذي قدّم الدعم الكبير للاعب الأرجنتيني، وقدّم له العلاج عندما كان بحاجة إلى ذلك.

جاء من مدينة لانوس جنوبي بيونس ايرس في الارجنتين ليسيطر على اوروبا

الخروج من نابولي

المسيرة المضيئة لمارادونا مع نابولي الإيطالي، نغّصتها المخدرات. فتقول المعلومات التي نُشرت في الصحافة الدوليّة إنه عندما أراد مارادونا الخروج من نابولي، لفقت له المافيا قضايا المخدرات والتي أدّت مع الوقت في بداية التسعينيات إلى نهاية مسيرته باكراً. حتى إنه تعرّض للكثير من الوعكات الصحيّة بعد عام 1995، وحتى الآن لا يزال يعاني من الوزن الزائد، وغالباً ما يذهب للعلاج في كوبا. لعب مع المنتخب 91 مباراة، سجّل فيها 31 هدفاً.

السنوات	النادي	لعب
1976–1981	أرجنتينوس جونيورز	167
1981–1982	بوكا جونيورز	40
1982–1984	برشلونة	36
1984–1991	نابولي	188
1992–1993	إشبيلية	26
1993–1994	نيولز أولد بويز	5
1995–1997	بوكا جونيورز	30

(ارشيف)

4
سجل كانيجيا 4 أهداف مع منتخب الأرجنتين في المونديال، أما رصيده بالمجمل معه فهو 16 هدفاً

50
لعب كانيجيا خلال مسيرته مع منتخب الأرجنتين 50 مباراة وقد اكتفى فيها بلقب «كوبا أميركا» عام 1991

10,7
كان كانيجيا يتميز بسرعته الكبيرة. قبل مسيرته في كرة القدم شارك في ألعاب القوى وقطع مسافة 100 متر في 10,7 ثانية

كانيجيا
الذي رفض أن يقصّ شعره

لا يمكن أن تذكر الأسطورة دييغو مارادونا في مونديال 1990 في إيطاليا دون أن تذكر كلاوديو كانيجيا. الاثنان شكّلا ثنائياً رائعاً في تلك البطولة التي وصلت فيها الأرجنتين إلى المباراة النهائية وخسرتها أمام ألمانيا. هذه الثنائية يمكن اختصارها بلقطة واحدة فقط وهي كرة مارادونا الرائعة التي مررها في مباراة الدور الثاني أمام البرازيل لكانيجيا الذي تخطى الحارس كلاوديو تافاريل ببراعة وسدد في الشباك، ليُنهي مشوار «السيليساو» في البطولة. ذلك الهدف وصفه كانيجيا لاحقاً بالأفضل في مسيرته. كانيجيا سيعود ليتألق مجدداً في المباراة أمام إيطاليا صاحبة الضيافة في نصف النهائي عندما سجل هدف التعادل وقاد المباراة لركلات الترجيح التي ابتسمت للأرجنتينيين. لكن ابتسامة كانيجيا لم تكن كاملة، إذ إنه تلقّى حينها بطاقة صفراء بسبب لمسه الكرة بيده كانت كفيلة بإبعاده عن النهائي. تأثر «ألبيسيليستي» طبعاً بغيابه، وبقي هذا النهائي الحسرة الكبرى في مسيرته. بعد تلك البطولة سيوجد كانيجيا، أو «العصفور» كما لُقب، في مونديال 1994 في الولايات المتحدة حيث شكّل ثنائياً مع غابريال باتيستوتا هذه المرة ومن ورائهما مارادونا قبل إيقافه لتعاطي المنشطات، وقد سجل هدفين في المباراة الثانية أمام نيجيريا لكنه تعرّض لإصابة أبعدته عن باقي المباريات. إنها الحسرة مجدداً، إذ إن كانيجيا سيشاهد من مقعد البدلاء خروج الأرجنتين، التي كانت مرشّحة للقب، من الدور الثاني أمام رومانيا جورجي هاجي. ثنائية كانيجيا مع «باتيغول» لن يُكتب لها أن تحضر في مونديال 1998 في فرنسا، ذلك أن دانيال باساريلا، الذي تسلم تدريب «ألبيسيليستي» وقتها، استبعد كانيجيا بسبب رفض الأخير قصّ شعره الطويل على غرار باقي زملائه. أما حضوره الأخير في كأس العالم فكان للنسيان في مونديال 2002 في كوريا الجنوبية واليابان تماماً كما مشاركة الأرجنتين في تلك البطولة، حيث لازم مقعد البدلاء وهو يشاهد خروج «ألبيسيليستي» من دور المجموعات.

يمكن القول إن كانيجيا عرف شهرته من مونديال 1990 دون تحقيق اللقب، لكن، من يعلم، فإنه كان باستطاعته الوصول إلى المجد إلى جانب «باتيغول» في مونديال 1998، لكنه فضّل أن يُبقي شعره منسدلاً على كتفَيه على أن يرفع، ربما، كأس العالم!

سيرة ذاتية

سنوات اللاعب في فرق لعب فيها

السنوات	الفريق	المشاركات	الأهداف
1995-1994	كان	49	2
1996-1995	ميلان	2	0
2005-1996	آرسنال	279	29
2006-2005	يوفنتوس	31	5
2010-2006	إنتر ميلانو	67	6
2011-2010	مان سيتي	28	3

حل العدد السابق: تياغو موتا

«لقد سجلت الهدف: جزء منه بيد الربّ، والجزء الآخر بيد مارادونا».
(مارادونا)

من هو؟

حل العدد السابق: الاخوان بواتينغ

الإثنين 4 حزيران 2018 العدد 11
lundi 4 juin 2018 nº11

الأخبار
رأس المال
ملحق إقتصادي أسبوعي

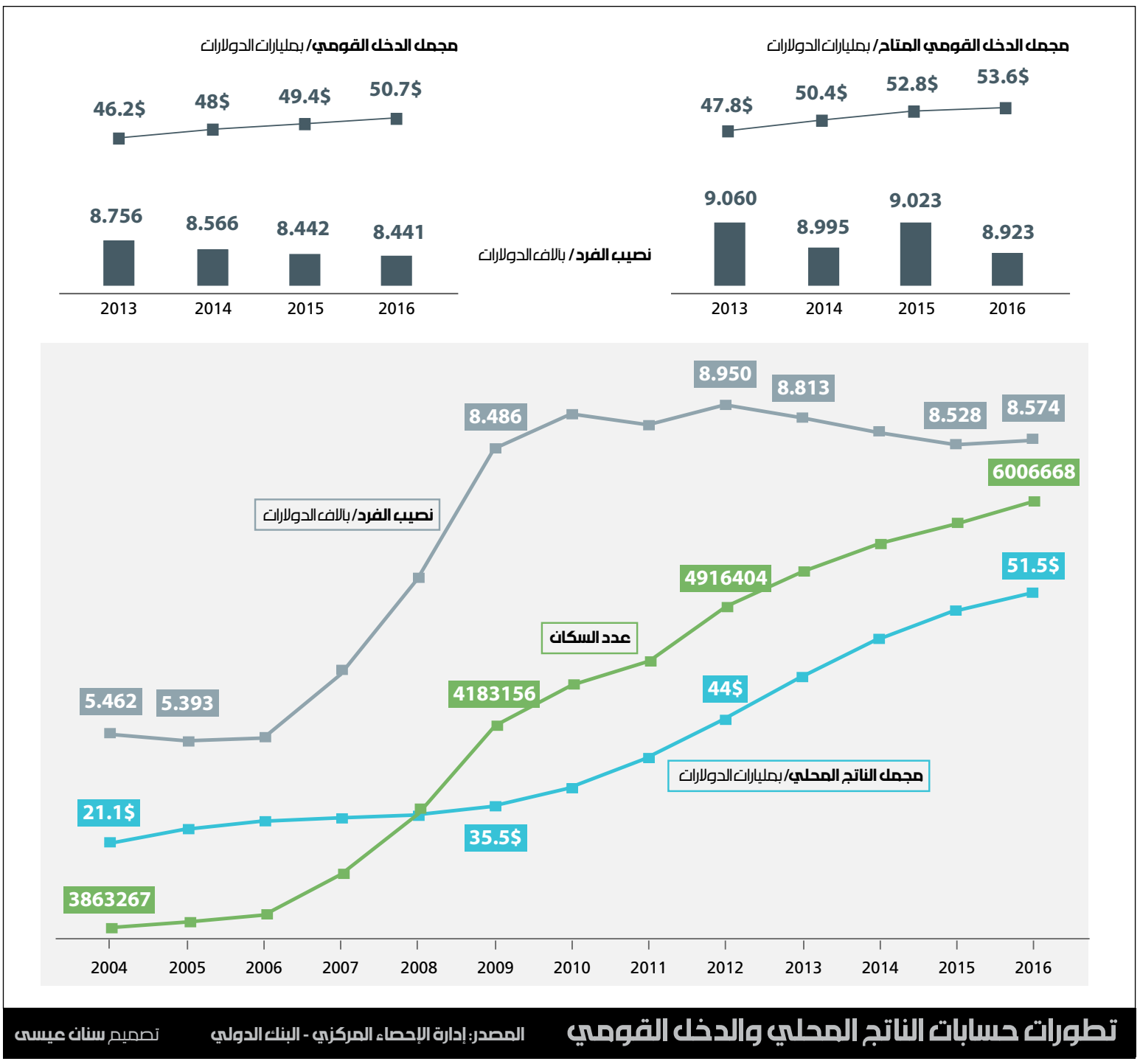

تطورات حسابات الناتج المحلي والدخل القومي — المصدر: إدارة الإحصاء المركزي - البنك الدولي — تصميم سنان عيسى

الدخل يكبر ونصيب الفرد يتقلّص

منذ عام 2010، يتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في لبنان باطراد. ووفق حسابات خاصة، تراجع هذا «النصيب» من 8756 دولاراً في عام 2013 إلى 8441 دولاراً في عام 2016. أي إنه خسر 315 دولاراً في أربع سنوات. وهذا يؤشّر إلى انخفاض الدخل المحلي المُتاح للاستهلاك والادّخار قياساً إلى عدد السكان. علماً أن هذا المؤشّر لا يُعبّر بأي حال عن توزّع الدخل ومستوى اللامساواة الاقتصادية

محمد زبيب

ماذا يعني تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؟

في أي مجتمع رأسمالي، ينقسم السكان إلى ثلاث فئات رئيسة، الذين يعيشون من أجورهم أو من أرباحهم أو من ريوعهم. طبعاً، تتشعّب ضمن هذه الفئات مراتب وشرائح كثيرة، تتداخل وتتفاعل وتتصارع وتفرض السياسات وتُعيّن السلطات، وتشبك العلاقات في الداخل ومع الخارج. وفي الحصيلة، تُسمّى هذه العملية المُعقّدة والواسعة «الاقتصاد»، وهي تنتج دخلاً سنوياً، يجرى توزيعه على السكّان، وفق حصة كلّ فئة منهم وموقعها.

في المبدأ، يُفترض أن يكون هذا الدخل المُحقّق كافياً، أولاً، لإعالة جميع السكّان، وكافياً أيضاً للاستثمار في رفاهيتهم وحمايتهم. وبالتالي، يرى أتباع الاقتصاد الشائع أنه من البديهي اعتبار متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشّراً على الرفاهية أو عدمها، فإذا ارتفع، هذا معناه أن مستوى الرفاهية ارتفع أيضاً وبات مستوى المعيشة أفضل، والعكس صحيح.

يعتبر البنك الدولي أن المقياس الأكثر تحديداً للتنمية الاقتصادية، هو الذي يقيس نصيب الفرد من «الدخل القومي الإجمالي» (GNI). فهذا المقياس، برأيه، يُعبّر عن قيمة الدخل الفعلي الذي حقّقه جميع المنتجين في البلد، بعد حسم صافي الدخل الأولي الذي حصل عليه غير المقيمين من الاقتصاد المحلي (كتعويضات الموظفين والدخل العقاري والفوائد وعائدات الأسهم والملكيات الأخرى). انطلاقاً من هذا المقياس، عمد البنك الدولي طيلة 50 عاماً إلى تصنيف البلدان وفق مستويات الدخل تبعاً لتقديرين فقط: تعداد السكّان ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ووفق آخر تصنيف، توزّعت بلدان العالم على 4 مجموعات، على الشكل التالي:

■ مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، التي يقلّ فيها نصيب الفرد عن 1005 دولارات سنوياً. وتضمّ هذه المجموعة 31 دولة.

■ مجموعة الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، التي يتراوح نصيب الفرد فيها بين 1006 دولارات و3955 دولاراً، وتضمّ هذه الشريحة 53 دولة.

■ مجموعة الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، التي يتراوح نصيب الفرد فيها بين 3956 دولاراً و12235 دولاراً، وتضمّ 56 دولة، من بينها لبنان.

■ مجموعة البلدان المرتفعة الدخل، التي يفوق فيها نصيب الفرد 12236 دولاراً، وتضمّ 78 دولة.

منذ عام 2010، يتّجه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في لبنان نزولاً، وهو تراجع من 8756 دولاراً في عام 2013 إلى 8441 دولاراً في عام 2016، وخسر نحو 315 دولاراً من قيمته في أربع سنوات فقط. يدلّ ذلك بوضوح إلى ضعف عوامل الإنتاج المحلية وعجزها عن استيعاب الزيادة السكّانية والتغييرات الخارجية شديدة التأثير في الاقتصاد اللبناني.

تمّ احتساب نصيب الفرد بالاستناد إلى تقديرات البنك الدولي لتطوّر عدد السكّان، الذي ارتفع من 4,3 مليون نسمة في عام 2010 إلى 6 ملايين نسمة في عام 2016، نتيجة تدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان. في حين تم الاستناد إلى تقديرات إدارة الإحصاء المركزي للدخل القومي الإجمالي، الذي ارتفع 9,7% بين عامي 2013 و2016. (ماذا تخبرنا الحسابات القومية لعام 2016؟ - ص. 4)

تتزايد الدراسات التي تؤكّد حدّة اللامساواة في توزيع الدخل في لبنان، إذ إن 10% من السكّان يستحوذون على 55% من الدخل الوطني، و1% منهم فقط يستحوذون على 25% منه (ليديا أسود - إعادة النظر في الأعجوبة الاقتصاديّة اللبنانيّة: التركّز الشديد للدخل والثروة في لبنان بين عامي 2005 و2014). في حال إسقاط هذه التقديرات على حسابات الدخل القومي الإجمالي، فإن 600 ألف فرد في لبنان (10%) يستحوذون على 27,9 مليار دولار (55%)، أي إن نصيب الفرد منهم بلغ 46475 دولاراً. في المقابل، بلغت حصّة 5,4 مليون فرد (90%) نحو 22,8 مليار دولار (45%)، أي إن نصيب الفرد منهم بلغ 4225 دولاراً، وفي حال النزول أكثر على السلمّ الاجتماعي، يتبيّن أن نصيب نصف الأفراد في لبنان لا يزيد عن 10,6% من الدخل، ما يعني أن 3 ملايين فرد لا يتجاوز نصيبهم 5,4 مليار دولار، أو 1800 دولار سنوياً لكلّ فرد منهم. في حين أن 60 ألف فرد فقط يحصلون على 11,9 مليار دولار، ويبلغ نصيب الفرد منهم 198 ألف دولار سنوياً.

هذه الأمثلة، تُبيّن أن نصف سكّان لبنان يعيشون على حدود البلدان المنخفضة الدخل، فيما أقلية تستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل وتحظى بالرفاهية، وفق تصنيف البنك الدولي نفسه، وهذا المؤشّر، أي تراجع نصيب الفرد الدخل، لا يعني سوى تعميق الهوّة بينهما، إذ المُرجّح دائماً أن أصحاب الدخل الأعلى يمتلكون القدرة على حماية حصّتهم، بل وزيادتها باطراد، في حين أن أصحاب الدخل الأدنى سيواصلون خسارة حصّتهم الضئيلة بالأصل.

للتواصل: capital@al-akhbar.com

في العدد

02
إيلي يشوعي
هكذا دمّر مصرف لبنان الصناعة

04
إحصاءات
ماذا تخبرنا الحسابات القومية لعام 2016؟

06
نبيل عبدو
أفول الحركة النقابية الفرنسية أم ولادتها

07
جان زيلونكا
التدمير الذاتي على الطريقة الإيطالية

08
غسان ديبة
تغيير الاقتصاد السياسي في العراق

تنافس الصناعة بواسطة النوعية، وتعجز عن المنافسة في الداخل والخارج، عندما تُفرض عليها اكلاف تفوق مثيلاتها في دول منافسة لها، ولم تتم حمايتها لمساواة الكلفة والتفوّق فقط بالنوعية. إن الاكلاف الاساسية للصناعة: المواد الاولية والطاقة، الاتصالات والمواصلات، مواد التغليف، الترويج الإعلاني، المعارض، والاجور والضمان وتعويضات النقل والتعليم، وايضاً كلفة الاقتراض المصرفي... كلّها عوامل تساعد على المنافسة او تقوّضها. إلا ان الصناعة في لبنان ترزح تحت ثقل كل هذه الاكلاف مُجتمعة، وتضمحل قدراتها التنافسية بوتيرة سريعة. وهذا له اسباب كثيرة، في مقدّمها سياسة مصرف لبنان التي وضعت الاقتصاد والناس والقطاعات والإنتاج في خدمة الليرة، بدل ان تضع الليرة في خدمة الاقتصاد والناس

هكذا دمّر مصرف لبنان الصناعة

د. إيلي يشوعي*

عموماً، تسعى الدول جاهدة لاستخراج مواردها الطبيعية إذا وُجدت، وتوفيرها أولاً لصناعاتها بأدنى الأثمان، من أجل حفز قدرتها على المنافسة الداخلية للسلع المستوردة، والمنافسة الخارجية للسلع المعروضة في الأسواق العالمية. وتخفّض الدول الضرائب والرسوم على الطاقة للصناعة من أجل خفض كلفتها. وتعتني بشبكات الاتصالات والمواصلات التي تعتبرها عنصراً أساسياً في المنافسة. وتساعد على الترويج الخارجي، وتوقّع على اتفاقات تجارية مع دول الخارج لفتح الأسواق أمام صناعاتها، وتحدّد حدّاً أدنى للأجر يتناسب مع كلفة المعيشة. وتسهر على توافر القروض المصرفية اللازمة وبالكلفة المناسبة. وتساوي بين أكلاف صناعاتها وأكلاف صناعات الدول المنافسة، لكي تكون الغلبة فقط للنوعية، بواسطة رسوم على الاستيراد من دون أن يتعارض ذلك مع تطلّبات منظمة التجارة العالمية. كذلك، تهتمّ الدولة بخفض الأكلاف غير المباشرة للصناعة، فعندما ترتّب وتجهّز مناطق صناعية وتؤمّن فيها خدمات مُشتركة لجملة الصناعات التي ستنشأ داخلها، تحدّ من تلك الأكلاف وتعزّز القدرات على المنافسة.

هل هذا هو الأداء الصناعي للدولة اللبنانية؟ أم عكسه كلياً؟ الجواب بديهي ومباشر، ألف لا ولا.

الفرق بين الاستقرار النقدي وتثبيت سعر الصرف

للمصرف المركزي وحده صلاحية إدارة النقد والمورد المالي في البلاد. مهمّته الأساسية، توفير السيولة الضرورية للاستثمارات الخاصة والعامّة والاستهلاك الخاص، وبالكلفة المُحفّزة على المبادرة، من أجل حفز النمو الاقتصادي الحقيقي ومحاربة البطالة والتضخّم، وضمان استقرار سعر صرف العملة المحلية إزاء أهم العملات العالمية. وهنا، لا بد من التمييز بين الاستقرار النقدي المطلوب والتثبيت النقدي المعتمد، فالاستقرار النقدي ينتج من تفاعل قوى السوق النقدية في نظام اقتصاد السوق: عرض النقد من قبل النظام المصرفي، نقد ورقي من قبل المصارف المركزي ونقد دفتري من قبل المصارف التجارية كلما أعطت قروضاً لمستحقّيها، والطلب عليه من قبل الشركات عندما تنشد الاستثمار ومن الأفراد عندما يريدون الاستهلاك. أيضاً من تفاعل قوى سوق القطع، أي الطلب على العملة الأجنبية وعرضها مع هوامش تقلّب وأسعة لسعر الصرف، تخفّف من تدخّلات المركزي في السوق، وتحافظ على احتياطه من العملة الصعبة.

والسوق الحرّة للنقد تحدّد سعراً حقيقياً للعملة المحلية، أي نسبة الفائدة، والسوق الحرّة للقطع تحدّد أيضاً سعراً واقعياً للعملة المحلية إزاء أهم العملات العالمية، أي السعر الحقيقي للصرف. ويراقب البنك المركزي عمل هاتين السوقين، ويسهر على إنتاج فوائد مناسبة للاقتصاد وسعر صرف مرن يسمح للاقتصاد أن يصحّح نتائجه السلبية تلقائياً ويحافظ تالياً على قدرته التنافسية.

أما التثبيت النقدي، فيُلغي عملياً عمل سوق النقد وسوق القطع، لأنه يُحدّد مركزياً ثمن النقد أو نسبة الفائدة وسعر الصرف، ما يخالف الدستور، الذي ينصّ صراحة على أن النظام الاقتصادي للبلاد ليبرالي يرتكز على عمل الأسواق بحرية مضبوطة.

ألغى مصرف لبنان سوقي النقد والقطع منذ عام 1993، عندما شرع بتقوية الليرة تجاه الدولار من 1800 ليرة للدولار إلى 1500 ليرة، ومن ثم تثبيت سعرها إزاء الدولار الأميركي خلال 25 سنة متتالية، غير آبه بنتائج الاقتصاد ونموه وصادراته ودرجة البطالة فيه. هذا النهج، وتلك المستويات غير المسبوقة للفوائد، خصوصاً في التسعينيات من القرن الماضي، في مرحلة إعادة الإعمار في لبنان والاقتراض الرسمي الكثيف، تسبّبا بعجز متنام في الموازنات العامة، وتراكم الديون على الخزينة، وتعطيل الاستثمار والاستهلاك والنمو وفرص العمل وتهجير شباب لبنان.

لكن تلك السياسة أفادت بالطبع كل من اقترض الخزينة أو أودع بالليرة في المصارف، أي أصحاب الرساميل التي تضاعفت تلقائياً بفعل احتساب تراكمي للفوائد من دون أي جهد أو عناء، ما جعلنا نُطلق على اقتصادنا صفة اقتصاد الريع المناهض للإنتاج والتقدّم. ويستمرّ المصرف المركزي بتطبيق الأسلوب نفسه راهناً، فضلاً عن شروعه بتعطيل كميات هائلة من فوائض المصارف في صناديقه (نحو 100 مليار دولار من أصل 175 مليار دولار تمثّل مجموع الودائع المصرفية: منها 27 مليار دولار احتياط إلزامي باعلى نسب في العالم تبلغ 25% على الودائع بالليرة و15% على الودائع بالدولار، و30 مليار دولار اكتتابات بسندات دين رسمية، والطلب عليه من قبل الشركات عندما تنشد الاستثمار ومن الأفراد عندما يريدون الاستهلاك. أيضاً من تفاعل قوى سوق القطع، أي الطلب على العملة الأجنبية وعرضها مع هوامش تقلّب وأسعة لسعر الصرف، تخفّف من تدخّلات المركزي في السوق، وتحافظ على احتياطه من العملة الصعبة.

> **100**
> مليار دولار من مجمل الودائع في المصارف اللبنانية يعطّلها المصرف المركزي في صناديقه فيراكم الدين العام ويتسبّب بارتفاع الفوائد ويعطّل الاستثمار وفرص العمل ويحافظ على استمرار الاحتكار والعامل ويكافئ صاحب المال والمصرف ويعرّض سلامة الودائع نفسها للخطر

والسوق الحرّة للنقد تحدّد سعراً حقيقياً للعملة المحلية، أي نسبة الفائدة، والسوق الحرّة للقطع تحدّد أيضاً سعراً واقعياً للعملة المحلية إزاء أهم العملات العالمية، أي السعر الحقيقي للصرف. ويراقب البنك المركزي عمل هاتين السوقين، ويسهر على إنتاج فوائد مناسبة للاقتصاد وسعر صرف مرن يسمح للاقتصاد أن يصحّح نتائجه السلبية تلقائياً ويحافظ تالياً على قدرته التنافسية.

أما التثبيت النقدي، فيُلغي عملياً عمل سوق النقد وسوق القطع، لأنه يُحدّد مركزياً ثمن النقد أو نسبة الفائدة وسعر الصرف، ما يخالف الدستور، الذي ينصّ صراحة على أن النظام الاقتصادي للبلاد ليبرالي يرتكز على عمل الأسواق بحرية مضبوطة.

ألغى مصرف لبنان سوقي النقد والقطع منذ عام 1993، عندما شرع بتقوية الليرة تجاه الدولار من 1800 ليرة للدولار إلى 1500 ليرة، ومن ثم تثبيت سعرها إزاء الدولار الأميركي خلال 25 سنة متتالية، غير آبه بنتائج الاقتصاد ونموه وصادراته ودرجة البطالة فيه. هذا النهج، وتلك المستويات غير المسبوقة للفوائد، خصوصاً في التسعينيات من القرن الماضي، في مرحلة إعادة الإعمار في لبنان والاقتراض الرسمي الكثيف، تسبّبا بعجز متنام في الموازنات العامة، وتراكم الديون على الخزينة، وتعطيل الاستثمار والاستهلاك والنمو وفرص العمل وتهجير شباب لبنان.

لكن تلك السياسة أفادت بالطبع كل من اقترض الخزينة أو أودع بالليرة في المصارف، أي أصحاب الرساميل التي تضاعفت تلقائياً بفعل احتساب تراكمي للفوائد من دون أي جهد أو عناء، ما جعلنا نُطلق على اقتصادنا صفة اقتصاد الريع المناهض للإنتاج والتقدّم. ويستمرّ المصرف المركزي بتطبيق الأسلوب نفسه راهناً، فضلاً عن شروعه بتعطيل كميات هائلة من فوائض المصارف في صناديقه (نحو 100 مليار دولار من أصل 175 مليار دولار تمثّل مجموع الودائع المصرفية: منها 27 مليار دولار احتياط إلزامي باعلى نسب في العالم تبلغ 25% على الودائع بالليرة و15% على الودائع بالدولار، و30 مليار دولار اكتتابات بسندات دين رسمية، والطلب عليه من قبل الشركات عندما تنشد الاستثمار ومن الأفراد عندما يريدون الاستهلاك. كما أن الاستقرار النقدي ينتج أيضاً من تفاعل قوى سوق القطع، أي الطلب على العملة الأجنبية وعرضها مع هوامش تقلّب واسعة لسعر الصرف، تخفّف من تدخّلات المركزي في السوق، وتحافظ على احتياطه من العملة الصعبة.

والسوق الحرّة للنقد تحدّد سعراً حقيقياً للعملة المحلية، أي نسبة الفائدة، والسوق الحرّة للقطع تحدّد أيضاً سعراً واقعياً للعملة المحلية إزاء أهم العملات العالمية، أي السعر الحقيقي للصرف. ويراقب البنك المركزي عمل هاتين السوقين، ويسهر على إنتاج فوائد مناسبة للاقتصاد وسعر صرف مرن يسمح للاقتصاد أن يصحّح نتائجه السلبية تلقائياً ويحافظ تالياً على قدرته التنافسية.

أما التثبيت النقدي، فيُلغي عملياً عمل سوق النقد وسوق القطع، لأنه يُحدّد مركزياً ثمن النقد أو نسبة الفائدة وسعر الصرف، ما يخالف الدستور، الذي ينصّ صراحة على أن النظام الاقتصادي للبلاد ليبرالي يرتكز على عمل الأسواق بحرية مضبوطة.

ألغى مصرف لبنان سوقي النقد والقطع منذ عام 1993، عندما شرع بتقوية الليرة تجاه الدولار من 1800 ليرة للدولار إلى 1500 ليرة، ومن ثم تثبيت سعرها إزاء الدولار الأميركي خلال 25 سنة متتالية، غير آبه بنتائج الاقتصاد ونموه وصادراته ودرجة البطالة فيه. هذا النهج، وتلك المستويات غير المسبوقة للفوائد، خصوصاً في التسعينيات من القرن الماضي، في مرحلة إعادة الإعمار في لبنان والاقتراض الرسمي الكثيف، تسبّبا بعجز متنام في الموازنات العامة، وتراكم الديون على الخزينة، وتعطيل الاستثمار والاستهلاك والنمو وفرص العمل وتهجير شباب لبنان.

لكن تلك السياسة أفادت بالطبع كل من اقترض الخزينة أو أودع بالليرة في المصارف، أي أصحاب الرساميل التي تضاعفت تلقائياً بفعل احتساب تراكمي للفوائد من دون أي جهد أو عناء، ما جعلنا نُطلق على اقتصادنا صفة اقتصاد الريع المناهض للإنتاج والتقدّم. ويستمرّ المصرف المركزي بتطبيق الأسلوب نفسه راهناً، فضلاً عن شروعه بتعطيل كميات هائلة من فوائض المصارف في صناديقه (نحو 100 مليار دولار من أصل 175 مليار دولار تمثّل مجموع الودائع المصرفية: منها 27 مليار دولار احتياط إلزامي باعلى نسب في العالم تبلغ 25% على الودائع بالليرة و15% على الودائع بالدولار، و30 مليار دولار اكتتابات بسندات دين رسمية، والطلب عليه من قبل الشركات عندما تنشد الاستثمار ومن الأفراد عندما يريدون الاستهلاك. كما أن الاستقرار النقدي ينتج أيضاً من تفاعل قوى سوق القطع، أي الطلب على العملة الأجنبية وعرضها مع هوامش تقلّب واسعة لسعر الصرف، تخفّف من تدخّلات

> **الغى مصرف لبنان سوقيْ النقد والقطع منذ عام 1993 عندما شرع بتقوية الليرة تجاه الدولار من 1800 ليرة للدولار إلى 1500 ليرة**
>
> **برهن المصرف المركزي انه لا يثق بملاءة الخزينة العامة فحمّل ديونها الصعبة للمصارف فعرّضا سلامة الودائع لمزيد من المخاطر**

الثابت لليرة، وتلبيته للحاجات التمويلية لخزينة الهدر والتقشف. ففي عام 2016، طلب 13 مليار دولار من المصارف بطريقة الاكتتاب بسندات يوروبندز وبفوائد مُجزية في مقابل عرض كمّيات كبيرة من الليرات لدفع سندات خزينة بالليرة محمولة من المصارف قبل استحقاقها بسنوات عدّة. وقد دفع المصرف المركزي أساس الدين بالليرة وكل الفوائد المُستحقّة والتي سوف تُستحق خلال المدة الكاملة لتلك السندات. وهكذا طلب المركزي الدولار بقوة وعرض الليرة بقوة، وادّعى باستمرارها ثابتة تجاه الدولار، بينما واقع الحال يفرض كَمّاً تراجعاً بسعر صرفها. وقد حقّقت المصارف من هذا «الإنجاز الاستراتيجي» للمصرف المركزي أرباحاً صافية وصلت إلى نحو 5,5 مليار دولار. كما سعى المصرف المركزي إلى جذب ودائع بالدولار، فسمح لبعض المصارف المُختارة دفع 9% فائدة على الودائع بالدولار، التي تفوق سقفاً معيناً، على أن يتم التعويض عليها بإقراضها دفترياً أموالاً بفوائد مُتدنية يكتتب بها مباشرة بشهادات إيداع بفوائد مرتفعة. وهكذا عوّض المصرف المركزي تلك المصارف مرّتين: أرباح شهادات الإيداع، وفوائد إقراض الودائع الجديدة التي تدفع المصارف عليها فائدة دائنة بمعدّل 9%. وأبدل أيضاً سندات دين بالليرة يحملها البنك المركزي على الخزينة بسندات يوروبندز، لتعزيز احتياطاته بالدولار وإغراق الخزينة في الوقت نفسه بديون إضافية بالعملة الصعبة التي ترفع حصة الدين الخارجي الرسمي في الدين العام. وقد فاقت قيمة تلك السندات 5 مليارات دولار. ثم أراد أن يتخلّص من سندات اليوروبندز، فعرضها في الأسواق الخارجية وفشل في تسويقها بسبب عوامل الثقة والفوائد على السندات الأميركية، فعرضها على المصارف التي اكتتبت بجزء منها وأبدلت الجزء الآخر بشهادات إيداع تحملها لصالح المصرف المركزي. وهكذا يكون المصرف المركزي قد برهن أنه لا يثق بملاءة الخزينة، فحمّل ديونها الصعبة للمصارف، مُعرّضاً سلامة الودائع لمزيد من المخاطر، وحمل شهادات إيداع مصدرها أموال الناس، بينما اليوروبندز مصدر أموالها الخزينة المُتهاوية. فهل ما يقوم به المصرف المركزي يتوافق مع دوره الطبيعي؟ لا والف لا... كيف إذا عطّل بسياسته الاستثمار في لبنان عموماً، والاستثمار الصناعي خصوصاً؟

الصمود الصناعي المستحيل في نموذج نقدي معادٍ

إن أي مشروع صناعي يخضع لدراسة جدوى تمتدّ حتى 10 سنوات، وتخلُص إلى تحديد نسبة متوقّعة للربح، لكن كلّما ارتفعت نسبة الفوائد المدينة، كلما أضحت القيمة الحاضرة للمداخيل المستقبلية أقل، وربما تصبح أدنى من القيمة الأساسية للاستثمار، فتُقلع المستثمر عن المبادرة، وهي غالباً ما كانت وما تزال عليه حال الاستثمار في لبنان في القطاعات المُنتجة للسلع والخدمات، وعلى الرغم من بعض الفوائد المدعومة التي أفادت منها بعض الصناعات، كما القطاع العقاري، وبرنامج «كفالات»، فإن غالبية الصناعيين وقعت ضحية ارتفاع الفوائد التي أفقدتها الأرباح وأوقعتها في الخسارة وأقفلت المصانع.

أما الحماية من أجل مساواة الأكلاف مع الدول المنافسة، فقد أُزيلت عملياً منذ عام 2000، عندما خُفّضت الجمارك دراماتيكياً إلى متوسط 5%، مُعرّضة الصناعة لمنافسة قاتلة خصوصاً مع الصين، ما تسبّب بقفل أعداد كبيرة من الصناعات وتسريح آلاف العمّال.

عمل الصناعيون ما بوسعهم من أجل المحافظة على شركاتهم، تعلّموا وطبقّوا الطرق الحديثة للإدارة، واقتنوا فنون إنتاجهم، ورفعوا درجة نوعيته، وناضلوا من أجل البقاء والاستمرار، لكن الهواء المعاكس الآتي من الدولة طغى بهم وأذاهم، حتى أنه خرّب مؤسّساتهم، فلا كهرباء ولا ماء ولا اتصالات ولا مواصلات ولا إغفاءات ولا مساعدات ولا قروض أفقيّة موسّعة وميسّرة للجميع، بل عامودية وانتقائية، ولا مناطق صناعية مجهّزة، ولا مساعدة على خفض الأكلاف، ولا مساهمة في فتح الأسواق والترويج للإنتاج، ولا بحث علمياً مساندا ومواكبا للإنتاج وتطويره، ولا حماية تساوي بين الأكلاف، ولا الإسراع في الإفادة من موادنا الطبيعية والنفطية.

فكيف والحال بهذا السوء تستطيع الصناعة الصمود طويلاً؟ صمدت الصناعة ما استطاعت ثم انهارت واقفلت وقلّصت حجم القطاع في الناتج المحلي. فها هي الصادرات تتهاوى، كما حصة الصناعة في الدخل الوطني. والأهمّ، أن الصناعة تطلب عملاً وفيراً، فعندما تختفي، تتفاقم البطالة ومعها الهجرة الاقتصادية القسرية لمواردنا الشابة. إن صون الموردين المالي والبشري يعطي دفعاً كبيراً للتقدّم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والإنماء المتوازن. لبنان ينعم بهما: مورد مالي وفير ومورد بشري غنيّ بالعلم والمعرفة، لكن الدولة تفرّط بهما وتسيء إدارتهما، إنجاز آخر لهذه الدولة ومصرفها المركزي ونهج أهل السلطة فيها.

إن ما ينتهجه المصرف المركزي من أساليب لإدارة النقد في البلاد قد تمّ التخلّي عنه أميركياً في عام 1971 من القرن الماضي، بعد سقوط اتفاقات «بريتون وردز» وسقوط تثبيت الدولار إزاء الذهب. فقد جعل اعتماد الولايات المتحدة النظام المرن للقطع (أو العائم) من الاقتصاد هدفاً لا النقد بذاته. فالدولار منذ ذلك التاريخ أصبح بالنسبة إليهم كالمرآة تعكس حال الاقتصاد، فإذا تحسّنت النتائج الاقتصادية من نمو وصادرات وميزان تجاري وميزان مدفوعات وتضخّم وبطالة وعجز مالي، قوي الدولار تجاه بقية العملات، وإلا تراجع سعره من أجل أن يسمح للاقتصاد بأن يصحّح نتائجه، خصوصاً بواسطة زيادة صادراته. كذلك تم التخلي عن نهج البنك المركزي أوروبياً في عام 1991، عندما تخلّى الأوروبيون عن نظام الحيّة النقدية الذي سعى إلى تضييق هوامش تقلّب العملات الأوروبية وفشل، فقرّر عندئذ الأوروبيون اعتماد النظام المرن للقطع، وتعاملوا مع النقد واستقراره بواسطة تقوية الاقتصاد وتنويعه وإغنائه بالمعارف والخبرات والاستثمارات والأبحاث والتطوّر. أما مصرفنا المركزي، فقد تعامل مع الليرة بمعزل عن الاقتصاد، ووضع الاقتصاد والناس والقطاعات والإنتاج في خدمتها بدل أن يضعها في خدمة الاقتصاد والناس. فعزّزها مُهملاً الاقتصاد، وفشل في خلق الثقة بها في نفوس المتعاملين، فالنسبة العالية للدولرة في المصارف نحو 70%، أكبر وأفضل دليل على انعدام تلك الثقة. فالثقة الحقيقية لا تُبنى على تعزيز مُصطنع لعملة، بل على انعكاس قوة الاقتصاد إيجاباً عليها، وعلى الثقة بها وطلبها.

إن المصرف المركزي يعطّل في صناديقه نحو 100 مليار دولار من الودائع، أي من المورد المالي للبلاد، ويبالغ في تحديد الاحتياطين الإلزامي وفائض الاحتياط، ويورّط الخزينة بديون إضافية بالدولار، ويتسبّب بارتفاع الفوائد، ويعطل الاستثمار وفرص العمل، ويعاقب المستثمر والعامل ويكافئ صاحب المال والمصرف، ويعرّض سلامة ودائع الناس للخطر، ويحدّ من حجم الاقتصاد ومتانته، ويساهم في مراكمة الدين العام.

مع حجم دين رسمي صار يشكّل ضعف حجم الاقتصاد، يستمرّ المصرف المركزي في نهجه رافعاً شعار صون القدرة الشرائية للأجر الفردي وللدخل الأسري. ربما صحيح ذلك إذا حافظ العامل والموظّف على وظيفته، أما إذا أقفلت شركته بسبب ذلك النهج، فماذا تنفع القدرة على الشراء على أجر غير موجود ودخل يتهاوى.

عندما نطالب بإعادة السياسة النقدية إلى القواعد والأصول، لا نريد بالطبع إفقار الناس بل توفير لهم حياة رخاء وبحبوحة، لذلك، فالإفادة القصوى من مواردنا الطبيعية والمالية والبشرية كافة أكثر من لازمة، بينما أهل السلطة منذ أوائل التسعينيات منعوا المورد المالي عنا، وهجّروا شبابنا، ولوّثوا بيئتنا الجوية والأرضية والمائية والبحرية.

أهل السلطة يجهلون التكلّم بلغة العصر: لغة الإنتاج والمنافسة والتكنولوجيا والبيئة والصحّة والتربية وفرص العمل وترتيب الأراضي. لغتهم الحصص ومعارضتهم من أجل الحصص، ومؤتمراتهم الدولية للمحاصصة، والبلاد شركة مُساهمة، ولا يوفّرون لنا فيها حتى أبسط شروط الحياة والعمل.

عادوا بالوعود الإصلاحية نفسها، وكأنهم نُفّذوا ولو بعضاً منها في الماضي، بئس هكذا محاسبة وهكذا قانون انتخاب.

* أستاذ جامعي- صناعي

انجك بوليغان
المكسيك

اقتصاد السوء

عن وهم «الأكثرية الصامتة»! [2]

محمد زبيب

الفكرة الوحيدة (أو شبه الوحيدة)، التي طرحت في «المعركة» من أجل محاسبة «الطبقة السياسية الفاسدة» وطردها من «الدولة»، والتي حضرت بقوّة في صياغة محاولات بناء «التحالف العريض» في الانتخابات النيابية الأخيرة. هي الفكرة التي تقول، بسذاجة لا توصف، إنهم (كلّهن يعني كلّهن) «حرامية»، و(نحن) «الأبطال». وعادة، في نهاية قصص كهذه، يُتوقع أن يكون «الناس» مع «التانيين» ويقلبوا الأحداث. وهكذا يتمّ إنجاز مهمة «التغيير» التاريخية، ويتحقّق خير الجميع والصالح العام، فتتبنى الدولة على معايير «المواطنة» و«الحكم الرشيد» و«الشفافية» و«النمو المستدام» و«المساواة بين الجنسين»، وتزول «الطائفية» من «النفوس والنصوص»، ويعمّ الازدهار في «بيئة أعمال سهلة» و«مرونة في سوق العمل» و«شراكة بين القطاعين العام والخاص»، وتشتعل المنافسة والمبادرة الفردية والاستثمار والابتكار والريادة والتجارة و«الانتشار».

هذه الفكرة «الكاريكاتورية»، الخاوية من أي معنى محدد، لا تكتفي بتعميم الـ«هم» والـ«نحن»، إلى درجة لا يعود مُمكناً تعيين أي منهم بوضوح، كأنهم أشباح يشكّلون «طبقة سياسية» لا طبقة اجتماعية. بل هي تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، إلى الحدّ الذي يجعل منها بذاتها «فكرة خطرة»، بزعمها أنها لا تنتمي إلى أي فكر أو أيديولوجيا، بل تُعبّر فقط عمّا يجمع «الناس» ويلتقون على رفضه ويتفقون على أنه «سيء» و«شرير». وانطلاقاً من ذلك، تعلن، عن سابق تصوّر وتصميم، أنها تعتمد «تكتيكاً» يقوم على طمس مقصود لحدود الجبهات: الصراع بين من ومن؟ وعلى ماذا؟ من الخصم ومن الحليف ومن الحكم؟ والأهم، من هي القاعدة الاجتماعية «المغامرة»، التي قد تحمل وزر هذه الفكرة «العدمية» وتضعها على جدول الأعمال؟ لا سيما في ظل هذه المرحلة المُتفجّرة وشديدة التعقيد والعنف على كل الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

ولكن هذه الفكرة (وتكتيكها) ليست حالة لبنانية خاصة، بل هي البذرة التي غرزتها «النيوليبرالية» عميقاً في إعادة إنتاج مفهومي «الطبقة الوسطى» و«المجتمع المدني» كمحدّدين في ترسيم الصراعات والانقسامات الاجتماعية، وبالتالي هي من بنات الأيديولوجيا المُهيمنة عالمياً، تشترك فيها مؤسسات ضخمة. وهي لا تخصّ «النشاطيين» فقط في منظّمات «المجتمع المدني» وحركاته الاجتماعية وحملاته «على القطعة»، بل تخصّ أيضاً أطيافاً واسعة، مختلفة ومتنوعة، من الليبراليين والديموقراطيين والعلمانيين واليمينيين واليساريين، بما في ذلك الحزب الشيوعي اللبناني الذي يبذل كل جهده كي يظهر في هذه الصورة، يعارض مثلهم «طبقة سياسية» مُبهمة، على الأقل في التعريف الماركسي، ويحارب مثلهم «الفساد» و«حيتان المال» و«الضرائب». بطريقة ما، باتت «كلهن يعني كلهن» فكرة تخصّ (تقريباً) كل النخب «الطليعية» التي أخذت على عاتقها «تثوير» المجتمع ضد «الفساد» والأخذ بيده على طريق الخلاص الوعر.

كونها فكرة «كاريكاتورية»، ساذجة وخطرة، وكونها «نيوليبرالية» بامتياز، يتبرّأ منها الكثيرون ويبرّرون اللجوء إليها أو مسايرتها بالحاجة إلى «فكرة جامعة»، تتعالى فوق الانقسامات والصراعات السياسية والوطنية والقومية والطائفية والطبقية. وهكذا يُقدم «الفساد» كبديل، ولو آنيّ، من أي جواب يتعلّق بهذه الانقسامات والصراعات، على رغم أنها تمثّل المصدر الرئيس لصناعة القلق في المجتمع، وأداة رئيسة لضبط ردود أفعاله.

في الواقع، وبعيداً عن الأسباب الكثيرة والمتداخلة للعجز عن إنتاج برنامج بديل للتغيير في لبنان، تريد هذه الفكرة تجاوز المسائل الثلاث الأكثر إثارة للإشكاليات في لبنان: الطائفية والطبقية والإقليمية. فبعد تمادي الطائفية في طمس الطبقية، وفي ظل تماديها في طمس جوهر الصراعات الجارية على صعيد إقليمي، في داخل المجتمعات وبين الدول، تأتي «كلن يعني كلن» لتفترض أنها تستطيع أن تطمس الثلاثة معاً، ثلاثة بواحد، بجمع «الناس» على محاربة الفساد، وبالتالي إدراج «الطائفية» و«الطبقية» في الماضي، وطرد «تجّار الهيكل» الذين يبيعون ولاءاتهم في الأسواق الخارجية ويرهنون لبنان للمصالح الأجنبية. يوجد طرق كثيرة لإثبات أن «الفساد» هو نتيجة أكثر مما هو سبب، بل يمكن أيضاً إثبات أنه مجرّد عارض لمرض لا المرض، ويمكن أيضاً وأيضاً إثبات أن الفساد في لبنان يشكّل منظومة متكاملة وشاملة لإدارة الدولة والمجتمع والاقتصاد وإعادة توزيع الدخل والثروة، وبالتالي هو ليس مجرّد عمل لصوصي يتولاه «الزعيم» ويرعاه. فالزعامة في لبنان، على عكس فكرة إطاحتها، ليس «كاريكاتورية» بل تقوم على بناء مؤسسي واسع وعميق، يلعب دور الوسيط مع الدولة أكثر بكثير من دوره كحاكم، ويضمّ أحزاباً وتنظيمات ومنظّمات وشركات ورساميل وعلاقات، ويُهيمن على أراض، يقيم عليها الناس ويعتاشون وينظّمون أمورهم. ما يجدر التركيز عليه في هذا السياق، أن ما يُسمّى «الطبقة السياسية الفاسدة» ليست إلا «نظام الحرب» نفسه الذي بقي راسخاً ومتيناً، على رغم ما طرأ عليه منذ اتفاق الطائف حتى اليوم. ويمكن المحاججة أن «الريع» و«الامتيازات» و«الحقوق الحصرية»، أو ما يُسمّيه اليبراليون «رأسمالية الأصحاب والمحاسيب»، وهي الشكل الأوضح لما يُطلق عليه صفة فساد «الطبقة السياسية»، ليست إلا «الرأسمالية» نفسها والطريقة التي تعمل بها لتثبيت «الاستقرار»، كـ«الديموقراطية التوافقية» في لبنان التي تقوم بين المجموعات القادرة على استخدام العنف أو التهديد باستخدامه.

«الناس» ليسوا جهلة أو خطاة، وهم حتماً يكرهون «الفساد» و«الريع»، ولكن البديل التي تقدّمه فكرة «كلن يعني كلن» هو مجتمع غارق في الفوضى والعنف والانهيار. فمثل هذه المهمّات «التغييرية» لا يمكن أن تكون محكومة بـ«مرض طفولي» جديد، يلقي الحُرم على الكثيرين، بل هي تحديداً من النوع «الجذري»، الذي يعلن مآربه الصريحة في إعادة هندسة المجتمع اللبناني واقتصاده ونطاقه ومصالحه الإقليمية.

عندما يوضع «ضمير المتكلم» (نحن) في مواجهة «ضمير الغائب» (هم)، نكون أمام معضلة جدّية. لا مجرّد التباس، تُقصي «الناس» وتعزل «الاعتراض». هل يجب التذكير دائماً أنه من أصل مليون و800 ألف مقترع في الانتخابات النيابية، لم يقترع سوى 70 ألفاً للوائح التي انبثقت من هذه الفكرة، في حين اختار 15 ألفاً فقط الاقتراع بورقة بيضاء.

احصاءات

ماذا تُخبرنا الحسابات القومية لعام 2016؟

أصدرت إدارة الإحصاء المركزي (CAS)، بعد انتظار طويل، التقديرات الرسمية للحسابات القومية لعام 2016، وهي تتضمّن حسابات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتوزّعه وفق مكوّنات الإنفاق (الاستهلاك وتكوين رأس المال وصافي صادرات السلع والخدمات) وتوزّعه أيضاً وفق النشاط الاقتصادي (القيمة المُضافة المُنتجة في كل قطاع أو نشاط). ولكن للأسف، لا توفّر هذه الحسابات، التي تغطي الفترة من 2004 إلى 2016، أي تقديرات بشأن توزّع الناتج وفق الدخل (الأرباح والأجور)، وهو ما يُعدُّ ثغرة مهمّة من الواجب سدّها فسحاً في المجال أمام تحليل أكثر موثوقية لمسائل توزُّع الدخل في لبنان بين العمل ورأس المال، ولا سيما أن التقديرات (غير الرسمية) المتداولة على نطاق واسع تفيد بأن المجتمع اللبناني يشهد تحوّلاً جارفاً على هذا الصعيد، إذ تتراجع حصّة الأجور من الناتج المحلي باطراد، وربّما بلغت حالياً نسبة 20% إلى 25% فقط من مجمل الناتج المحلي، مقارنةً بـ 35% في حسابات عام 1997، و55% في الحسابات قبل الحرب (1974). فإذا كانت هذه التقديرات صحيحة، فإنها تفسّر أموراً كثيرة في وضعية الاقتصاد القائمة، وتشير إلى مخاطر كبيرة في الحاضر والمستقبل. وتبرّر إدارة الإحصاء المركزي هذا النقص بمحدودية البيانات المُتاحة لديها حول الدخل، وتقول إنّ «من المستحيل تكوين مجموعة كاملة من الحسابات القطاعية، وتحديداً من الصعب إنتاج حسابات للأسر المعيشية وقطاع الشركات غير المالية، إذ لا تتوافر سوى الحسابات القطاعية المُتعلّقة بالمصارف والحكومة فقط». ماذا تخبرنا الحسابات القومية الصادرة أخيراً؟ في ما يأتي ملخّص بأبرز النتائج، كما أعدّته إدارة الإحصاء المركزي، مع تعريف بالمصطلحات والمفاهيم وملاحظة الإدارة نفسها على جودة هذه البيانات وضرورة تحسينها وزيادة درجة الثقة بها

1. الناتج المحلي الإجمالي

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات الأميركية)	22.1	24.9	29.2	35.5	38.4	40.1	44.1	46.5	48.5	49.9	51.5
بالأسعار الثابتة لعام 2010 (سنة الارتكاز)	27	29.6	32.3	35.6	38.4	38.8	39.9	40.9	41.7	41.8	42.6
نسبة التغير الحقيقي (من سنة إلى سنة)	1.7	9.3	9.3	10.1	8.0	0.9	2.8	2.7	1.9	0.2	1.7
نسبة التغير في الأسعار (من سنة إلى سنة)	0.88	3.2	7.6	10.3	0.2	3.4	6.9	2.8	2.4	2.6	1.4
مجمل التغير بالأسعار الثابتة	2.6	12.8	17.5	21.4	8.3	4.3	9.9	5.5	4.4	2.9	3.2
مؤشر الحجم (2010=100)	70.4	76.9	84.1	92.6	100	100.9	103.8	106.5	108.5	108.9	110.8
الإنكماش المقدّر	81.5	84.1	90.5	99.8	100	103.4	110.5	113.6	116.3	119.3	120.9
بالأسعار الجارية											
الناتج المحلي الإجمالي								46.5	48.5	49.9	51.5
صافي الدخل الخارجي								-0.29	-0.5	-0.53	-0.81
الدخل القومي الإجمالي								46.2	48.0	49.4	50.7
صافي التحويلات الخارجية								1.6	2.4	3.4	2.9
الدخل القومي المتاح الإجمالي								47.8	50.4	52.8	53.6

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

النشاط اللانظامي

الحال في لبنان، كما في كثير من البلدان الأخرى، هناك نشاطات اقتصادية تُمارس بصورة غير نظامية وهي غير مسجّلة. قدّرت حصة هذه النشاطات بنحو 30% من الدخل المُحقّق من النشاطات المُسجّلة، وأُدرجَت في تقديرات الحسابات الوطنية لتغطية قيمتها، علماً بأن هذه الحصة غير مؤكّدة، وفق المعايير المعمول بها.

اقتصاد مُسْرِع للاستيراد

يعدُّ انكماش الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على التضخّم المحلي للاقتصاد الكلي. ويُعرَف ذلك بمعامل الانكماش الضمني، وهو يحتسب من خلال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية، وحجم هذا الناتج، بدلاً من قياسه مباشرة مثل أسعار المستهلك. إن معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي - وهو مؤشّر على تغيرات كاملة في أسعار الاقتصاد - بقي إيجابياً في عام 2016 (1,4%) على الرغم من مستواه المُنخفض. في حين أن مؤشرات أسعار مكوّنات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي تظهر كلّها انخفاضاً: الإنفاق الاستهلاكي النهائي: -1%، تكوين رأس المال الإجمالي: -6%، الصادرات: -2%، الواردات: -8%. لفهم هذا الوضع، يجب إدراك أن الاستهلاك النهائي للأسر مكوّن من جزأين: أحدهما مستورد، والآخر من إنتاج محلي. ويتركّز في شكل رئيسي على توفير الخدمات (المسكن، والخدمات المالية، والتجارة). وكما هو مُبيّن أعلاه، يظهر أن أسعار الواردات انخفضت في مقابل ارتفاع المنتجات المحلية بصورة طفيفة. يمثّل مؤشّر سعر الاستهلاك النهائي (-1%) المتوسّط المرجّح لهاتين الحركتين المتعاكستين، وهو يعبّر عن إحدى سمات الاقتصاد اللبناني المُسْرِع في شكل واسع وكبير للواردات.

GDP
الناتج المحلي الإجمالي
51,5 مليار دولار

يقدَّر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار السوق، في عام 2016، بنحو 77,6 تريليون ليرة لبنانية (51,5 مليار دولار). ويُعرَف هذا الناتج بأنه يساوي مجموع قيمة السلع والخدمات المُنتجة في اقتصاد الدولة بعد حسم مجموع قيمة السلع والخدمات المُستخدمة في عملية الإنتاج (وفق «نهج الإنتاج للقياس»). ويساوي هذا الناتج أيضاً مجموع نفقات الاستهلاك (الأسر والحكومة)، زائد (+) تكوين رأس المال الثابت (الخاص والعام) الإجمالي، زائد (+) صافي الصادرات من السلع والخدمات (قيمة الصادرات ناقص (-) قيمة الواردات منها وفق «نهج الإنفاق للقياس»).

باختصار، يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة المُضافة لكلّ المقيمين المُنتجين، التي تساوي مجموع دخلهم الأولي (أي تعويضات العاملين ودخل الملكية وقيمة الفائدة وأرباح الأسهم وغيرها...)، والتي تضاف إلى دخل الفرد نتيجة مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في الإنتاج. ووفق هذه الطريقة، يساوي (=) الناتج المحلي الإجمالي القيمة المُضافة الإجمالية بالأسعار الأساسية، زائد (+) الضرائب على المُنتجات، ناقص (-) الدعم الحكومي على المنتجات.

تمثّل القيمة المُضافة الإجمالية قيمة الناتج المبيع بأسعار «أساسية»، أي بعد حسم تكلفة المدخلات المستخدمة في إنتاجه، و«الأسعار الأساسية» هي أسعار المُنتجين بما فيها الدعم الحكومي، قبل إضافة الضرائب المُستحقة الدفع على منتجاتهم. أمّا الضرائب على المنتجات في حالة لبنان، فتتضمّن ضريبة القيمة المُضافة ورسوم الاستيراد. ووفقاً لأصول المحاسبة العمومية، تتضمّن أيضاً أرباح المؤسّسات العامة التي تُحدّد أسعار خدماتها على مستوى يؤمّن ويولّد إيرادات للحكومة، كما هي حال قطاع الاتصالات في لبنان مثلاً. من جهة أخرى، يشمل الدعم الحكومي الخسائر التي تتكبّدها المؤسّسات العامة، نتيجة تحديد أسعار لقاء خدماتها بمستوى أقل بكثير من تكاليفها. وهذه حال الكهرباء في لبنان.

في عام 2016، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 1,7%، وهو أعلى بنسبة 11% مما كان عليه في عام 2010. وعلى الرغم من تباطؤ النمو في عام 2011، إلا أنه بقي إيجابياً (0,9%)، وارتفع إلى 2,8% في عام 2012، و2,7% في عام 2013، لينخفض في عام 2014 إلى 2,0%، ويسجّل في عام 2015 أدنى مستوياته (0,2%).

من جهة أخرى، انخفض معدّل التضخّم في الاقتصاد المحلي، الذي يُقاس بواسطة معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، في شكل تدرّجي ولأربع سنوات متتالية، من 6,9% في عام 2012 إلى 1,4% في عام 2016.

GNI
الدخل القومي الإجمالي
50,7 مليار دولار

الناتج المحلي الإجمالي، كمقياس تجميعي للإنتاج، لا يُبيّن في الواقع إلا إنتاج الوحدات المُقيمة داخل حدود الدولة (بمعزل عن هوية المُنتجين)، وبالتالي فهو لا يشمل جميع الأنشطة الإنتاجية للسكّان، التي يتحقّق جزء منها في الخارج، ولا يأخذ في الحسبان الأنشطة الإنتاجية في الدولة، التي يتحقّق جزء منها بواسطة غير المقيمين.

يُقدَّر الدخل القومي الإجمالي (GNI) في عام 2016 بنحو 76,4 تريليون ليرة (50,7 مليار دولار)، وهو أدنى من الدخل المحلي الإجمالي (51,5 مليار دولار)، ويُعدُّ هذا الحساب أكثر تحديداً للدخل من الناتج المحلي الإجمالي.

يُحتسَب الدخل القومي الإجمالي عبر إضافة صافي الدخل الأولي الخارجي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي الدخل الأولي الوارد إلى الدولة من الأفراد غير المُقيمين، ناقصاً الدخل الأولي الصادر عن الدولة إلى غير المُقيمين. ويشمل صافي الدخل الأولي تعويضات العاملين التي تُدفع إلى غير المُقيمين والتي يتلقّاها الاقتصاد، كذلك يشمل الجزء من الدخل الأولي الذي يولّد داخل الدولة ويتّجه إلى وحدات غير مُقيمة، مثل الفائدة التي تدفع إلى الدائنين الخارجيين أو العائدات التي تُدفع لمالكي الأسهم غير المُقيمين.

باختصار، الدخل القومي الإجمالي يساوي (=) قيمة الناتج المحلي الإجمالي، زائد (+) تعويضات العاملين ودخل الممتلكات من بقية العالم، ناقص (-) تعويضات العاملين ودخل الممتلكات إلى بقية العالم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحساب لا يشمل التحويلات الخارجية الجارية من الدولة وإليها، ولا سيما تحويلات المغتربين.

في العام الماضي، وكما في الأعوام السابقة، سجّل صافي الدخل الأولي الخارجي قيمة سلبية بلغت -1,2 تريليون ليرة (800 مليون دولار)، مقارنة بـ -808 مليارات ليرة في عام 2015، و-778 مليار ليرة في عام 2014، و-439 مليار ليرة في عام 2013. وهذه التقديرات تفيد بأن قيمة الدخل الأولي الذي يحقّقه غير المقيمين في لبنان أعلى من قيمة الدخل الأولي الذي يحقّقه المقيمون في الخارج، أو بمعنى أوضح، يأخذ المستثمرون والعاملون في بقية العالم دخلاً أولياً مُحقّقاً في لبنان أكثر من الدخل الأولي الذي يأخذه المقيمون في لبنان من بقية العالم.

ارتفع الدخل القومي الإجمالي بنسبة 2,6% مقارنةً بعام 2015، وكان في عام 2016 أعلى بنسبة 9,7% من عام 2013. وللأسف، لا تتيح الحسابات القومية الصادرة فرصة المقارنة على فترات أطول، إذ لا يغطي حساب الدخل القومي الإجمالي إلا الفترة الأخيرة (2013 - 2016).

GNDI
الدخل القومي الإجمالي المُتاح
53,6 مليار دولار

لا يُعبّر الدخل القومي الإجمالي (50,7 مليار دولار) عن مجمل الدخل القومي المُتاح للاستخدامات النهائية محلياً (الاستهلاك وتكوين رأس المال وتمويل العجز التجاري)، وذلك لأن جزءاً منه يحوّل إلى الخارج من دون الحصول على أي شيء في المقابل، كالنقود التي يرسلها غير المُقيمين لإعالة أسر مُقيمة. وهذه التحويلات تُسمّى التحويلات الجارية، وفي الحالة اللبنانية، تأتي بمعظمها من اللبنانيين المغتربين إلى أسرهم المُقيمة في لبنان، وهي، على مرّ السنوات، أعلى من قيمة التحويلات الجارية التي يرسلها الأجانب العاملون في لبنان إلى أسرهم المُقيمة في بلدانهم.

يُعبّر حساب الدخل القومي الإجمالي المُتاح (GNDI) عن خطوة إضافية على صعيد تحديد الدخل المُتاح، أكثر ممّا يُعبّر عنه الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي. فالدخل القومي الإجمالي المُتاح يساوي، في الاقتصاد الكلّي، قيمة الإنفاق على الاستهلاك النهائي (51,8 مليار دولار) وقيمة الادخار الإجمالي (1,8 مليار دولار). وهذان المكونان يبلغان 104% من مجمل الناتج المحلي، و105,7% من الدخل القومي الإجمالي.

للمزيد من التبسيط، إن الدخل القومي الإجمالي المُتاح يساوي (=) الدخل القومي الإجمالي (50,7 مليار دولار)، زائد (+) التحويلات الجارية الواردة من بقية العالم، ناقص (-) التحويلات الجارية الصادرة إلى بقية العالم. ووفق الحسابات القومية الأخيرة، بلغ صافي التحويلات الجارية نحو 4,4 تريليون ليرة (2,9 مليار دولار) في عام 2016، وبالتالي، قُدّرت قيمة الدخل القومي الإجمالي المُتاح بنحو 80,83 تريليون ليرة لبنانية (53,6 مليار دولار)، وهي تتخطّى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2,1 مليار دولار، وقيمة الدخل القومي الإجمالي بنحو 2,9 مليار دولار.

ارتفع صافي التحويلات الجارية الخارجية بنسبة 84% منذ عام 2013، وهذا مؤشّر يستوجب الدراسة العميقة، ولا سيما أنه ترافق مع زيادة كبيرة في عدد سكّان لبنان بسبب تدفّق اللاجئين من سوريا. وسجل صافي التحويلات الخارجية أعلى مستوى في عام 2015 (3,4 مليارات دولار) في الفترة الشمولة (2013 - 2016)، ما يعني أنه تراجع في عام 2016 بنسبة 14,7%، وهذا مؤشّر يستدعي الدراسة أيضاً في ظل الحديث المتزايد عن تراجع التمويل الخارجي المُتاح للاقتصاد اللبناني.

إلا أن الدخل القومي الإجمالي المُتاح واصل نموّه على الرغم من ذلك، إذ ارتفع في عام 2016 بنسبة 1,6% مقارنة بعام 2015، وهو أعلى بنسبة 12,2% عمّا كان عليه في عام 2013.

2. مكونات الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي

	2004	2010	2015	2016
مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي	97%	99%	99%	101%
للأسر	83%	88%	87%	89%
للحكومة	14%	12%	13%	12%
تكوين رأس المال الإجمالي	23%	25%	21%	21%
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	23%	25%	21%	20%
الخاص	20%	23%	19%	19%
العام	3%	2%	1%	2%
تغير المخزون	0%	0.0%	0%	0%
المستحوذ عليه ناقص المتخلي عنه	1%	0%	1%	1%
صافي الصادرات	-20%	-24%	-20%	-22%
صادرات السلع والخدمات	36%	36%	26%	24%
صادرات السلع FOB	11%	12%	8%	8%
صادرات الخدمات	25%	24%	18%	16%
ناقص واردات السلع والخدمات	56%	60%	46%	45%
واردات السلع FOB	40%	45%	35%	34%
واردات الخدمات	16%	15%	12%	11%

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

الاستخدامات
101% نسبة الاستهلاك

إن تقييم الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، وفق الإنفاق، يُبيّن مفارقات مهمّة في الاقتصاد، إذ تبلغ حصة الاستهلاك (العام والخاص) نسبة 101% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشّر سلبي جدّاً، يُبيّن درجة اعتماد الاقتصاد اللبناني على الاستهلاك، ودرجة اعتماد الاستهلاك على التمويل الخارجي، ولا سيّما من تحويلات المغتربين. وهذه المفارقة تظهر في الحسابات القومية كنسمة بنيوية دائمة، إذ لم تنخفض حصة الاستهلاك من الناتج المحلي تحت نسبة 96% في أي سنة من السنوات المغطّاة (2004 - 2016)، وسجّلت نسبة 102% في سنتي 2012 و2014. ويُبيّن الجدول رقم 2 أن حجم الاستهلاك النهائي في عام 2016 أعلى بنسبة 6% ممّا كان عليه في عام 2015، وهو ما يستوجب موازنة تأثيره على نموّ الناتج المحلي الإجمالي، في مواجهة الزيادة الكبيرة في الواردات (+ 10% من حيث الحجم)، والتي تشتمل على نسبة كبيرة من المنتجات المُعدّة للاستهلاك النهائي.

وبلغ مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر نحو 45,6 مليار دولار في عام 2016، أي نحو 89% من مجمل الناتج المحلي (51,5 مليار دولار)، فيما بلغ مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة نحو 6,3 مليارات دولار، أي 12% من مجمل الناتج المحلي. ومقارنةً بعام 2004، انخفضت حصة الإنفاق الاستهلاكي للحكومة من 14% من مجمل الناتج المحلي، فيما ازدادت حصة استهلاك الأسر من 83%، علماً بأنها بلغت نسبة 90% في عام 2014.

إلى ذلك، بقي تكوين رأس المال الإجمالي متواضعاً على امتداد فترة 2004 - 2016، إذ بلغت حصته من مجمل الناتج المحلي 21%، وسجّلت أعلى مستوى (28%) في عام 2008، وأدنى مستوى (21%) في أعوام 2006 و2015 و2016. وبلغ مجمل تكوين رأس المال نحو 10,7 مليارات دولار، وهو أعلى قليلاً من حيث القيمة من عام 2015 (10,6 مليارات دولار)، لكنه أدنى من أعلى مستوى بلغه (12,8 مليار دولار) في عام 2013.

وتبلغ حصة القطاع الخاص من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي نحو 92%، أو 19% من مجمل الناتج المحلي، فيما تبلغ حصة تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام 2% فقط. وهذه أيضاً من سمات الاقتصاد اللبناني على امتداد الفترة (2004 - 2016)، حيث يظهر طغيان القطاع الخاص على القطاع العام.

وأيضاً، ارتفع حجم الواردات بنسبة 10% في عام 2016، فيما انخفضت الصادرات بنسبة 4%. ويُبين الجدول رقم 2 أن رصيد صافي الصادرات السلبي لا يزال مرتفعاً جدّاً، وبلغ -22% من مجمل الناتج المحلي، علماً بأنه تراجع قليلاً من أعلى مستوياته (-29%) في عام 2008. وهذه من السمات المُقلقة أيضاً وأيضاً.

تجدر الإشارة إلى أن عناصر الإنفاق كلها تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يُقاس معدل نمو كل مكوّن وفق حصته من مجمل العناصر، وبالتالي تنسحب معدلات نمو هذه المكوّنات على مجمل النمو المحقّق في الناتج المحلي الإجمالي. ووفق الحسابات القومية، جاءت مساهمة كل عنصر من عناصر الانفاق في النمو على النحو الآتي:

الاستهلاك النهائي للأسر	5,4%
الاستهلاك الحكومي	0,2%
تكوين رأس المال الإجمالي	1,6%
صادرات السلع والخدمات	-0,9%
واردات السلع والخدمات	4,5%

النشاط الإقتصادي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي - 2016

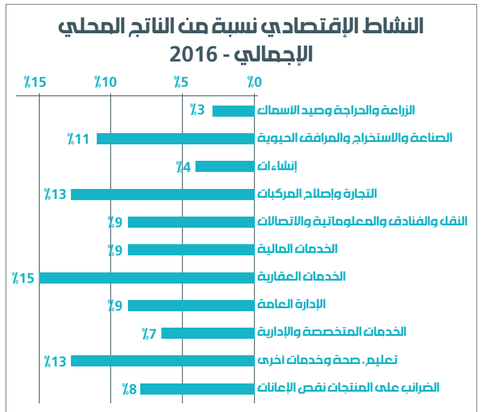

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

هيكلية النشاط الاقتصادي
15% حصة العقارات

يتبيّن من تقييم الناتج المحلي الإجمالي، وفق الاستعمالات أو هيكلية النشاط الاقتصادي، أن حصة الضرائب على المنتجات تراجعت من 14% من الناتج في عام 2004 إلى 9% في عام 2016، على الرغم من أن قيمتها ارتفعت من نحو 3 مليارات دولار إلى 4,7 مليارات دولار. في المقابل، بلغ الدعم الحكومي على المنتجات 1% من الناتج (650 مليون دولار)، وهو بلغ أعلى مستوى في عام 2008 (6%). أمّا من حيث القيمة، فقد بلغ 2,3 مليار دولار في عام 2013. وبذلك، بلغت القيمة المضافة الإجمالية بسعر الأساس نحو 47,4 مليار دولار في عام 2016، مقارنةً بـ 46,1 مليار دولار في عام 2015، وشكّلت 92% من مجمل الناتج المحلي.

يمثّل القطاع العقاري، بما فيه خدمات المساكن المشغولة من مالكيها والمُستأجرة وغيرها من الأنشطة العقارية، نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يمثّل أكبر مكوّن في الناتج المحلي تليه تجارة الجملة والتجزئة (12%). ومن ثم الإدارة العامة (9%)، وكذلك الخدمات المالية (9%)، والتعليم (7%)، والبناء (4%) والصحة (4%)، والخدمات الاحترافية (4%)... وتشكّل هذه الأنشطة الثمانية نحو 64% من مجمل الناتج المحلي، وهي تجسّد بنية الاقتصاد اللبناني، إذ لا تتجاوز حصة الزراعة 2%، والثروة الحيوانية (1%)، فيما تبلغ حصة الصناعة (من دون الكهرباء والمياه وإدارة النفايات والبناء) 9% فقط.

استمرّ قطاع الخدمات المالية على مسار صعودي منذ عام 2005، وبلغت مساهمته نحو 4,5 مليارات دولار في عام 2016. وارتفعت باطراد من 6% في عام 2004 إلى 9% في عام 2016. كذلك، بلغت مساهمة العقارات 7,7 مليارات دولار، ومع إضافة قطاع البناء (2,1 مليار دولار)، تصبح مساهمتهما مجتمعين 9,8 مليارات دولار، أو 19% من مجمل الناتج المحلي. وتبلغ مساهمة قطاع التجارة 6 مليارات دولار، وتشكّل هذه القطاعات الثلاثة 40% من مجمل الناتج المحلي.

ووفق التقسيم المُعتاد، يتوزّع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الثلاثة الرئيسة، على النحو الآتي:

الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الاسماك	3%
الصناعة والبناء	15%
الخدمات والإدارة العامة	75%

ملاحظة على جودة البيانات تقديرات انطباعية أكثر ممّا هي دقيقة!

أدلت إدارة الإحصاء المركزي، على هامش تقريرها عن الحسابات القومية لعام 2016، بملاحظة مهمّة وضرورية، حول دقّة هذه الحسابات ودرجة الثقة بها وأسباب عدم صدورها في التوقيت المناسب:

إن المعايير المُحدّدة لتقييم جودة الإحصاءات هي: الدقة، والترابط، والملاءمة، وسهولة الوصول والوضوح، وقابلية المقارنة، والتوقيت المناسب. كل الإحصاءات مُعرّضة للتشكيك، وبالتالي لا يمكن الناتج المحلي الإجمالي السنوية من السنة المعيارية، اتسمت بعدم الدقة. وبالتالي، إن التحديث المنتظم لهذه المؤشّرات، كل أربع أو خمس سنوات، يُعدّ أمراً جيداً، لا بل ضرورياً، علماً أنه يعتمد على وجود معلومات عالية الجودة عن نفقات الأسر.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام البيانات ربع السنوية المُجمّعة من عائدات ضريبة القيمة المُضافة، شكّل خطوة تطويرية رئيسية.

المثلى لتحقيق الترابط، فهي التوفيق بين الطرق المختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تحليل العرض والاستخدام. اتباع هذه المنهجية ضعيف في لبنان بسبب غياب بيانات الدخل الموثوقة. إلا أن المؤشّرات التقديرية، التي وضعت في عامي 2004 و2011، أضفت تحسينات في معياري الدقة والترابط. وينطبق ذلك على مؤشّرات عام 2011، إذ من المتعارف عليه أنه كلّما ابتعدت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي السنوية من السنة المعيارية، اتسمت بعدم الدقة. وبالتالي، إن التحديث المنتظم لهذه المؤشّرات، كل أربع أو خمس سنوات، يُعدّ أمراً جيداً، لا بل ضرورياً، علماً أنه يعتمد على وجود معلومات عالية الجودة عن نفقات الأسر.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام البيانات ربع السنوية المُجمّعة من عائدات ضريبة القيمة المُضافة، شكّل خطوة تطويرية رئيسية.

ومع ذلك، تبقى التقديرات الجديدة عرضة للتشكيك في شكل كبير، على الرغم من أنها قد تكون أفضل من بلدان عدّة مماثلة. لقد جرى تدوير النسب المئوية للتغير إلى ما هو أقرب من 1%، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن اعتبارها دقيقة. لذلك، يمكن اعتبار التقديرات الواردة في الجداول، وخصوصاً التفصيلية منها، انطباعية أكثر من كونها دقيقة، وهو ما يستوجب الحذر من الإفراط في تحليل هذه الأرقام.

ويتولّد الشك في شكل جزئي نتيجة عدم وجود مسوحات مُنتظمة مهمّة كأسعار المُنتجين، وبيانات مفصّلة عن تكاليف الإنتاج، والإنفاق الاستهلاكي، والعمالة، ونفقات الزوّار، والمعاملات التي تجري مع دول العالم، فضلاً عن بروز النشاطات غير المُسجّلة والافتراضات التي تجرى لها.

إلى ذلك، يمكن تقييم معايير الملاءمة وسهولة الوصول والوضوح إلى حدّ ما من تعليقات المُستخدمين التي ستُجمع بعد نشر التقديرات الجديدة. يتعلّق معيار الملاءمة، أيضاً، بتبيّن كانت التقديرات تلبي احتياجات المستخدمين. إذ تشير استشارة المستخدم التي أجريت في كانون الأول 2010 إلى أن المستخدمين يعلّقون

> **أجّل الإصدار الحالي بسبب التأخير في الحصول على البيانات من بعض الإدارات**

أهمية كبيرة على الحسابات الوطنية ويرغبون في توضيح أكبر لمكوّنات معيّنة فيها، كالنشاط الصناعي على سبيل المثال، إذ إن تحقيقه أمر ممكن نتيجة توافر البيانات، وهناك نحو 30 نوعاً من النشاطات الصناعية المُبيّنة في الجداول تتماشى مع التصنيف الصناعي العالمي الموحّد الجديد (ISIC Rev 4)، الذي يُعبّر بنحو أفضل عن هيكلية الاقتصادات الحديثة، ويحسّن معيار الملاءمة. أيضاً، يتبيّن من خلال استشارة المستخدم في عام 2010، أن المستخدمين طالبوا بمزيد من الشفافية والوضوح في تحديد الناتج والدخل القومي المستخدمة، ما أدّى إلى إعداد ورقة تقنية تحت عنوان «مصادر بيانات الحسابات الوطنية وطرق التجميع» المنشورة على موقع إدارة الإحصاء المركزي لتلبية هذه الحاجة.

هناك مجال كبير لتطوير توقيت التقديرات، لكنه أمر صعب راهناً، لكون إصدار تقديرات الحسابات الوطنية في التوقيت المناسب مرتبطاً بمزوّدي البيانات. بدليل أنّ الإصدار الحالي أُجّل بسبب التأخير في الحصول على البيانات من بعض الإدارات. وبالتالي لن يكون من السهل تحسين توقيت إصدار التقديرات ما لم يقم مزوّدو البيانات بتقديمها في الوقت المناسب.

تحقيق

يخوض عمّال الشركة الوطنية للسكك الحديد الفرنسية إضراباً مستمراً منذ 3 نيسان الماضي لمواجهة «إصلاحات» الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. يُعدّ هذا الإضراب أهم تحرّك عمّالي واجتماعي منذ عام 1995، عندما نجحت النقابات العمّالية في إسقاط مشروع رئيس الوزراء الآن جوبي للمسّ بمكتسبات التقاعد والضمان الاجتماعي. منذ ذلك الوقت، لم تحقّق النقابات العمّالية أي إنجاز مفصلي في مواجهة الإصلاحات البنيوية للحكومات الفرنسية المُتعاقبة. لذلك، يكتسب الصراع الحالي أهمية بالغة، وربّما حدّد مصير فرنسا الاقتصادي والنقابي المستقبلي

إضراب عمّال السكك الحديد في فرنسا
أفول الحركة النقابية أم ولادتها من جديد

نبيل عبدو

في 14 آذار الماضي، أعلن رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب الإصلاحات المُرتقبة للشركة الوطنية للسكك الحديد، أي المؤسّسة العامة التي تحتكر النقل السككي في فرنسا. وتتضمّن هذه «الإصلاحات» إلغاء الوضع الخاص للمستخدمين في الشركة، الذي يمنح نحو 131 ألف عامل أماناً وظيفياً لمدى الحياة، وإمكانية التقاعد المُبكر على عمر 52 عاماً، ومنع الصرف من الوظيفة لأسباب اقتصادية. لكن الأكثر خطورة يكمن في أن هذه الإصلاحات تأتي ضمن إطار سعي الحكومة إلى تغيير الوضعية القانونية للمؤسّسة من شركة عامة إلى شركة مُساهمة ذات تمويل عام، تمهيداً لخصخصتها وفتح السكك الحديد أمام المنافسة تماشياً مع متطلبات الاتحاد الأوروبي. ففيما يبدو هذا التغيير شكلياً، ما دام تمويل الشركة عامّاً، أقدمت الحكومات الفرنسية على خطوات مماثلة سابقاً في شركتي البريد والاتصالات الوطنيتَين، أدت إلى خصخصتهما كاملاً.

ماكرون وتجذير النيوليبرالية

تأتي هذه الإصلاحات في سياق سلسلة من الإجراءات التي تطاول نظام العمل في القطاع الخاص، كما النموذج الفرنسي الاجتماعي الذي بقي صامداً على الرغم من بعض الاهتزازات. في السنة الماضية، نجح ماكرون في فرض تغييرات على قانون العمل تطاول العمّال في القطاع الخاص على الرغم من اعتراض النقابات. فقد أدّت هذه التغييرات إلى خفض التعويضات للعمّال إثر الصرف التعسفي، كذلك فإنها تقلّل من عدد الممثّلين عن العمّال في الهيئات الثنائية التمثيل داخل المؤسّسات، وتتيح للشركات الصغرى أن تدخل تعديلات على شروط العمل من دون التشاور مع النقابات، وتسهّل تسريح العمّال لأسباب اقتصادية، وتسمح أيضاً بمزيد من العقود القصيرة الأمد. فشلت الحركة النقابية في وقف هذه التعديلات، فهي من ناحية لم تستطع تحشيد العمّال والناس بنحو كافٍ، ولم تنجح أيضاً في المحافظة على وحدتها بعد أن عقد ماكرون اتفاقاً مع أكبر اتحاد نقابي في فرنسا، هو الاتحاد العمّالي العام الديموقراطي الفرنسي، القريب من الحزب الاشتراكي، ما أدّى إلى انسحابه من التحرّكات. وسطرت هذه المحطة انتصاراً لماكرون في أول كباش له كرئيس جمهورية مع النقابات العمّالية. وأعطته دفعاً لفرض المزيد من التغييرات الهيكلية المدفوعة بالأيديولوجيا النيوليبرالية القائمة على إلغاء حقوق العمل وإعطاء المحفّزات لرأس المال. ففي العام الماضي أيضاً، أُدخلت إجراءات ضريبية لمصلحة الأغنياء، أبرزها خفض الضريبة على الثروة بـ70% وإلغاء الضريبة التصاعدية على الأرباح الرأسمالية التي كانت تصل إلى 45% واستبدال ضريبة موحّدة بها، تبلغ 30%.

إلغاء النموذج الاجتماعي الفرنسي

تكتسب المواجهة الحالية بين عمّال السكك الحديد وماكرون أهمّية خاصة ومفصلية، من المرجح أن ترسم نتائجها المرحلة المُقبلة وأن تحدّد وجه فرنسا الاقتصادي والاجتماعي. فهذا الصراع سيقرّر ما إذا كانت فرنسا ستركب بنحو كامل قطار النيوليبرالية، على غرار جيرانها في الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً بريطانيا، حيث جرت خصخصة معظم الخدمات والشركات العامة منذ عقود، وطغى على سوق العمل الهشاشة والقلق عند القطاعين الخاص والعام (75% من المستخدمين يعملون بعقود غير محدودة الأجل)، أو أن نتيجة هذا الصراع ستحافظ على نموذج دولة الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة خارج منطق السوق. هذه المواجهة شبيهة بتلك التي خاضها عمّال المناجم مع مارغريت تاتشر في بريطانيا، وهي المعركة التي حسمت التحوّل النيوليبرالي العميق الذي طبع اقتصاد بريطانيا حتى يومنا هذا.

بالإضافة إلى التعديلات التي تطاول الإجراءات الضريبية وقانون العمل، يحاول ماكرون فرض «إصلاحات» على النظام الجامعي، لإلغاء المساواة في مجال التسجيل في الجامعات لمصلحة إدخال شروط للقبول المُسبق في الجامعات، بحيث تعالج الجامعة كل طلب فردياً، وتقرّر قبول الطالب من عدمه وفق علاماته وسيرته الذاتية، على غرار الأنظمة المُعتمدة في بريطانيا والولايات المتحدة. كذلك يقترح هذا «الإصلاح» رفع رسوم التسجيل.

ومع الهجوم على عمّال السكك الحديد وظروف عملهم، يعمد ماكرون إلى استخدام منطق الصدمة من أجل فرض تغييرات جذرية بدفعة واحدة، من شأنها أن تغيّر النظام الاجتماعي الفرنسي بنحو عميق، حيث يكون الصراع الحالي على الشركة الوطنية للسكك الحديدية المدخل الرئيسي كي يكمل ماكرون مشروعه نحو صرف 120 ألف عامل في القطاع العام، وإلغاء حمايات الموظّفين العموميين، والمسّ بأنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي، إذ إنه سيكون قد كسر الجسم العمّالي الأقوى في فرنسا. بالفعل، يُعدّ عمّال السكك الحديد العمود الفقري للحركة النقابية الفرنسية منذ تأسيس الشركة الوطنية، فدخولهم في التحرّكات النقابية والاجتماعية يكون عاملاً مفصلياً في نجاحها، نظراً لنضاليتهم العالية وانتماء معظمهم إلى النقابات القريبة من الحزب الشيوعي واليسار الراديكالي. فقدرتهم التعطيلية عالية، وهم يستطيعون شلّ فرنسا بأكملها، لكونهم يسيّرون شبكة التنقّل الأكثر استخداماً لدى الفرنسيين. كذلك إن نسبة الانتساب النقابي بينهم تصل إلى 18%، وهي الأعلى في فرنسا.

منذ 3 نيسان الماضي، يضرب العمّال يومين كل خمسة أيام، وقد كلّف هذا الإضراب الشركة نحو 400 مليون يورو حتى يومنا هذا. ففيما يؤلّب ماكرون الرأي العام الفرنسي على عمّال القطاع العام تحت حجّة أنهم ذوو امتيازات خاصة وكسولون (60% يؤيدون الإصلاحات)، يخوض العمّال معركتهم دفاعاً عن الخدمات العامة التي تساوي بين جميع المواطنين. إذاً، المعركة تأخذ بعداً يتخطّى السكك الحديد، إذ لا مبرر اقتصادياً لإدخال هذه التعديلات، التي تنطلق من خلفية أيديولوجية بحتة، لكون الشركة حقّقت أرباحاً وصلت إلى 1,3 مليار يورو السنة الماضية، وهي من الأفضل في أوروبا.

إثبات جدوى النقابات العمّالية الفرنسية

في خضمّ هذه المعركة مع ماكرون، تخوض النقابات العمّالية من خلال عمّال السكك الحديد صراعاً داخل الصراع، وهو حول أفول الحركة النقابية الفرنسية أو إعادة ولادتها وتجدّدها. تشهد النقابات العمّالية تدهوراً في نسبة الانتساب، التي انخفضت من أكثر من 15% في عام 1983 إلى 11% اليوم، وهي من أدنى النسب في أوروبا. وتعكس العضوية النقابية الشرخ القطاعي، حيث إن نسبة الانتساب لدى العمّال في القطاع العام هي ضعف زملائهم في الخاص. ويشير ذلك إلى ضعف الثقة في العمل النقابي الذي يزداد بيروقراطية مع حصر نزاعات العمل في المجالس المشتركة داخل أماكن العمل، ما يحوّله من نضال مطلبي وصراعي إلى عمل وساطات وتسويات. ويضاف إلى ذلك ازدياد نسبة العمل الهشّ في فرنسا، أي العمّال ذوي العقود القصيرة، والعمل الجزئي وغيرها من أشكال الأعمال التي لا توفر الحماية، لتشكّل 17% من مجمل الأجراء، وهؤلاء غير ممثلين في التنظيمات النقابية. وظهر ذلك خلال الاحتجاجات ضد تعديل قانون العمل السنة الماضية، الذي يرجّح أن يفاقم أزمة الهشاشة لدى العاملين، إذ إن النقابات العمّالية لم تنجح بالتحشيد، وذهبت بعض النقابات لعقد اتفاقات جانبية مع الحكومة حين كانت التظاهرات بأوجها. بالإضافة إلى ذلك، كانت مشاركة عمّال السكك الحديد، وعمّال القطاع العام بالمجمل، ضعيفة، ما سهّل إمرار التعديلات.

ويعبّر ذلك عن ضعف التضامن العمالي، فضلاً عن أن الثقل النقابي هو في القطاع العام من جهة، وعن قصر النظر من جهة أخرى، إذ إن عدم انخراط عمّال سكك الحديد في الاحتجاجات مردّه إلى أن التعديلات لا تمسّ بهم، لكن انتصار ماكرون في هذه المواجهة هو ما مهّد له الطريق للانقضاض على عمّال السكك الحديد وشركتهم.

إذاً، الصورة ليست واضحة الآن. من جهة، يراهن ماكرون على دعم الفرنسيين لخطته بإلغاء الشروط الخاصة لعمّال السكك الحديد، كما على انسحاب بعض النقابات من التحرّكات، وخصوصاً التنظيم الأكبر فيها، أي الاتحاد العمّالي العام الديموقراطي الذي يفضّل الحوار على المواجهة. ومن جهة أخرى، يراهن العمّال على قدرتهم التعطيلية وشلّ فرنسا وانقلاب الفرنسيين على الرئيس وتمسّكهم بالخدمات العامة. لكنّ الأهم من ذلك، تعتمد النقابات العمّالية على انضمام قطاعات أخرى من الفرنسيين واستيائهم من سياسات ماكرون، كطلاب الجامعات والمدارس الذين يمثلون قوة نضالية مهمّة. ولكن من أجل تحقيق ذلك يتحتّم على النقابات لجم نزعتها التسووية لمصلحة منطق الصراع والمواجهة.

هل ينتصر ماكرون ويعلن كسر العمود الفقري للحركة النقابية، ويعبّد الطريق لتعميم الهشاشة على كل فئات العمّال، وخصخصة ما بقي من خدمات عامة؟ أم تكون هذه المعركة فرصة لإعادة تجديد الحركة النقابية الفرنسية على أسس جديدة، وتأسيس حركة نقابية واجتماعية تتخطّى أماكن العمل، التي بانتصارها يمكن أن تشكّل نقطة تحوّل ليس في فرنسا فحسب، بل في أوروبا أيضاً؟

هذا الصراع سيقرّر ما إذا كانت فرنسا ستركب قطار النيوليبرالية او ستحافظ على نموذج دولة الرعاية الاجتماعية

إصلاحات ماكرون

◄ أيلول 2017	تعديل قانون العمل نحو مزيد من المرونة لمصلحة أصحاب العمل
◄ تشرين الأول 2017	إصلاحات ضريبية لمصلحة الأغنياء والرساميل
◄ شباط 2018	تعديل نظام القبول في الجامعات وإدخال نظام القبول المُسبق الفردي
◄ شباط 2018	اقتراح تعديل نظام البكالوريا العام، وإدخال نظام حيث يختار الطلاب اختصاصهم الجامعي خلال الأعوام المدرسية
◄ آذار 2018	اقتراح إلغاء شروط الاستخدام الخاص بعمّال شركة السكك الحديد والوطنية وتغيير الوضع القانوني للأخيرة
◄ بعض الإصلاحات المرتقبة	تغيير نظام إعانات البطالة وتشديد الشروط من أجل الحصول على الإعانة وخفض الإعانات والمساعدات السكني

المصدر: وزارة العمل الفرنسية

التمثيل النقابي بين عمّال الشركة الوطنية للسكك الحديد

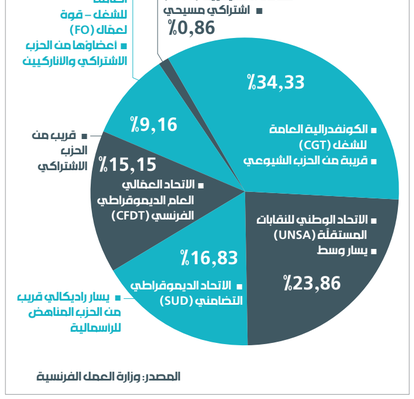

المصدر: وزارة العمل الفرنسية

11%
هي نسبة الانتساب إلى النقابات العمّالية في فرنسا اليوم بعد انخفاض من أكثر من 15٪ في عام 1983 وهي من النسب الأدنى في أوروبا

نسبة الانتساب النقابي وفق خصائص العمّال والقطاع

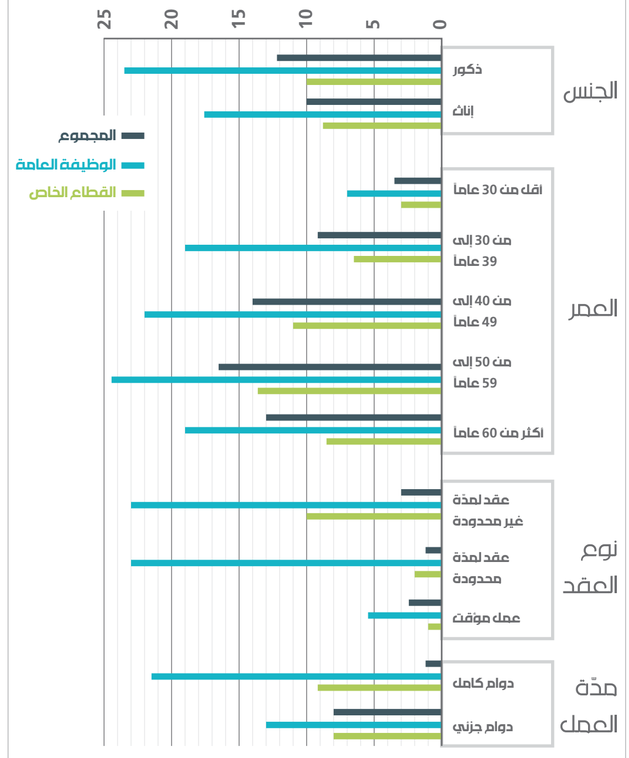

المصدر: وزارة العمل الفرنسية

نسبة الانتساب والتعاطف مع النقابات وفق القطاع

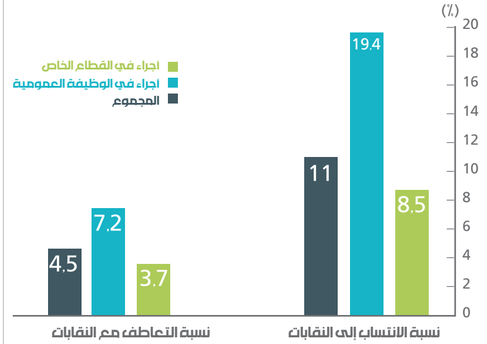

المصدر: وزارة العمل الفرنسية

قراءات

مقال

التدمير الذاتي على الطريق الإيطالية

جان زيلونكا*

من الواضح أن الليبراليين في كل أنحاء أوروبا سعداء: لقد منع الرئيس ماتاريلا الشعبويين من القبض على الحكومة الإيطالية، مُجنّباً اتحاد اليورو أزمة جديدة. إلا أن فرحتهم لن تدوم طويلاً.

برأيي، إن قرار ماتاريلا سيبي لإيطاليا، وألمانيا وأوروبا، فيما القوة السياسية الوحيدة المُستفيدة هي رابطة الشمال - حزب يميني متطرّف يركّز حملاته ضد المهاجرين ويتناغم مع فلاديمير بوتين ومارين لوبان – وبنتيجته ستكون الديموقراطية الليبرالية الضحية الأكبر في إيطاليا وجوارها، بحيث ستتقلّص الأحزاب الوسطية إلى موقع هامشي عقب الانتخابات الإيطالية المُقبلة، وسيكون الصراع السياسي في الأشهر الآتية أكثر إثارة للجدل إن لم يكن عنيفاً، في حين سيتفاقم الشلل الأوروبي في مواجهة حالة اللااستقرار في إحدى أهم الدول الأعضاء فيها، وبالتالي سيكون على ألمانيا أن تعيش مع التداعيات.

ستتركّز نقاشات القانونيين، لفترة طويلة مُقبلة، حول دستورية استعمال الرئيس ماتاريلا حقّ الفيتو في وجه الحكومة المُقترحة، والتي تضمّ ائتلافاً من حزبين مناهضين للمؤسسات التقليدية، ويحظيان بالغالبية في البرلمان الإيطالي. والبداية مع إعلان حركة «خمس نجوم» نيّتها بدء إجراءات عزل الرئيس من منصبه، وما يقابل هذه الخطوة من اعتراضات حادّة يشنّها ليبراليون من يمين الوسط ويسار الوسط. ومع ذلك، يبدو واضحاً أن الأبعاد السياسية لقرار ماتاريلا ستبقى أكثر أهمّية من جوانبها القانونية.

الضحية الأولى لقرار ماتاريلا هي الديموقراطية الإيطالية

عبّر الرئيس عن خشية في الأسواق الدولية من تحكّم الشعبويين بالحكومة كمُبرّر لاستعماله الفيتو. ما يعني أن الأسواق بنظر الرئيس الإيطالي، لا الناخبين، هي في موقع يتيح لها تحديد مستقبل الجمهورية الإيطالية. وبعبارة أخرى، لا يمكن تأكيد صحّة الانتخابات إلّا إذا أدّت إلى نتائج ترحّب بها الأسواق وترضيها.

لم يُحدّد ماتاريلا كيفيّة تأسيس حكم الأسواق. هل من خلال أسعار البورصة المُتقلّبة، أو الإنتاجية، أو التجارة، أو الاستثمار، أو النمو؟ ومن هو الشخص الناطق باسم هذه الأسواق؟ أهي وكالات التصنيف أم صندوق النقد الدولي أو الرئيس بنفسه؟ في الحقيقة، للأسواق مفهوم عجيب للمصالح العامّة، وهو يقضي بتوزيع المنافع والأكلاف في شكل غير متساوي. لقد ولّد التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة والأسواق تفاوتات هائلة، وعندما انفجرت الأزمة المالية في عام 2008، طُلب من المواطنين العاديين تحمّل الأعباء.

من هنا، على السياسيين أن يأخذوا الأسواق على محمل الجدّ، خصوصاً أن البرنامج الحكومي المُقترح يتناول سياسات اجتماعية عدّة من دون تحديد مصادر الأموال. لكن وعلى الرغم من ذلك، تبقى الديموقراطية دون أي معنى، إذ تحوّلت إلى أداة مُتبدّلة وموالية للأسواق. ومن غير المؤكّد، إن كانت الأسواق ستُعجب بطول أمد حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب قرار ماتاريلا.

الاتحاد الاوروبي ضحية قرار ماتاريلا الثانية

أيضاً، توجّه الرئيس الإيطالي إلى مواطنيه بالإشارة إلى أن الحكومة المُقترحة، ولا سيّما وزير المال فيها، قد، أو حتماً، ستُخرج البلاد من منطقة اليورو. من الواضح أن الفائزين في الانتخابات الإيطالية هذا العام، ليسوا مُعجبين بالعقد المالي، ويعتقدون أن التقشّف المُفرط يعيق نمو إيطاليا.

هذا الموقف ليس متطرّفاً. اقتصاديون كبار، مثل بول كروغمان وجوزف ستيغليتز، يشاركون الموقف نفسه. وكذلك عدد من السياسيين الإيطاليين الليبراليين، من ماتيو رينزي إلى إيما بونينو. كما أن باولو سافونا، وزير المال المُقترح، يعدُّ من أبرز الاقتصاديين الإيطاليين، وشغل منصباً وزارياً سابقاً في حكومة يسار الوسط. وأمضى سنوات عدّة في دراسة التبعات المتوقّعة للخروج من الاتحاد الأوروبي، مع العلم أن الموقف الرسمي للائتلاف الحكومي لم يكن يفكّر بمغادرة منطقة اليورو، أو حتى الدعوة إلى إجراء استفتاء حول هذه القضية.

لنضع التكهّنات جانباً. ستبقى شرعية الاتحاد الأوروبي في معاناة مستمرّة، إذا ما تمّ دائماً اعتباره لاعباً حزبياً في سياسات الدول الداخلية. لقد رأينا ذلك في المملكة المتحدة وبولندا والنمسا وتشيكيا واليونان وهنغاريا. وبالتالي، إن إضافة إيطاليا إلى قائمة القوى المُدمّرة داخل الاتحاد سيعقّد السياسة الأوروبية أكثر. وبالتالي لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يزدهر من دون تعاون الدول الأعضاء فيه. وهو ما لا يمكن تحقيقه من خلال إخبار الناس بأن القرارات المُتعلّقة بمصيرهم تُصنع في بروكسل لا في عواصم بلدانهم.

الضحية الثالثة لماتاريلا هي ألمانيا

في كلّ مرّة تتعرّض فيها أوروبا لزلزال، تكون ألمانيا في الوسط، كما هي الحال هذه المرّة أيضاً. في الأسابيع الأخيرة، نشرت الصحافة الألمانية مقالات، وتحديداً دير شبيغل، وجدها عدد كبير من الإيطاليين مُسيئة. إن لم نقل عنصريّة وتتضمّن مشاعر كراهية تجاه غير الألمان. وعلى الرغم من محافظة الحكومة الألمانية على هدوئها، إلا أن ذلك لم يقدّم معطيات واضحة عمّا إذا كانت تدرك كيفيّة احتواء حالة اللااستقرار المُقبلة في أحد أكبر اقتصادات منطقة اليورو. هل برلين مستعدّة لأن تمدّ يدها إلى جيبها لتخفيف الضوابط المالية داخل بلدان اليورو؟ وهل من المُمكن إخضاع إيطاليا بالقوة كما حصل مع اليونان؟ وكم من مستعمرة يمكن لبروكسل وبرلين أن تديرا في أوروبا؟

لا يوجد في الأفق ما يوحي بأن هناك أي فرصة لنجاح كارلو كوتاريلي، الذي اختاره ماتاريلا، في مهمّته بتشكيل حكومة. بل ستجري انتخابات جديدة قريباً، وتشير كل استطلاعات الرأي إلى أن «رابطة الشمال» ستفوز بأكبر عدد من المقاعد. وتظهر الاستطلاعات نفسها أن الأحزاب الليبرالية ستُدفع أكثر نحو هوامش السياسة الإيطالية. لا شكّ أن الديموقراطية لا ترتبط بالانتخابات فقط، لكن تجريد الفائزين فيها من إمكان تشكيل حكومة لا يمتّ إلى الديموقراطية بصلة. وفي هذا الجوّ العابق بالارتياب والفوضى يمكن للشعبويين أن ينموا فقط. والاستعداد لمرحلة أكثر وعورة في السياسة الأوروبية، لم يكن من الضروري أن تكون بهذه الطريقة.

ترجمة فيفيان عقيقي
بترخيص من socialeurope.eu

«أستاذ السياسة الأوروبية في جامعة أكسفورد، وزميل رالف داهرندورف، بروفيسور في كلية سانت أنتوني، وسبق أن عمل في جامعة وارسو، وليدن ومعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا. صدر كتابه الأخير عن مطبعة جامعة أكسفورد تحت عنوان «الثورة المضادة: أوروبا الليبرالية إلى تراجع».

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

تغيير الاقتصاد السياسي في العراق

«إن اللاعبين الأساسيين في الحكومة يعملون على أسس طائفية... (و) فشلوا بالاستمرار في العمل من أجل المصلحة الوطنية العراقية»
تقرير بيكر-هاملتون في 2006

تفاجأ الجميع في العراق. المفاجأة الأولى: التحالف بين الحزب الشيوعي والصدريين. أما المفاجأة الثانية، الأشدّ وقعاً، فكانت تصدّر هذا التحالف نتائج الانتخابات البرلمانية. وكان هذا التحالف وفوزه قد أثارا حفيظة الكثيرين من أركان النظام الطائفي، وصولاً إلى ما يُسمّى «اليسار المعادي للإمبريالية»، بالإضافة طبعاً إلى الأميركيين والإيرانيين. قبل الانتخابات، قال علي أكبر ولايتي من بغداد: «الصحوة الإسلامية لن تسمح للشيوعيين والليبراليين بالعودة إلى الحكم» في العراق. وفي تعليق على نتائج الانتخابات قالت نيويورك تايمز إن فوز التحالف الذي يضمّ «الشيوعيين الذين هم على شفير الاحتضار» قد يؤدي إلى «تعقيد الاستراتيجية الأميركية في العراق».

ولكن السؤال الأهم إلى أين يتّجه العراق الذي دمّرته عقود من الحروب الخارجية والاحتلال والديكتاتورية العمياء والانقسامات الأهلية والإرهاب؟ المشهد في العراق سيئ جدّاً من حيث ترسيخ نظام التحاصص المذهبي، ومن حيث تبرير التدخلات الخارجية الأميركية والإيرانية. وحتى في شكله الظاهري يبدو العراق للعين المجرّدة أسوأ من ناحية الفقر والبنى والحضرية من ما قبل قيام الحقبة الجمهورية، إثر الانقلاب على الملكية في عام 1958. كما أن اعتماد الدولة العراقية المُزمن على النفط يعني أن العراق يكاد يتحوّل إلى دولة ريعية خالصة. وإذا أضفنا إلى كلّ ذلك الفساد المستشري ونظام المحاصصة الطائفي والتبعية للخارج، فإن العراق مرشّح أن يعيد إحياء دول جمهوريات الموز التي انتهت إلى حدّ كبير بعد التحوّلات السياسية والاقتصادية التي حصلت في أميركا الوسطى.

من هنا فإن فوز تحالف «سائرون» قد يكون نقطة التحوّل في الاقتصاد السياسي العراقي نحو إعادة إحياء الوطنية العراقية وتحقيق برنامج التحالف الذي يدعو إلى إنهاء نظام المحاصصة. كما أن قانون النفط والغاز الذي أقرّ أخيراً بعد أكثر من 15 سنة على الاحتلال الأميركي يحمل في طيّاته إيجابيات، أساسها إقامة شركة نفط وطنية، لإنهاء السيطرة الفعلية (de facto) لمراكز القوى على الموارد الطبيعية، ومعها سنوات من التخمينات والرهانات على التوزيع الجغرافي والإثني والمذهبي للنفط.

من التنمية إلى الريع

اللحظة الحاسمة على المستوى الاقتصادي في تاريخ العراق الحديث هي دخوله الحرب مع إيران في عام 1980، ومن ثمّ ما سُمّي حرب الخليج الأولى في عام 1991. واللحظة الحاسمة سياسياً كانت بإقامة نظام مذهبي في العراق بعد الاحتلال الأميركي في عام 2003. بعد ذلك تلاقت هاتان اللحظتان لتحوّلا العراق إلى ما هو عليه الآن. قبل ذلك، في السبعينيات كان العراق يحقّق إنجازات اقتصادية مُعتمداً على ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973، وعلى خطط استثمارية كبيرة في تنويع الاقتصاد والتنمية الصناعية. ونما الاقتصاد في شكل كبير في هذه الفترة، وإحدى أهم المؤشرات على ذلك هو نمو الناتج المحلي الفردي الذي ارتفع من حوالى 900 دولار (بأسعار 2005) في عام 1970 إلى حوالى 2000 دولار في عام 1979. وقد كان للتخطيط الاقتصادي من قبل الدولة الدور الأساسي في هذا التحوّل الذي يطلق عليه البعض «العصر الذهبي». إلا أنه بحلول نهاية السبعينيات كان هذا النموذج يتصدّع بعض الشيء نتيجة ما اعتبره بعض المحلّلين تسييساً لعملية التخطيط الاقتصادي، واستبداله على المدى الطويل بخطط الاستثمار السنوية وقيام الموازنات الموازية، ما وفّر مرونة أكبر للنظام لتحقيق أهدافه السياسية وسمح للموارد، وإن جزئياً، بالتدفّق لتحقيق أهداف النظام بدلاً من تعزيز التنمية.

لكن ما أنهى العصر الذهبي فعلياً، هو قرار شنّ الحرب على إيران، الذي يُعدّ كارثياً على المستوى الاقتصادي، فأدّى ذلك إلى التراجع الاقتصادي الكبير وانتهاء مرحلة التنويع الاقتصادي رسمياً، كما راكم العراق الدين الخارجي الذي كان أحد أسباب غزوه الكويت، الذي بدوره أطلق كرة الثلج على مدى عشرات السنين من حرب الخليج الأولى والعقوبات على العراق، وبالتالي إلى الغزو الأميركي في عام 2003 حين دمّر الاقتصاد العراقي نهائياً، وتحوّل العراق فعلاً إلى أرض الخراب وصعود بعض الاقتصادات المحلية وطبقة من الأغنياء الجدد.

بعد عام 2003 وسقوط النظام الدكتاتوري وإدخال الديمقراطية إلى العراق ودخوله المنظومة العالمية مرة أخرى، كانت الآمال كبيرة على النموذج الليبرالي أو النيوليبرالي، والأسواق الحرّة، والاستثمار الخارجي، وإطلاق القطاع الخاص لإخراج العراق من التدهور إلى الرأسمالية الكفؤة، إلا أن ذلك لم يحصل. حتى النمو بعد الاحتلال لم يكن باهراً، إذا قارناه بنمو الدول بعد انتهاء الحروب. بين عامي 2003 و2017 نما الدخل الفردي من حوالى 900 دولار (بأسعار 2005 - أي كان العراقيون في موقعهم نفسه في عام 1970!) إلى حوالى 2000 دولار (أي ما كانوا عليه في عام 1979). أمّا الأسوأ، فكان حصول نوع من التزاوج بين النيوليبرالية والريعية في نموذج أطلق عليه البعض النموذج النيوليبرالي-الريعي. وتعزّز كون العراق دولة نفطية وريعية. إذ في عام 2015 كانت واردات النفط تشكّل 50% من الناتج و98% من الصادرات و90% من واردات الدولة!

أفضل وعاء اقتصادي لأي نظام تحاصصي بين فئات إثنية أو دينية أو سياسية هي وجود مصدر للريع، وما هو أفضل من النفط كمصدر له؟

بالإضافة إلى زواج الريع مع النيوليبرالية، التقى الريع مع النظام التحاصصي، ولكن هذه المرة حدث زواج «مصنوع في الجنة». فأفضل وعاء اقتصادي لأي نظام تحاصصي بين فئات إثنية أو دينية أو حتى سياسية صرفة هي وجود مصدر للريع، وما هو أفضل من النفط كمصدر له؟

إن الاقتصاد المبني على استخراج الرأسمال الطبيعي من الأرض، من السهل تحويله إلى حصص بين الطوائف والإثنيات، بينما الاقتصاد المبني على الإنتاج والعمل وراءه طبقة رأسمالية وطبقة عاملة تتقاسمانه، ومن الصعب تحويل موارده للتقاسم بين فئات غير اقتصادية. وبالتالي كان النفط بعد عام 2003 محور تجاذب بين القوى السياسية والإثنيات والمذاهب، إذ رأى الجميع آنذاك أن النفط كان بمثابة غنيمة حرب.

من هنا، فإن تحالف «سائرون» يُشكّل بُعداً جديداً في السياسة العراقية لم تشهده منذ عقود، ليس لكونه تحالفاً انتخابياً فقط بين «الليبراليين والشيوعيين والصدريين» استطاع تصدّر الانتخابات، لكن لكونه مبنياً على ثلاثة أمور: الأول، الحراك المدني الذي شاركت فيه القوى المُشكّلة للتحالف منذ عام 2010. الثاني، أن التحالف أعدّ برنامجاً مشتركاً يدعو إلى إنهاء النظام التحاصصي الطائفي الذي أرساه الأميركيون بعد عام 2003. والثالث، كما قال الأمين العام للحزب الشيوعي: «إن القاعدة الاجتماعية لليسار وللصدريين قريبة من بعضها البعض». طبعاً الأمر في العراق مُعقّد جدّاً، وعلى عكس سنوات من المذهبية والانقسامات وعدم الثقة بين فئات الشعب، يتطلّب أكثر من فوز انتخابي، خصوصاً أن هذا الفوز يتطلّب تحالفات مع قوى أخرى لتشكيل الحكومة، ما قد يؤدّي إلى توترات داخل التحالف نفسه، وقد تنتهي الأمور قبل أن تبدأ. لكن الخطوة الأولى حصلت.

بالأمس، لم تكن هذه الخطوة الأولى متوقّعة لأن الأنظمة المذهبية التحاصصية صعبة العكس، وقد تكون حتى غير قابلة للعكس (irreversible)، فمتى بدأ التحاصص فهو يخلق ديناميكيات ذاتية يصعب القضاء عليها. لكن المفارقة أيضاً هو وجود النفط، فكما هو محفّز للتوزيع التحاصصي، قد يتحوّل اليوم إلى حافز للعراقيين لأن يتخلّوا عن توزيعه بغنائمية صرفة، ويتحوّلوا إلى بناء الدولة الوطنية لاستثماره ولمراكمة الرأسمال وتحقيق النمو الاقتصادي. في هذا الإطار، إن إقرار قانون النفط الجديد قد يكون الأرضية للبدء بعملية التنمية إذا ما تم قيام حكومة وطنية عراقية. وهذا الأمر أصبح حيوياً جدّاً، إذ إن إطلاق التنمية الاقتصادية الفعلية، عبر القضاء على الريعية والتخلّي عن السياسات النيوليبرالية، سيسمح للعراق باستعادة واستخدام قواه الكامنة العلمية والبشرية والطبيعية، وصولاً إلى تحقيق الظروف المادية لتحقيق تطلعات الشعب العراقي بعد أربعة عقود ضائعة. فهذا ما طمح الشيوعيون العراقيون إليه دوماً، حتى في أحلك الظروف عند رفعهم شعار: وطن حرّ وشعب سعيد.